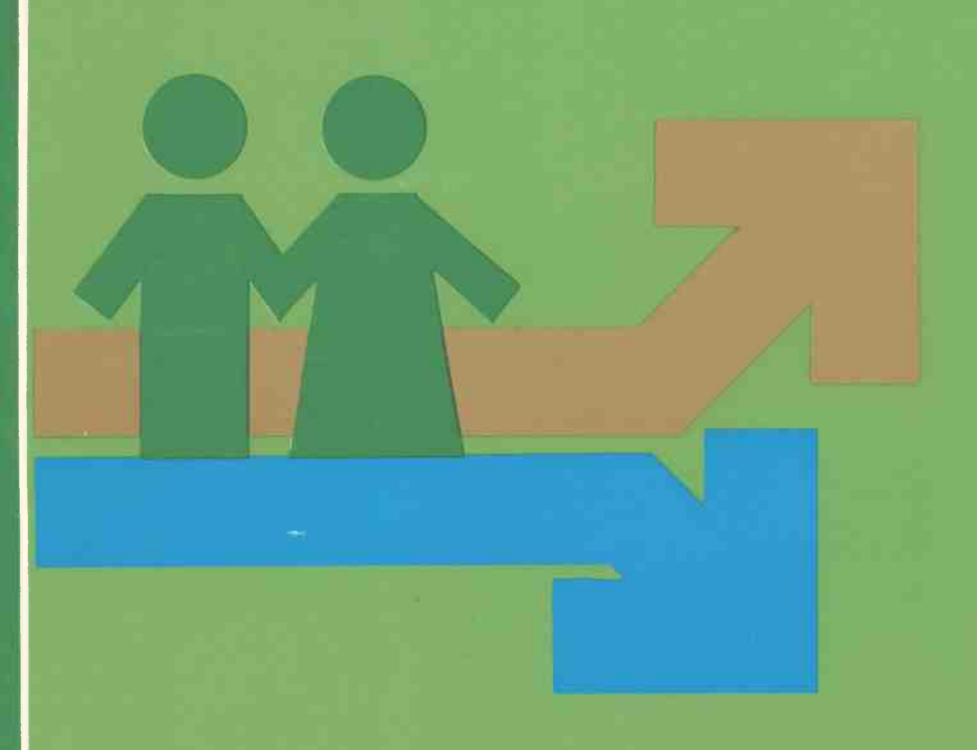
مفهوم الاستهلاك في المجتمع الاشتراكي



د. صالح درديرة

مفهوم الاستهلاك في المجتمع الاشتراكي

مفهوم الاستهلاك
في المجتمع الاشتراكي

د. صالح درديرة

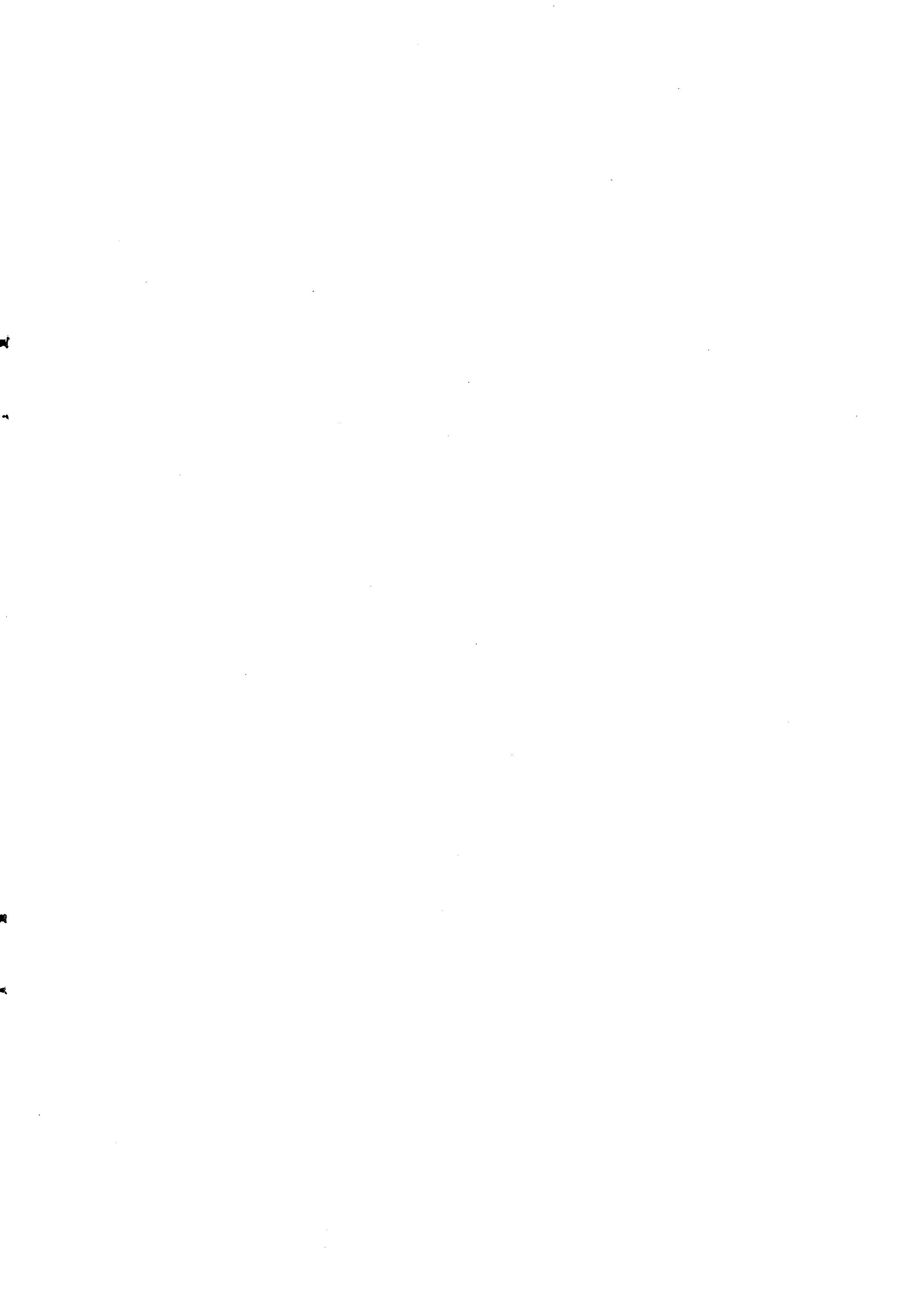
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية - بنغازى
219 ـ 1986 م

الطبعة الأولى

1399 و.ر
1989-1990م.

الإهداء

«إن الغاية النهائية للحياة هى أن يكون الإنسان حراً سعيداً تلك هى الرسالة التى يحملها الكتاب الأخضر إلى شعوب الأرض. . .».



حسن يوسف الغريشي

مُقَدّمة

حاولت المجتمعات البشرية ولا زالت تحاول إشباع حاجاتها وتحسين مستوى معيشتها من خلال استغلال الموارد والإمكانيات الاقتصادية المتاحة لديها، ولقد كان من اهتمامات الفكر الاقتصادى توضيح العوامل التى تؤثر فى الاستهلاك وإشباع الحاجات إذ رؤى بأن أغلب السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات الإنسان لا يجدها المرء حيث يريدها وبالكميات التى يرغبها، بل لابد له أن يقوم بإنتاجها[20] .

والغرض من إنتاج أى سلعة هو تحقيق الاستفادة منها ، سواء كان من خلال الاستهلاك المباشر أو الاستخدام الوسيط والاستثمارى، ويترتب على استهلاك أى سلعة تحقيق منفعة إذا كانت هناك حاجة إلى هذه السلعة، بينما لا يحقق الاستهلاك أى منفعة إذا انتفت الحاجة.

وطبقاً لقانون المنفعة الحدية تسمى المنفعة الإضافية المحققة بزيادة وحدة استهلاكية بالمنفعة الحدية للسلعة، واستخلاصاً من هذا القانون حددت العلاقة المباشرة بين الدخل والميل للاستهلاك[1]، فعلى صعيد

الأفـراد يزداد الميـل للإنفـاق والاستهلاك كلمـا ارتفع الـدخل والعكس صحيح، وهذا ما ينطبق على الصعيد الوطنى أى على القطاع الاستهلاكى بأكلمه.

ويعتبر توزيع الدخل من أهم العوامل الموضوعية بعد أهمية الدخل فى تـأثيره على الميـل للاستهـلاك فقد بين كينـز[3] أن الميل الحـدى لـلاستهلاك عنـد الدخـول المنخفضة ، يكـون أكبر من الميـل الحدى لـلاستهلاك عنـد الدخـول المرتفعة ، أى أن نسبـة كبيـرة من دخـول المجتمعات الفقيرة تنفق على الاستهلاك وخاصة من حيث الحجم ، أما من حيث الكيف فـإن الدخـل هو العـامل الـرئيسى فى توجيـه أنمـاط الاستهلاك ، حيث ينص قانون انجل بأن نسبة الإنفاق على المواد الغذائية دالة متناقصة للدخل[4] وينطبق هذا القانون على نمط استهلاك الأفراد ، وينـطبق كذلـك على نمط الاستهلاك بـأى مجتمـع من المجتمعـات . وبالإضافة إلى أهمية مستوى الدخل ومدى توزيعه ، هناك عوامل ثانوية أخرى كثيرة تؤثر فى الاستهلاك ، فيزداد طلب الأفراد إذا توقعوا ارتفاعاً فى الأسعار أو إذا اعتقدوا أن السلع لن تتوفر فى المستقبل ، أو إذا اعتقد الأفراد أن الأموال التى لا ينفقونها فى شراء أشياء يستهلكونهـا ستضيع عليهم وهكذا[16] .

وقـد سلكت مختلف المجتمعـات البشـريـة منهجيـات ومفـاهيم استهلاكية مختلفة طبقاً لنظريات ونظم اقتصادية متباينة وذلك بهدف تحقيق الإشباع لحاجات تلك المجتمعات، ومع ذلك فإن المشكل الاقتصادى لا زال قائماً، ولم يتحقق الإشباع المرغـوب لحاجـات الإنسان فى أغلب المجتمعات وبالذات فى الدول الـناميـة، بل لم يتحقق أيضاً لبعض فئات المجتمع فى أغنى دول العالم فى هذا العصر.

والهدف من هذا البحث محاولة متواضعة للوصول إلى تصور عملى لمفهوم الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى الجمـاهيرى تـطبيقاً للنـظرية العالمية الثالثة مع الاستفادة بقدر الإمكان من التجارب الإيجابية للفكر

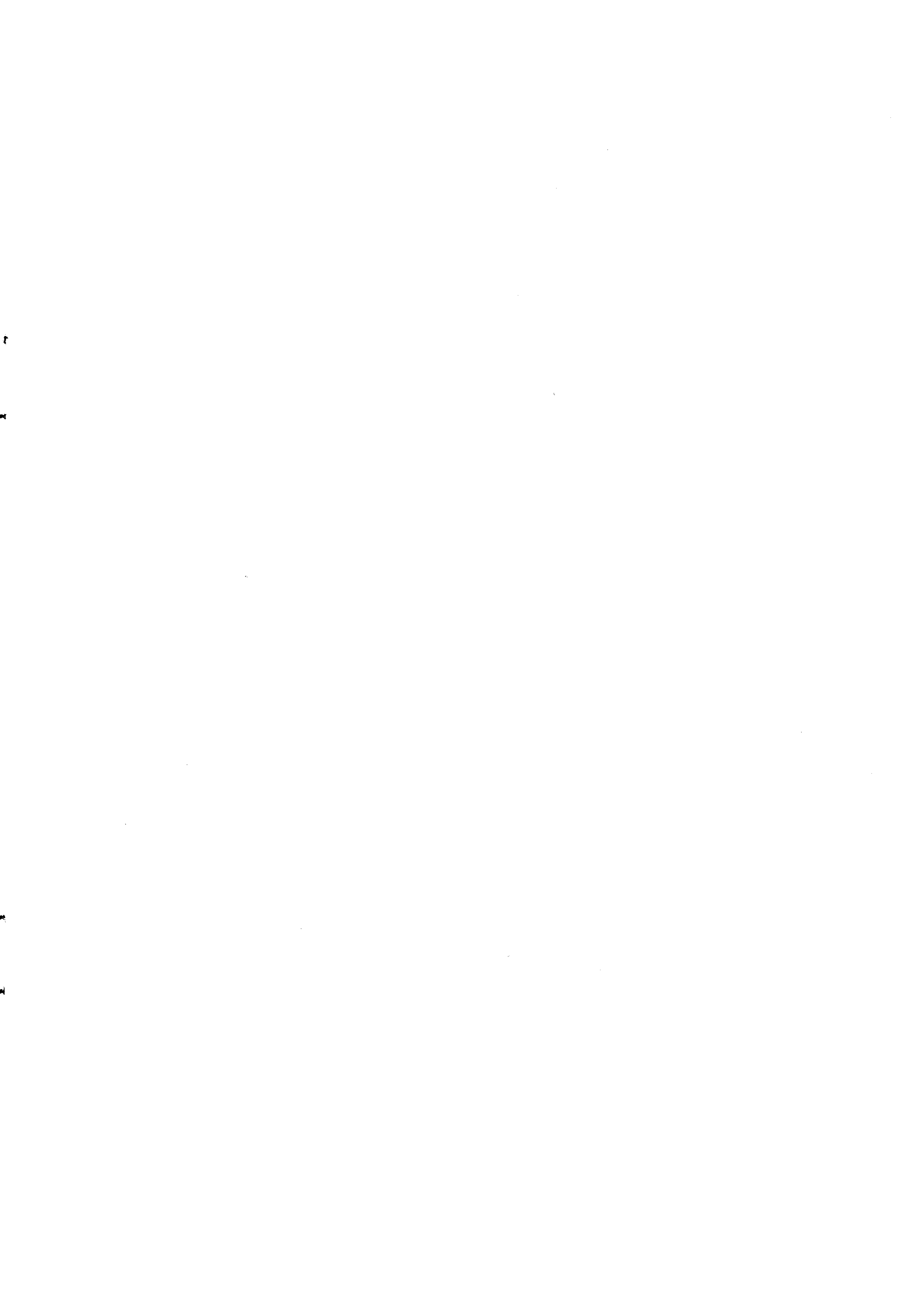
الإنسانى فى النظم الاقتصادية التاريخية. ولـذلك فـإن البحث سيتناول المواضيع الآتية:

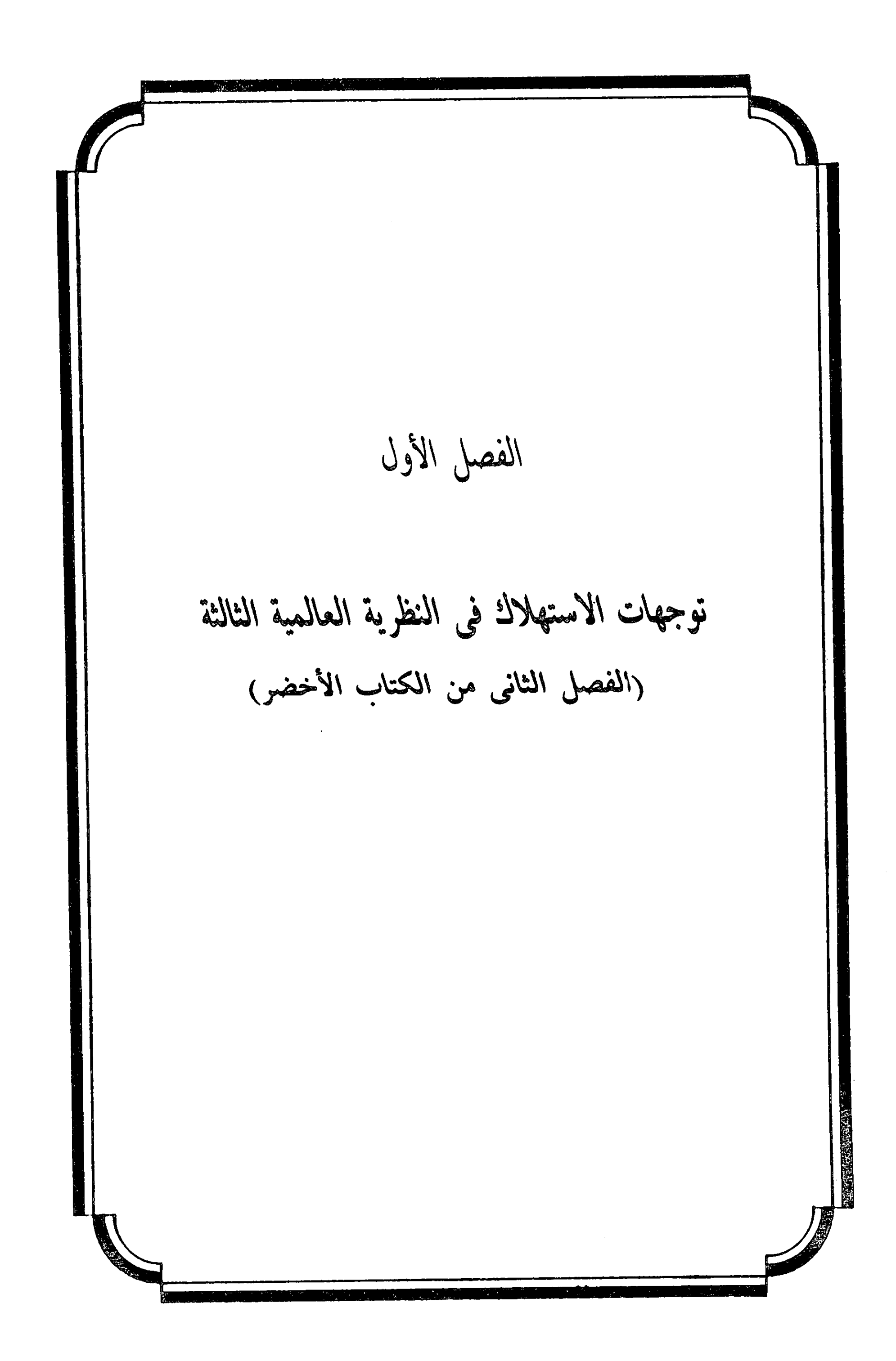
أولاً: توجهات الاستهلاك فى النظرية العالمية الثالثة.

ثانياً: خصائص الاستهلاك فى النظم الاقتصادية التاريخية.

ثالثاً: الاستهلاك فى الجماهيرية.

رابعاً: مفهوم الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى.

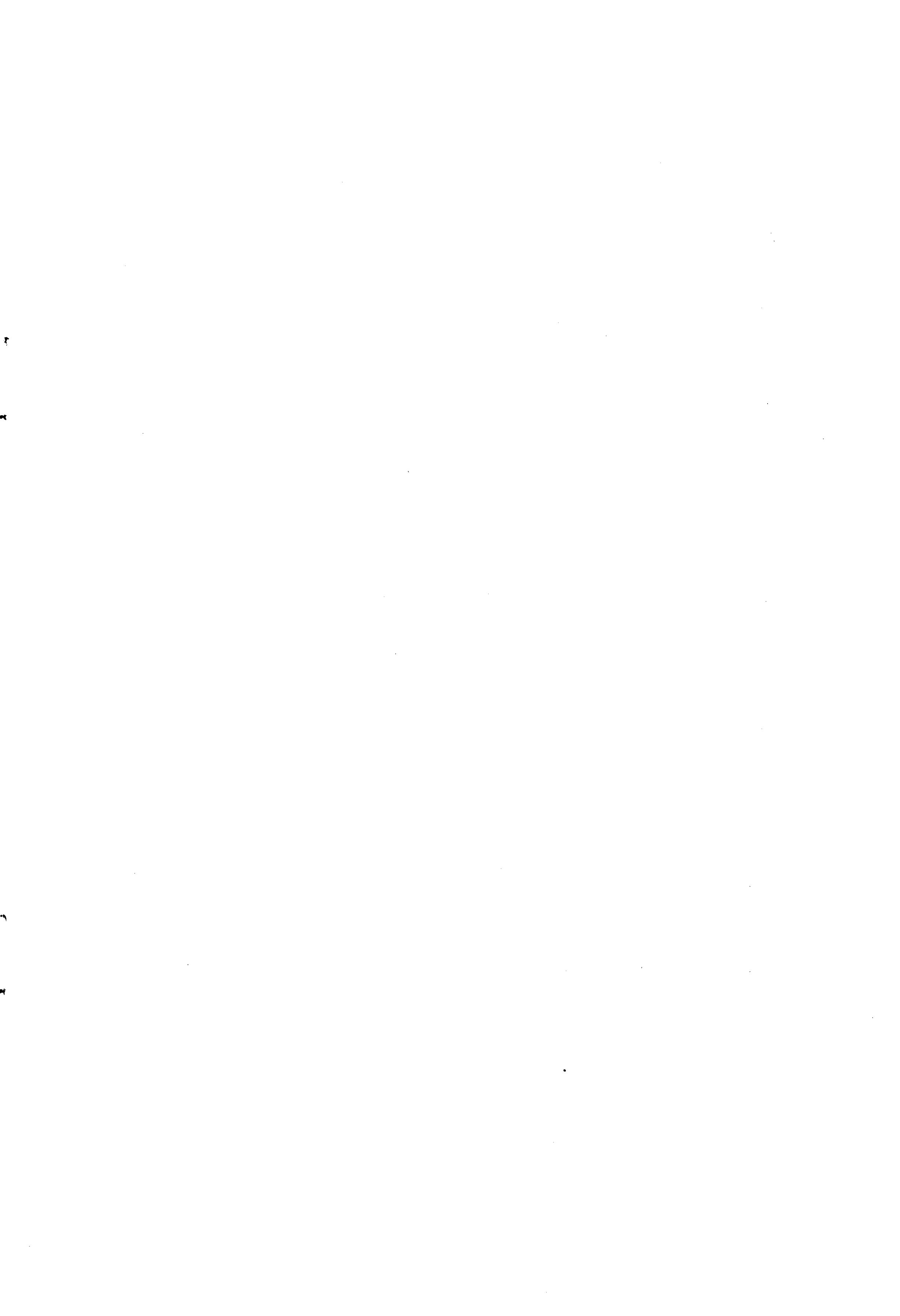




الفصل الأول

توجهات الاستهلاك فى النظرية العالمية الثالثة

(الفصل الثانى من الكتاب الأخضر)



تضمن الفصل الثانى من الكتاب الأخضر(حل المشكل الاقتصادى) العديد من التوجهات ذات العلاقة بالاستهلاك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تربط حرية وسعادة الإنسان بمقدار إشباع حاجاته المادية والمعنوية، كما تضمن الأسس والمبادىء الكفيلة بتنظيم المجتمع وزيادة إنتاجه وإنتاجيته، والتوزيع العادل للناتج بين أفراده حسب ما يقدم كل منها من إنتاج أو خدمة، وبما يحقق مستوى أفضل من الاستهلاك وإشباع الحاجات.

وسنحاول فى هذا الفصل مناقشة أهم التوجهات المشار إليها:

1 - فى الحاجة تكمن الحرية:

إن تحرير الحاجات ومن ثم تحقيق الإشباع منها هو أساس حرية وسعادة الإنسان وهى أهم غايات المجتمع الإشتراكى الجديد، فلا يمكن للإنسان أن يكون حراً وحاجاته يسيطر عليها أو يتحكم فيها الغير، أى إنه

من الضرورى تحرير الحاجات أولاً، بحيث يكون فى الإمكان تحقيق الإشباع من تلك الحاجات.

« إن غاية المجتمع الاشتراكى الجديد هو تكوين مجتمع سعيد لأنه حر وهذا لا يتحقق إلا بإشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان، وذلك بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير»[1]

بل إن تحقيق الحرية والسعادة الكاملة مرتبط بتحقيق الإشباع الكامل للحاجات.

2 ـ ما هى الحاجة ؟

لم يتعرض الفصل الثانى من الكتاب الأخضر إلى تعريف الحاجة إلا أنه حدد الحاجات المادية الضرورية الماسة للإنسان حيث تبدأ من الملبس، والطعام، والمركوب، والمسكن[2] وهى الحاجات التى ركز الكتاب الأخضر على ضرورة تحريرها وضرورة امتلاكها من قبل الأفراد امتلاكاً شخصياً، وأن لا تكون عرضة للسلب من أى جهة فى المجتمع، وإلا عاش الفرد فى قلق يذهب بسعادته المتوخاة فى المجتمع الإشتراكى الجديد أى أن تحرير الحاجات الشخصية وامتلاكها من قبل الأفراد أساس ضرورى لحريةالمجتمع.

وحيث إن الكتاب الأخضر حدد فقط الحاجات الضرورية الماسة والشخصية فذلك لا يعنى عدم وجود حاجات أخرى يحتاجها الإنسان إلا إنها ليست ضرورية بدرجة كبيرة خاصة وإنه في إمكان الإنسان أن يعيش بدونها، كما يعنى عدم الإشارة إليها بعدم محدودية الحاجات من الناحية النظرية.

---

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 19.

(2) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 33.

3 - الإنتاج وعلاقته بالاستهلاك وإشباع الحاجات:

لم يحدد الكتاب الأخضر مستوى أو نوعية الحاجات المادية والمذكورة سلفاً، والتى ينبغى تحقيق الإشباع منها، إلا أنه وبطريق غير مباشر أشار إلى أن مستوى الإشباع من الحاجات يعنى مستوى الاستهلاك، وذلك من خلال توضيحه للعلاقة بين الإنتاج وكل من الإستهلاك وإشباع الحاجات فى الفقرتين الآتيتين:

أ - تعرض للعلاقة بين الإنتاج والاستهلاك عندما تحدث عن وضع العمال فى النظم الاقتصادية التاريخية، حيث يعاملون بالأجر ويقومون بعملية إنتاج لصالح رب العمل، الذى أستأجرهم لينتجوا له إنتاجاً، سواء كان ذلك فى القطاع الخاص فى النظام الرأسمالى، أو لدى القطاع العام فى النظام الشيوعى.

وفى جميع الحالات فإنهم لا يستهلكون إنتاجهم، بل اضطروا للتنازل عنه مقابل أجرة، أى إن العمال تمكنوا فقط من الحصول على مستوى من الأجر، يحقق لهم مستوى من الاستهلاك أقل من قيمة إنتاجهم، بينما استحوذ صاحب العمل فى الأنظمة الاقتصادية على الباقى من قيمة إنتاج العمال.

وحرموا من تحقيق مستوى أفضل من الاستهلاك، والذى من حقهم الحصول عليه طبقاً للقاعدة السليمة «**الـذى ينتج هـوالذى يستهلك**»[1].

ب - أشار الكتاب الأخضر إلى العلاقة بين الإنتاج وإشباع الحاجات، حينما أشار إلى المرحلة النهائية، التي سيصل إليها المجتمع الاشتراكى، وهى مرحلة اختفاء الربح والنقود، وذلك عندما يتحول

---

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 4.

المجتمع إلى مجتمع إنتاجى بالكامل ويبلغ الإنتاج درجة إشباع الحاجات المادية لأفراد المجتمع.

ويستنتج من الفقرتين السابقتين بأن الحاجات، وكذلك مستوى إشباعها أو مستوى الاستهلاك منها محددة تلقائياً بمستوى الإنتاج.

وتتطور الحاجات وتتنوع بقدر تطور وتنوع الإنتاج، ويمكن بلوغ حد إشباع الحاجات المادية، وتحقيق المستوى الأمثل من الاستهلاك فقط عند تحويل المجتمع إلى مجتمع إنتاجى بالكامل، وهى غاية المجتمع الجديد.

وفى المرحلة الانتقالية للمجتمع الاشتراكى الجديد، فإنه يمكن زيادة الاستهلاك فقط عندما تسبقه زيادة فى الإنتاج والأطروحات «**الذى ينتج هو الذى يستهلك**»[1] أو بمعنى الذى ينتج هو الذى يشبع حاجاته، أو الذى لا ينتج لا يأكل إلا العجزة موجهة للمجتمع ولأفراده القادرين على العمل والإنتاج، وتقديم الخدمات.

فالمجتمع الذى ينتج هو الذى يستهلك، فإذا استهدف المجتمع زيادة استهلاكه، أو تحقيق إشباع أكبر لحاجاته فعليه بزيادة إنتاجه أولاً، بل إنه نظراً لأن الزيادة فى الإنتاج تتطلب استثمار جزء من الإنتاج الحالى فى توسيع القاعدة الاقتصادية، لذلك فإن الإنتاج ينبغى أن يكون دائماً أكبر من الاستهلاك، أو بمعنى آخر تقليص الاستهلاك فى الوقت الحاضر بغرض تحقيق المستوى الأفضل من الاستهلاك فى المستقبل

وهكذا بالنسبة للفرد القادر على العمل، فإن مستوى استهلاكه وأفراد عائلته القصر مرتبط بمستوى إنتاجه(*).

---

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 4.

(*) يساهم المجتمع بجزء من قيمة استهلاك الأطفال فى العائلة الكبيرة خاصة الاستهلاك العام.

فلا يجوز لأى فرد فى المجتمع الإشتراكى أن تكون قيمة استهلاكه أكبر من قيمة إنتاجه وذلك من خلال استحواذه بطرق غير مشروعة على جهد وحق الآخرين، وأى فرد فى المجتمع يسعى إلى تحقيق دخل أكبر من قيمة الإنتاج أو الخدمة التى يقدمها يعتبر معتدياً على جهد غيره.

وإن المجتمعات مهما كان مستوى تطورها فهى فى حاجة ماسة إلى الحاجات الضرورية والمتمثلة في الملبس، والطعام، والمركوب، والمسكن، إلا أن المستوى والنوعية المطلوبة قد تختلف حسب تطور المجتمع، وحسب مستوى ونوعية الإنتاج الذى يتمكن من تحقيقه.

فالمجتمعات البدائية والمتخلفة جداً، قد يحتاج الفرد فيها إلى نوع أو مستوى من الملابس يوفر الوقاية من البرد والحر، وقد يحتاج من الطعام ما يكفي لبقائه حياً، وما يمكنه من القيام بالأنشطة الاعتيادية والضرورية لاستمرار حياته وقد تكون الحاجة محصورة فى أنواع محدودة من الأطعمة.

وبالنسبة للسكن، فيمكن إشباع الحاجة بالسكن فى بيت من الشعر أو كهف أو ما شابه ذلك، ويمكن ملاحظة بعض أفراد المجتمع الذين ما زالوا يفضلون الحياة فى البادية، ولا يشعر أحدهم بالراحة عندما ينام فى بيت مسقوف مبنى بالطوب بل ويتمتع بصحة أفضل من الذين يعيشون فى القرى والمدن.

ومن حيث المركوب الذى احتاج إليه الإنسان منذ العصور الأولى للحياة البشرية فقد يكون حيواناً (مثل الحمار والحصان) إلخ.. وبقدر تطور المجتمعات وتطور قدراتها التقنية والعلمية، والإنتاجية تتطور حاجاتها ويتحقق مستوى الإشباع لها، فتتطور الحاجات من ملبس بسيط ومحدود إلى ملابس مختلفة ومتنوعة قد تصل إلى حد البذخ.

وكذلك بالنسبة للسكن فقد يتطور من كوخ أو بيت من الشعر أو كهف إلى منزل بسيط مبنى بالطوب، إلى منزل حديث يتوفر فيه الحد المطلوب من الشروط الصحية الضرورية، أو يكون قصراً مبطناً بالرخام

والفسيفساء لا يعود على المجتمع بأية فوائد إضافية بل يعود عليه بالضرر عندما يكون هناك أفراد من المجتمع يعانون من مشكل سوء السكن

ونفس الشيء بالنسبة للمركوب فقد يكون حيواناً كما أسلفنا، أو يتطور إلى وسيلة ركوب آلية، كأن يكون المركوب دراجة عادية، أو دراجة نارية، أو أتوبيساً عاماً، أو سيارة بدرجات مختلفة من التطور، أو تكون طائرة أو ربما أبعد من ذلك من مراحل متقدمة من تطور وتقدم الإنسان

وفى جميع مراحل التطور الاجتماعي والاقتصادى، فإن تطور الحاجات سواء كانت ضرورية أو غير ضرورية، وكذلك مستوى إشباعها مرتبط بمدى تطور الإنتاج ومدى توزيعه، وذلك يعنى أنه فى الإمكان تحديد حاجات المجتمع والتى ينبغى إشباعها فى أى مرحلة من مراحل ذلك المجتمع وفقاً لما حققه من إنتاج.

وإن تحقيق المزيد من إشباع الحاجات، يتطلب دفع المجتمع إلى المزيد من الخلق والإنتاج.

وحيث إن هناك اختلافاً فى قدرات الأفراد على الإنتاج: فقد يترتب عليه الاختلاف فى القدرة على إشباع الحاجات، لذلك ينبغى أن لا تعطى الصلاحية لتحديد حاجات المجتمع لأى فئة أو طبقة معينة فى المجتمع كما هو الحال فى النظم الاقتصادية المعاصرة، بل ينبغى أن يشارك كل المجتمع فى تحديدها من خلال تطبيقه لديمقراطيته الشعبية المباشرة فى مؤتمراته الشعبية.

4 ـ عوامل زيادة الإنتاج:

حيث إن الإنتاج هوالعامل المحدد للاستهلاك ولمستوى إشباع الحاجات فقد تضمن الفصل الثانى من الكتاب الأخضر، الأسس الكفيلة بزيادة الإنتاج وبالتالى إمكانية زيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات.

أولاً: إن أحد العوامل الأساسية لزيادة الإنتاج يكمن فى ضرورة

الغاء نظام التعامل بالأجر فى القطاعات الإنتاجية (وخاصة الأجر الشهرى أو اليومى) لأن العمل مقابل أجر لا يوفر الحافز لزيادة الإنتاج «إن العمل مقابل أجرة إضافة على كونه عبودية للإنسان هو عمل بدون بواعث على العمل، لأن المنتج أجير وليس شريكاً»[1]. . . «إن الذى يعمل لنفسه مخلص فى عمله الإنتاجى دون شك، لأن باعثه على الإخلاص فى الإنتاج هو اعتماده على عمله الخاص لإشباع حاجاته المادية، والذى يعمل في مؤسسة اشتراكية هو شريك فى إنتاجها مخلص في عمله الإنتاجى دون شك، لأن باعثه على الإخلاص فى الإنتاج هو حصوله على إشباع حاجاته من ذلك الإنتاج، أما الذى يعمل مقابل أجر ليس له باعث على العمل[2].

«إن العمل بالأجرة يواجه عجزاً فى حل مشكلة زيادة الإنتاج سواء كان خدمات أم إنتاجاً، لأنه يواجه تدهوراً مستمراً لأنه قائم على أكتاف الأجراء»[3].

وتفادياً لنظام الأجر فإن الفصل الثانى من الكتاب الأخضر حدد مجالات ووسائل إشباع الحاجات، «فالإنسان فى المجتمع الإشتراكى إما أن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية أو أن يعمل بمؤسسة اشتراكية يكون شريكاً فى إنتاجها، أو أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع ويضمن له المجتمع حاجاته المادية»[4].

وتطبيقاً للأطروحة السابقة فإن النسبة الأكبر من أفراد المجتمع وخاصة فى الدول النامية، ستعمل إما لنفسها لضمان حاجاتها المادية، أو ستعمل بمؤسسة اشتراكية «شركاء لا أجراء» تكون شريكة فى إنتاجها.

وحينما يتبين للفئات المذكورة من المجتمع بأن الزيادة فى الإنتاج

---

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 22.

(2) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 22.

(3) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 23.

(4) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 19.

ستمكنها من الحصول على دخل أعلى وتحقيق مستوى أفضل من الاستهلاك وإشباع الحاجات فإن ذلك سيدفعها ذاتياً إلى بذل جهد أكبر مع زيادة القدرة الكفاءة فى الإنتاج.

ويمكن المُلاحظة بسهولة بالنسبة لإمكانية الزيادة في الإنتاج والإنتاجية عند المقارنة بين المنتجين عندما يعملون بالقطعة بدلاً من الأجر، والفلاح الذى يعمل فى مزرعته الخاصة، أو يعمل بالأجر لدى صاحب مزرعة، وكذلك سائق سيارة الشحن الذى يقود سيارته الخاصة، أو السائق الذى يعمل بالأجر.

فالفئة الأولى تعمل دائماً بفعالية، وتسعى لتحقيق أكبر قيمة من الدخل فى أقل وقت ممكن، بينما تعمل الفئة الثانية دائماً بفعالية منخفضة لأنه لا يهمها كثيراً الزيادة فى الإنتاج، والذى يهمها فقط هو العمل بقدر ضمان الحصول على الأجر المقرر، فبإلغاء نظام التعامل بالأجر، وتطبيق نظام الشركاء في الوحدات الإنتاجية الكبيرة، وخاصة فى المجال الصناعى، وتوسيع القاعدة بالنسبة للذين يعملون لأنفسهم وخاصة فى القطاع الزراعى والحرفى وبعض الخدمات، وخلق الإدارة ذات الكفاءة العالية فى الخدمة العامة يؤمل أن يتمكن المجتمع من الزيادة فى الإنتاج وبالتالى تحقيق المستوى الأفضل من إشباع الحاجات.

أما بالنسبة للذين يقدمون خدمة عامة للمجتمع، ويضمن لهم المجتمع حاجاتهم المادية، أو بمعنى آخر يمنحون مرتباً أو دخلاً يكفى لإشباع حاجاتهم المادية، لأنهم لا ينتجون إنتاجاً مادياً يمكن أن يكونوا شركاء فيه، بل يقدمون خدمات لإشباع حاجات لا يمكن للمجتمع أن يستغنى عنها، مثل الأمن والدفاع والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى فإن مستوى الإشباع الذى من حقهم الحصول عليه أن يكون متساوياً مع مستوى الإشباع المحقق، أو الممكن تحقيقه لفئات المجتمع الأخرى التى تعمل لنفسها أو تعمل فى مؤسسة اشتراكية، أى إن الدخول المحققة للعاملين فى القطاعات الإنتاجية هى الأساس لتحديد الدخول

للذين يقدمون خدمة عامة، فالمهندس الذى يقوم بتقديم خدمة عامة، من حقه الحصول على الحاجات التى يتحصل عليها نظيره الذى يعمل بمؤسسة اشتراكية، وقد يكون دخل المهندس فى قطاع الخدمة العامة أكبر أو أصغر قليلاً مما يحصل عليه نظيره فى المؤسسة الاشتراكية وذلك بما يحقق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبما يحقق أكبر زيادة فى الإنتاج وأفضل خدمات.

ولتحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة، قد يتطلب الأمر حرية انتقال القوى العاملة من مجال لآخر وفق أسس وضوابط يقرها المجتمع.

ثانياً: يكمن العامل الثانى لزيادة الإنتاج فى تحديد النشاط الاقتصادى لأفراد المجتمع القادرين على العمل فى المجتمع الاشتراكى الجديد «بأنه نشاط إنتاجى من أجل إشباع الحاجات العادية، وليس نشاطاً غير إنتاجى، أو نشاطاً يبحث عن الربح من أجل الادخار الزائد عن إشباع الحاجات والذى لا إمكانية له بحكم القواعد الاشتراكية الجديدة»[1].

ويمكن تعريف النشاط الإنتاجى بذلك النشاط الذى يساهم به الفرد فى زيادة الإنتاج ويمكن اعتبار النشاط الاقتصادى نشاطاً إنتاجياً سواء كان ذلك فى المجالات التى تؤدى إلى إنتاج مادى كالزراعة، والصناعة، أو تلك المجالات التى تقدم من خلالها خدمات ضرورية للمجتمع.

وفيما يلى أمثلة للأنشطة الاقتصادية غير الإنتاجية التى قد تعود على صاحبها بنصيب من ثروة المجتمع دون مشاركته، فى إنتاج تلك الثروة، وذلك يعنى استحواذه على جهد أفراد آخرين، أو على حق أفراد آخرين كما فى حالة الدول النفطية.

أ - الكسب من وراء اكتناز الذهب والنقود كقوله تعالى ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقون فى سبيل الله﴾.

---

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 20.

ب أفراد المجتمع الذين يعتمدون فى إشباع حاجاتهم على الفوائد التى يحصلون عليها من أموالهم المستثمرة، والمتحصل عليها من استغلال جهد الآخرين، أو عن طريق الإيجارات المرتفعة، أى إنهم فى هذه الأحوال لا يشاركون فى الإنتاج

جـ ـ أفراد المجتمع الذين يكونون فى حالة بطالة مقنعة سواء فى القطاع الإنتاجى أو الخدمى، والذين يمكن الاستغناء عنهم دون تأثر الإنتاج أو الخدمة.

د ـ الأفراد الذين يعملون بقطاع الخدمة العامة، ويتقاضون دخولاً شهرية لغرض إشباع حاجاتهم، مقابل تقديم خدمة عامة ولمدة عدد ساعات محدودة فى اليوم، وفى الأسبوع، ولا يقدمون الخدمة المطلوبة منهم فعلاً إلا فى عدد محدود من الساعات، وتستغل بقية الساعات إما فى التواجد فى موقع العمل دون تقديم الخدمة، أو عدم الحضور إلى العمل أو الخروج منه فى غير الوقت المحدد لذلك، أو الخروج أثناء ساعات الدوام، وبصفة متكررة لقضاء بعض المصالح الشخصية ولو كانت أنشطة اقتصادية إنتاجية، لأنها ستعود بالفائدة على ذلك الفرد من المجتمع فقط، واقتطعت من الوقت الذى من المفروض أن تقدم فيه خدمة للمجتمع، وفى هذه الحال. فإن الدخل المتحصل عليه مقابل الساعات التى لم يتم فيها تقديم الخدمة يعتبر سرقة واعتداء على جهد وحق الآخرين.

فالكيماوى فى المختبر مطلوب منه أن يعمل ساعات العمل الرسمية كاملة، إما فى الإعداد أو القيام بالتحليل، أو الاختبارات المطلوب القيام بها أو زيادة الاطلاع على آخر ما توصل إليه العلم فى مجاله وهكذا، لا أن يعمل ساعتين فقط يومياً عملاً حقيقياً وهذا يعتبر نشاطاً إنتاجياً، بينما يستغل بقية الوقت فى نشاط اقتصادى غير إنتاجى كما أوضحنا، بينما المنتج الذى يعمل على الآلة فى

المصنع، ليس له إلا أن يعمل الساعات الرسمية كاملة غير منقوصة، لأنه بغيابه ربما يتوقف المصنع عن الإنتاج.

ونفس الوضع قد يحدث بالنسبة للمنتجين فى القطاعات الإنتاجية مما يؤدى إلى عدم تحقيق الزيادة المطلوبة فى الإنتاج.

هـ - يعتبر النشاط الاقتصادى غير إنتاجى ، عندما يقوم قطاع الخدمة العامة بتكليف المستخدمين بتقديم خدمات لا ضرورة لها ، ومثال ذلك استصدار شهادات الميلاد ، والوضع العائلى وما شابه ذلك بصورة متكررة ، ودون فائدة ولو كان الغرض من ذلك حصيلة الخزانة العامة من أموال الدمغة .

وبتطبيق قاعدة النشاط الاقتصادى الإنتاجى على العاملين بالخدمة العامة أيا كان موقعهم، وكذلك على المنتجين وبالقطاعات الاشتراكية، وذلك بتطبيق نظام العقاب والثواب والتى هى مسؤولية اللجان الشعبية، ستتمكن من تقديم أفضل الخدمات بنسبة أقل من العمالة، وذلك يوفر نسبة أكبر من العمالة للقطاعات الإنتاجية مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج للمجتمع، وبالتالى تتحقق له الزيادة الحقيقية فى الاستهلاك وإشباع الحاجات.

وبالنسبة للأنشطة الاقتصادية التى تبحث عن الربح وبما لا يتناسب ومساهمتها فى الخدمة أو الإنتاج، من أجل تحقيق الادخار الزائد عن إشباع الحاجات، فإنها تشمل قيام القطاع الخاص بنشاط التجارة ذى الجهد القليل والربح الوفير، وكذلك الأنشطة الاقتصادية التى ترتبط باستغلال الأجراء لصالح أفراد المجتمع المالكين لعوامل الإنتاج وذلك يمكنهم من تحقيق أكبر ادخار يفوق إشباع حاجاتهم، هذا بالإضافة إلى أن امتلاك عوامل الإنتاج قد يكون أصلاً نتيجة للاستحواذ على جهد أو حق الآخرين من أفراد المجتمع وهذا هو السر فى منع مثل هذه الأنشطة الاقتصادية.

ومع ذلك فإن استبدال الأنشطة الاقتصادية بأنشطة اقتصادية يسيطر عليها التعامل بالأجر الذى لا يوفر البواعث على الإنتاج، قد يؤدى إلى

تخفيض الكفاءة الاقتصادية وانخفاض الإنتاجية، وخاصة فى بعض القطاعات الخدمية الحساسة التى ترتبط بالإنتاج وأفضل مثل على ذلك تسويق الإنتاج الزراعى من الخضروات والفواكه ويمكن تفادى ذلك إضافة إلى تطبيق نظم الشركاء لا أجراء، والذين يعملون لأنفسهم بالبحث عن نظام وأسلوب تطبيقى للتجارة يتناسب وتوجهات النظرية العالمية الثالثة وما يكفل القضاء على الاستغلال وتحسين الكفاءة الاقتصادية فى نفس الوقت.

5 ـ وسائل توزيع الدخل:

إضافة إلى اهتمامات النظرية العالمية الثالثة بحرية الإنسان، وذلك بتحرير حاجاته الضرورية من سيطرة الغير أيا كان، ووضع الأسس الكفيلة بزيادة الإنتاج الذى هو الأساس لتحقيق مستوى أفضل من الاستهلاك وإشباع الحاجات فإنها لم تغفل أهمية التوزيع العادل لثروة المجتمع الذى من شأنه أن يؤدى إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع بدرجات متقاربة، مما يضفى على المجتمع السعادة والهناء، وذلك من خلال العلاج الجذرى لمشكل سوء توزيع الدخل، الذى تعانى منه معظم شعوب العالم وخاصة تلك التى تطبق النظم الرأسمالية، حيث إن الاختلاف الكبير فى الدخول والتى هى نتيجة للاستغلال، وحصول بعض أفراد المجتمع نتيجة لقيامهم بنشاط غير إنتاجى أو نشاط يبحث عن الربح، أو نشاط اقتصادى نتج عنه استغلال أفراد آخرين، واستحوذوا على جزء من إنتاجهم، فإن ذلك سيمكن بعض فئات المجتمع من الحصول على نصيب الأسد من ثروة المجتمع، وتتمكن من إشباع حاجاتها بدرجة أعلى بكثير مما ينبغى أن يكون عليه مستوى إشباع الحاجات فى ذلك المجتمع حسب تطوره الإنتاجى كما يمكنها من القيام بالاستهلاك الترفى وكذلك تحقيق الادخار الذى يعتبر ما فوق إشباع الحاجات، ويترتب على ما سبق وجود فئات من المجتمع،ربما تكون قد قامت فعلاً بعملية الإنتاج لكنها حرمت من حقها كاملاً فيه وإن مستوى إشباع حاجاتها الضرورية يكون عادة أقل بكثير مما ينبغى أن يكون عليه مستوى الإشباع فى ذلك المجتمع.

وإن وجود فئات فى المجتمع قادرة على تخصيص جزء من دخلها الزائد عن الحاجة إلى استهلاك السلع الكمالية، يؤدى إلى الإضرار بالمجتمع من خلال محاولة الفئات ذات الدخل المحدود محاكاة ذوى الدخل المرتفع فى امتلاك أو اقتناء بعض السلع الكمالية، والتضحية ببعض الحاجات الضرورية، حيث تضطر الأسرة الفقيرة مثلاً إلى شراء إذاعة مرئية ملونة، أو بعض الأثاث والملابس الفاخرة دون التمكن من الحصول على الغذاء والأكثر ضرورة وفائدة للأسرة.

هذا بالإضافة إلى أن الاختلاف الكبير فى الدخول يعتبر من أهم مسببات الكثير من المشاكل الاجتماعية حيث يؤدى إلى التباغض والتباعد بين أفراد المجتمع بل وبين أفراد الأسرة الواحدة فى الكثير من الأحيان. فالمجتمع عادة ما يقيم الإنسان خاصة فى النظم الرأسمالية من خلال ما يملكه من ثروة بغض النظر عن الطريقة التى تحصل بها على تلك الثروة، مما يدفع أفراد المجتمع إلى البحث عن المال بكل الوسائل ولو كان بالطرق غير المشروعة.

وقد عالج الفصل الثانى من الكتاب الأخضر موضوع توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع عن طريق امتلاك واستعمال عوامل الإنتاج بطريقة تؤدى إلى زيادة الإنتاج وفى نفس الوقت التوزيع العادل للثروة.

فقد أقر الفصل الثانى من الكتاب الأخضر، امتلاك عوامل الإنتاج أو وجود القطاع الخاص تحت شروط محدودة، حيث إنه يجوز للأسرة الواحدة أن تمتلك مصنعاً صغيراً أو مزرعة يتم تشغيلها بواسطة أفراد تلك الأسرة فقط «أن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية»، أو امتلاك سيارة شحن «السيارة لمن يقودها» مع عدم أحقية الأسرة فى استعمال عوامل الإنتاج المذكورة فى استغلال أفراد من المجتمع من خارج نطاق الأسرة، وذلك بتشغيل بعض العمال بالأجر، بهدف زيادة الأرباح على اكتاف أولئك الأجراء.

وفى هذه الحالة لن يكون فى إمكان الأسرة صاحبة المصنع أو

المزرعة أو سيارة الشحن أن تتحصل على دخل يفوق إشباع حاجة أفرادها، لأن الأسرة لم تتمكن من الحصول على زيادة فى الدخل نتيجة لاستغلال جهد الآخرين.

أما بالنسبة للمصانع ووحدات الإنتاج الكبيرة فلا يجوز للأفراد امتلاك عوامل الإنتاج فيها، وتكون مملوكة للمجتمع، أى أن المجتمع هو صاحب العمل فى تلك الوحدات، ويقسم ناتج المصانع أو وحدات الإنتاج المذكورة بين عوامل الإنتاج أى بين المنتجين الذين شاركوا فى الإنتاج، وبين المجتمع الذى يملك عوامل الإنتاج الأخرى.

وبهذا الأسلوب سيتمكن المنتجون من الحصول على دخل يتناسب والجهد الذى بذلوه فى عملية الإنتاج، وستقسم حصة المنتجين على أفراد هذه الفئة، طبقاً لتقدير مساهمة كل منهم فى العملية الإنتاجية.

« إن القواعد الطبيعية انتجت اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الإنتاج الاقتصادى، وحققت استهلاكاً متساوياً تقريباً لإنتاج الطبيعة بين الأفراد[1].

وبغياب الاستغلال سيتمكن كل منتج من الحصول على دخل يتناسب مع إنتاجيته ويصبح فى إمكانه إشباع حاجاته وبصورة متقاربة مع بقية أفراد المجتمع ، وبما يتناسب وتطور ذلك المجتمع .

أما بالنسبة لحصة المجتمع من ناتج المصانع والوحدات الإنتاجية المذكورة فيمكن استخدامها فى أغراض التنمية أى فى توسيع القاعدة الإنتاجية أو الخدمية للمجتمع أو الإنفاق على الخدمات لإشباع الحاجات العامة للمجتمع «وإن المؤسسات الاشتراكية تعمل لإشباع حاجات المجتمع»[2].

---

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 7.

(2) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 26.

وفى حالة عدم كفاية نصيب المجتمع فى المؤسسات الإنتاجية لتحقيق إشباع الحاجات العامة للمجتمع وتحقيق المستوى المطلوب من الاستثمار لأغراض التنمية أو ربما لتقديم بعض الخدمات والمساعدات الاجتماعية لبعض أفراده. يتم فرض ضرائب على أفراد المجتمع سواء أكانوا يعملون لأنفسهم، أو المنتجون الشركاء وكذلك على أفراد المجتمع الذين يقدمون خدمة عامة وقد تكون هناك ضرورة لإيجاد تصور جديد لنظام ضرائب يتمشى والنظرية العالمية الثالثة والذى يساهم فى زيادة الإنتاج والتوزيع العادل للثروة.

« إن المجتمع الاشتراكى ليس فيه إمكانية لإنتاج فردى فوق إشباع الحاجات الفردية ولا يسمح بإشباع الحاجات على حساب أو بواسطة الغير».

وقد أقرت النظرية العالمية الثالثة مبدأ التفاوت فى نصيب الأفراد من ثروة المجتمع ولكن بقدر التفاوت فى الإنتاج وتقديم الخدمة للمجتمع فقط « إن نصيب الأفراد لا يتفاوت إلا بمقدار ما يقدم كل منهم من خدمة عامة أكثر من غيره»[1]، ويمكن اعتبار الإنتاج خدمة عامة أيضاً بطريق غير مباشر ، وإن الدخول المتقاربة بين أفراد المجتمع ستكون كافية فقط لإشباع الحاجات ، ولن يكون فى إمكان أفراد المجتمع تحقيق ادخار يفوق إشباع حاجاتهم ، لأن الإدخار فوق إشباع الحاجات هو من مزايا الأغنياء فقط والغير موجودين بالمجتمع الاشتراكى، والذى هو مجتمع الوسط ليس به فقراء أو أغنياء، وهو مجتمع سعيد قادر على إشباع حاجات أفراده بدرجات متقاربة جداً، ولا يجوز فى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى أن يتمكن بعض أفراد المجتمع من تحقيق المستوى الترفى من الاستهلاك، بينما يعانى بعض أفراده من عدم إشباع الحاجات الأساسية وللمجتمع فقط الحق فى أن يدخر جزءاً من ثروة المجتمع، لتحقيق الأغراض التى أشرنا إليها سابقاً.

---

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 31.

«إن ما وراء إشباع الحاجات يبقى أخيراً ملكاً لكل أفراد المجتمع »[1] .
ومع ذلك فإنه يجوز للأفراد أن يدخروا من حاجاتهم «إذاً إن الاكتناز فوق الحاجات هو تعد على ثروة عامة»[2] .

ويمكن توضيح المقصود من ادخار الأفراد من حاجاتهم، فقد سبق أن تعرضنا للحاجات الفردية للإنسان والتى هى الملبس، الطعام، المركوب والمسكن بالإضافة إلى الحاجات الأخرى والغير ضرورية ولم يأت ذكرها.

ففى حالة حصول الأفراد على حاجاتهم المذكورة مقابل إنتاجهم أو مقابل الخدمة التى قدموها فى صورة عينية، كأن يوزع المجتمع الطعام على أفراده بصورة دورية يومياً أو أسبوعياً، ويتم توزيع الحصة المقررة من الملابس كل ستة أشهر، مع تخصيص منزل لكل أسرة، أو أن يوفر المجتمع لكل أسرة المواد اللازمة لبناء مسكن كما يخصص المجتمع مركوباً لكل أسرة أو لكل فرد بالغ فيها وفى هذه الحالة يجوز للأسرة أن تدخر بعض حاجاتها التى تحصلت عليها إلى وقت آخر، إلا أن هذا الوضع لن يتحقق إلا فى المراحل النهائية التي تنعدم فيها الأرباح والحاجة إلى النقود ويتحقق الإشباع الكامل للحاجات المادية لأفراد المجتمع، وفى المراحل الانتقالية فإنه من الضرورى استعمال النقود كمعبر لقيمة السلع والخدمات والدخل.

وحيث إنه عادة ما يستلم أفراد المجتمع دخولهم يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً ومع اختلاف الحاجات وتوقيت إشباعها، فهناك حاجات من الضرورى إشباعها يومياً مثل الطعام، وهناك حاجات يمكن إشباعها كل عدة أشهر كالملبس، وهناك حاجات أخرى قد تشبع كل عدة سنوات مثل

---

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 29.
(2) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 29.

المركوب، أو لمرة واحدة فى العمر مثل السكن لذلك فإن الغرض من جواز الادخار بالنسبة للأفراد هو تحقيق الحاجات المستقبلية فقط وليس الاكتناز.

فلنفرض أن طبيباً يعمل فى خدمة عامة، ويقرر له المجتمع مرتباً شهرياً قدرة (300) ثلاثمائة دينار ليبي، فإن ذلك الطبيب سيضطر لصرف جزء من مرتبه على بعض الحاجات الضرورية اليومية كالطعام مثلاً، بينما يدخر جزءاً من المرتب ليشترى به ما يحتاج إليه من الملبس ربما فى الأعياد أو فى المواسم المختلفة، وقد يدخر جزءاً من ذلك المرتب لغرض شراء سيارة أو لغرض بناء مسكن، أو يستخدم جزءاً من المرتب فى تسديد القرض الذى بنى به المسكن وهكذا، أى أن هذا هو المقصود بالادخار المسموح به للأفراد، وهو ادخار مطلوب لإشباع الحاجات.

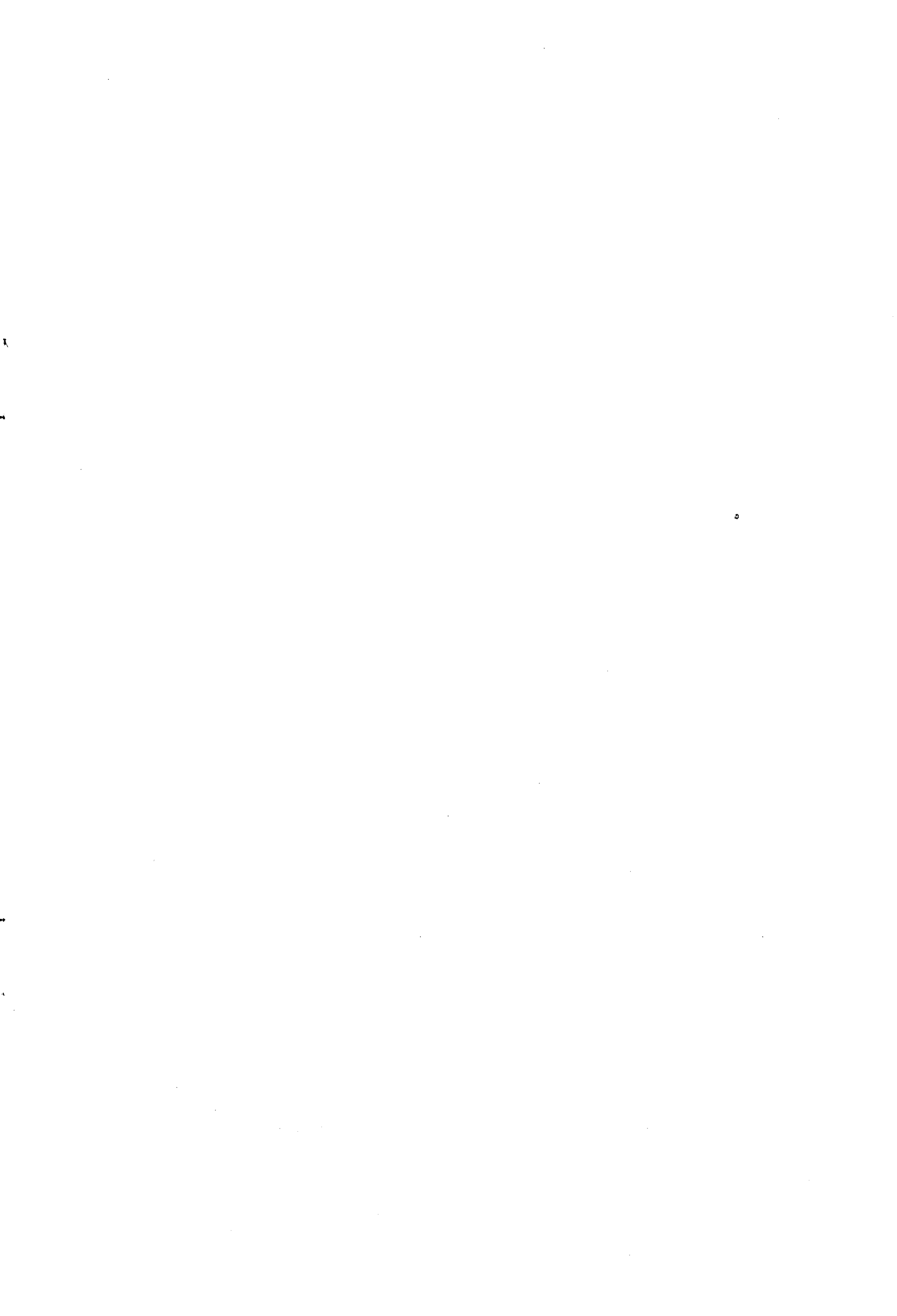
التكامل والتضامن فى المجتمع الاشتراكى:

على الرغم من أن الإنتاج هو الأساس الوحيد ليتمكن أفراد المجتمع من تحقيق زيادة أو نقصان فى مستوى الاستهلاك وإشباع الحاجات، فإن الفصل الثانى من الكتاب الأخضر لم يغفل حق العجزة والمعتوهين والبلهاء وغير القادرين على العمل فمن حقهم إشباع حاجاتهم من ثروة المجتمع، أى من مدخرات المجتمع أو من الضرائب التى يمكن فرضها على أفراد المجتمع القادرين على الحد الأدنى من إشباع الحاجات وقد يختلف مستوى الحد الأدنى لإشباع الحاجات من مجتمع إلى آخر حسب تطور ذلك المجتمع، كما أن العاجزين والبلهاء والمعتوهين لا يعنى حالهم هذا إن ليس لهم نفس النصيب الذى للأصحاء فى ثروة المجتمع[1] .

(1) الفصل الثانى، من الكتاب الأخضر، ص 30.

الفصل الثانى

خصائص الاستهلاك فى النظم الاقتصادية التاريخية



ناقشنا فى الفصل الأول أهم توجهات النظرية العالمية الثالثة « الفصل الثانى من الكتاب الأخضر» فيما يتعلق بالاستهلاك.

وأهم ما يمكن استخلاصه أن تحقيق المستوى المرغوب من الاستهلاك أو ما عبر عنه بالإشباع الكامل للحاجات يعتمد أولاً على تحرير الحاجات الضرورية من سيطرة وتحكم واستغلال الغير.

وثانياً على مقدرة المجتمع على زيادة إنتاجه وإنتاجيته والتوزيع العادل لثروته، وقد بين الفصل الثانى من الكتاب الأخضر الأسس الكفيلة بتحقيقها.

ووصولاً إلى مفهوم تطبيقى للاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى سنحاول الاستفادة من دراسة بعض الجوانب العملية واستخلاص المؤشرات الإيجابية للاستهلاك فى النظم الاقتصادية التاريخية

الرأسمالية، والشيوعية والتى تتمشى وتوجهات النظرية العالمية الثالثة ومن خلال الآتى :

1 ـ الإنتاج والاستهلاك.

2 ـ توزيع الدخل والاستهلاك.

الإنتاج والاستهلاك:

تبين لنا من توجهات النظرية العالمية الثالثة «الفصل الثانى من الكتاب الأخضر» بأن مستوى الاستهلاك أو مستوى الإشباع من الحاجات محدد تلقائياً بمستوى الإنتاج، وإنه يمكن زيادة الاستهلاك فقط عندما يسبقه زيادة فى الإنتاج « الذى ينتج هو الذى يستهلك» بل إن الزيادة فى الإنتاج يجب أن تكون بدرجة أكبر من الزيادة فى الاستهلاك أو إشباع الحاجات الآتية إذا رغب المجتمع توسيع قاعدته الاقتصادية وتغيير هيكله الاقتصادى أى بضرورة التقليص فى الاستهلاك فى الوقت الحاضر لغرض تحقيق المستوى الأفضل منه فى المستقبل، وتختلف طرق تحديد الحاجات ووسائل إشباعها طبقاً للنظام الاقتصادى السائد فى المجتمع .

ففى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى يعتبر الإنتاج الأساس الوحيد لتحديد الحاجات وإشباعها، وإنه فى الإمكان تحديد العوامل التى يتوجب أن تحرك الإنتاج دون غيرها[18] فى مرحلة من مراحل تطوره ومن خلال مؤتمراته الشعبية.

أما فى النظام الرأسمالى والذى أساسه حرية الملكية الفردية لعوامل الإنتاج، وما يترتب على ذلك من حرية فى الإنتاج واستغلال الموارد، وكذلك حرية المستهلك فى أن يتصرف فى دخله بالطريقة التى يراها ملائمة، لذلك نجد أن الاستهلاك فى النظام الرأسمالى مرتبط بالقدرة الشرائية للفرد والتى قد لا تكون نتيجة لإنتاج ذلك الفرد من المجتمع، وفى أحيان كثيرة تكون نتيجة لاستغلاله أو استحواذه على جهد أو حق

الآخرين، كما يوجّه الإنتاج لإشباع الحاجات التى يعمل النظام الرأسمالى على اختلاقها باستخدام وسائل الدعاية والإعلان وبما لا يتناسب والإمكانات الإنتاجية للمجتمع[19] وتكون النتيجة الزيادة فى الاستهلاك وانخفاض الادخار والاستثمار وصعوبة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والمستهلكون فى النظام الرأسمالى ونتيجة للدعاية والإعلان المضلل والجهل فى ظل حرية الاستهلاك، عادة ما ينفقون دخولهم بالطريقة التى لا تعود عليهم بالنفع، أى يستهلكون سلعاً ليسوا فى حاجة إليها، ونجد أن الإنتاج وكذلك الاستيراد موجهان لإنتاج واستيراد سلع لا ضرورة لها[16]، كما يوجه الإنتاج والاستيراد نحو السلع الكمالية، وذلك لإرضاء وإشباع حاجات الطبقات الغنية، والتى عادة ما تكون أثرت بأساليب الاستغلال وعلى حساب الكادحين والمحرومين، هذا بالإضافة إلى سيطرة القوى الاحتكارية ومقدرتها على تحديد العرض ما يؤدى إلى رفع الأسعار وحرمان الفقراء من إشباع حاجاتهم الضرورية للمعيشة[6].

وتحاول النظم الرأسمالية التأثير فى الإنتاج والتوزيع والاستهلاك باستخدام السياسات المالية والنقدية من خلال الزيادة أو التخفيض فى الإنفاق الحكومى بفرض الضرائب وعرض النقود، وأحياناً تنتهج الزيادة فى الإنفاق الاستهلاكى بغرض تشجيع الإنتاج بتمويل الميزانية الإدارية بالعجز تطبيقاً لجوهر النظرية الكنزية إلا أن ذلك يتناسب واقتصاديات الدول المتقدمة ذات الطاقة الإنتاجية الكبيرة والعاطلة عن العمل[9] ومع ذلك فإن لهذه السياسة آثاراً ضارة على نمو الاقتصاد وخاصة عندما ترتفع الأسعار بنسبة أكثر من 3 - 4% [1] ويصبح التضخم عادة من العادات السائدة كما هو الحال فى الدول الرأسمالية.

ولتنفيذ مثل هذه السياسة فى الدول النامية نتائج عكسية سيئة لأن زيادة الإنتاج بمجرد زيادة الطلب يتحقق ضمن حدود ضيقة، إذ أنه فى كثير من الحالات يوجد حجم هائل من البطالة يعزى إلى كون كميات

المعدات والتمويل لغرض استخدام العمل أقل بكثير من القوى العاملة المتاحة[22] أضف إلى ذلك وجود البطالة المقنعة والتى يتسلمون فى ظلها الأجر نفسه فيما لو تركوا أعمالهم نحو عمل جديد متولد عن زيادة الإنفاق[2] ودون شك فإن أتباع هذه السياسة فى الدول النامية سيؤدى فقط إلى التضخم وزيادة الأسعار وزيادة الاستيراد وخاصة فى حالة عدم فرض ضرائب مرتفعة على الواردات وأخيراً الإضرار بالفئات الفقيرة من المجتمع.

ودون شك فإن السلطة فى النظم الرأسمالية دائماً ما تكون فى أيدى الذين يملكون النصيب الأكبر من ثروة المجتمع وينفذون السياسات التى تكون فى صالحهم.

وبالنسبة للنظام الاقتصادى فى الدول الشيوعية (الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية) التى تعرف بالنظم الاقتصادية ذات التخطيط المركزى وتتميز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فإن القرار الخاص بتحديد حجم الإنتاج والاستهلاك والاستثمار هو فى أيدى المخططين أو المسؤولين عن التخطيط وبالطبع فى أيدى الحزب الشيوعى الحاكم[6]

وإن أولويات الدول الشيوعية هو العمل من أجل أمن الدولة والمستقبل مع إعطاء الأولوية للاستثمار وبناء الصناعات الرأسمالية بدلاً من الصناعات الاستهلاكية على أساس أن بناء الصناعات الأساسية والرأسمالية ستكون نتيجته الحد من الاستهلاك فى الوقت الحاضر ليتاح التوسع الأسرع فى المستقبل. ولم يكن الاستهلاك غاية من غايات ستالين[6] فهو قد اعتبر الخبز كمدخلات وسيطة بينما اعتبر الصلب كناتج حقيقى نهائى، ولولا الارتباط بين مستوى الاستهلاك والولاء السياسى للمواطنين لما وجد الدافع لزيادة الاستهلاك، ومع ذلك فإنه فى حالة إمكانية زيادة الاستهلاك أن يتحقق بشرط إعطاء الأولوية للاستثمار والتسلح والدفاع.

وعليه فإن النظم الاقتصادية الشيوعية تعطى الأولوية للإنتاج وتسمح فى مراحل نموها الأولى فقط بإشباع الحاجات الضرورية للمعيشة، مع

عدم السماح بإشباع الحاجات الكمالية إلا بعد تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة تنمية الصناعات الأساسية.

ولم تتبع الدول الشيوعية أنماط الحياة والاستهلاك فى الدول الرأسمالية كما اتبعتها وتأثرت بها معظم الدول النامية، فقد اختارت الصين أسلوباً للحياة يتضمن نمطاً للاستهلاك يتناسب والفقر والتخلف الموجود لديها[7] والمثال على ذلك استعمال نوع موحد من الملابس واستعمال الدراجة بدلاً من السيارة كما يلاحظ فى رومانيا استخدام نوع واحد من السيارات البسيطة.

وتعطى الدول الشيوعية قدراً كبيراً من الاهتمام للاستهلاك الاجتماعى بدرجة أكبر مما هو موجود فى الدول الرأسمالية، حيث يتراوح نصيب الاستهلاك الاجتماعى إلى جملة الاستهلاك بحوالى20 إلى 30 فى المائة فى حين تنخفض هذه النسبة من5 إلى 15 % فى الدول الرأسمالية وتنخفض فى البلدان النامية إلى أدنى من ذلك[23].

والنظام الاقتصادى السائد فى الدول الشيوعية لا يخضع لجهاز السوق خضوعاً تاماً، فإنه يقوم على ضرورة موازنة الطلب على السلع والخدمات مع عرض السلع والخدمات أى التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وهذا المبدأ هو الذى يحدد العلاقات الضرورية بين أسعار السلع الاستهلاكية وبين مستوى الأجور.

فقد ترفع الدول الشيوعية أسعار بعض السلع أو تخفضها لاعتبارات غير اقتصادية هادفة تحقيق غرض اجتماعى أو صحى، دون إهمال قوى العرض والطلب عند تحديد الأسعار، ليصبح سعر السلعة المنتجة فى متناول الدخول النقدية للمواطنين إذ أن زيادة الطلب على العرض، يعنى وجود طوابير من الشعب لشراء السلع دون أن ينجح فى ذلك، ومن ناحية أخرى فإن زيادة العرض على الطلب يعنى تكدساً للسلع المنتجة فى المخازن وضياعاً فى الموارد الاقتصادية [2].

وليس المهم فى الدول الشيوعية مستوى الدخول بل الأهم من ذلك هو علاقتها بمستوى الأسعار، حيث يتم تحديد أسعار السلع الاستهلاكية، بحيث تغِلُّ فائضاً يزيد عن فاتورة الأجور اللازمة لإنتاجها، وينبغى لهذا الفائض أن يكون مساوياً للإنفاق عليها من الأجور الخاصة بجميع العمال المشتغلين بالقطاعات الأخرى مثل الإدارة العامة للبلاد، والاستثمار، والقوات المسلحة والبحث العلمى، وذلك بالإضافة إلى الإنفاق على التقاعد ومختلف الخدمات كالتعليم والتطبيب ودور الأوبرا التى يتم توفيرها للناس مجاناً وبأسعار رمزية، وإن ذلك هو الذى يقرر الفائض الكلى الضرورى فى القيمة النقدية للمبيعات، والتى يتم جبايتها من خلال ضريبة المبيعات ومن خلال الأرباح المخططة التى تستلمها المنشآت[22].

ولا تعانى الدول الشيوعية من مشكل التضخم وارتفاع الأسعار كما هو الحال فى الدول الرأسمالية، حيث تجابه ذلك من خلال منع المضاربات فى العقارات وما شابه ذلك، والسماح للمواطنين باستهلاك جزء فقط من الإنتاج من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع وخاصة الكمالية منها[4].

ويتضح مما سبق بأن الدخول الحقيقية للأفراد في الدول الشيوعية وبالتالى إمكانيات الاستهلاك وإشباع الحاجات يعتمد أولاً وقبل كل شىء على إنتاجية أفراد المجتمع الذين يعملون فى المنشآت التى تنتج السلع.

فإذا افترضنا ثبات الأجور فى تلك المنشآت، فإنه كلما زادت إنتاجية تلك المنشآت بعد خصم الأجور، وبقية تكاليف الإنتاج، ونسبة إهلاك رأس المال فإن ذلك سيساهم فى تحقيق الفائض المطلوب لتمويل الاستثمار والإنفاق العام، وفى نفس الوقت تخفيض ضرائب المبيعات على السلع الاستهلاكية مما يؤدى إلى الارتفاع فى الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع سواء بالنسبة للعاملين في القطاعات الإنتاجية أو القطاعات الخدمية.

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض الإنتاجية في القطاعات ذات الإنتاج المادى سيدفع الحكومة إلى ضرورة فرض ضريبة أعلى على المبيعات، وذلك يؤدى إلى الانخفاض فى قيمة الدخول الحقيقية.

ويؤدى زيادة نسبة القوى العاملة فى القطاعات الإنتاجية وزيادة إنتاجيتهم إلى التحسين فى الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع وإمكانية زيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات والعكس صحيح.

ولإنتاجية وفعالية العاملين فى القطاعات الخدمية دور كبير فى تحسين الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع فبزيادة كفاءة وتنظيم هذه الفئة من المستخدمين يمكن تقديم نفس المستوى من الخدمة بعدد أقل من الأفراد، وبالتالى إلى عدم اللجوء إلى فرض المزيد من الضرائب على السلع الاستهلاكية، لتغطية نفقات الخدمات المذكورة وهذا يتمشى والأطروحة « الذى ينتج هو الذى يستهلك».

ومع ذلك فإن الدول الشيوعية ونتيجة لاتباعها مبدأ الاستهلاك المخطط قد قاست الكثير من مشكلة تكدس البضائع فى المخازن وذلك نتيجة لأن السلع المنتجة فى بعض الأحيان لا تتلاءم ورغبات أو حاجات المستهلكين، هذا بالإضافة إلى عدم كفاءة نظام التوزيع.

ومن جهة أخرى فإنها كابدت بما يدعى أسواق البائعين أو ما يسمى التضخم نتيجة الطلب، والذى يتميز بزيادة الطلب الإجمالى على العرض وذلك نتيجة لأن الدخول الحقيقية عادة ما تميل إلى الارتفاع، بأكبر مما هو مقدر فى الخطة، وفى الوقت ذاته فإن الأولوية تعطى لإنتاج السلع الإنتاجية، وعلى حساب الاستهلاكية، وإن الاستيراد من السلع الاستهلاكية مراقب بشكل دقيق وصارم، ويكبح الطلب الإضافى فى الدول الاشتراكية عن طريق رقابة الأسعار، ونتيجة لذلك فإنه على الرغم من إلغاء بطاقات التقنين فى أقطار أوروبا الشرقية، منذ أواسط الخمسينات ما زال هناك فى واقع الأمر فى السنوات الأخيرة تقنين فى المساكن وفى السيارات، وبعض

السلع المعمرة الأخرى، وفى مجال السفر للخارج (سيما إلى الدول غير الشيوعية)[23] وعملت الدول الشيوعية من أجل التغلب على المشكلتين السابقتين من خلال الإقرار بأن الربح هو المؤشر الرئيسى لنجاح المشروع والذى يحسب على أساس الإنتاج المباع، وليس فقط على ما انتج، وهذا سيساهم في تحسين جودة السلع المنتجة ومدى تطابقها لرغبات المستهلكين، هذا بالإضافة إلى إيجاد رباط وثيق بين التوزيع والإنتاج، وذلك لجعل التجارة ناقلاً فعالاً لتفضيلات المستهلكين للمشاريع الإنتاجية مع التوسع فى إنتاج السلع الاستهلاكية.

ويعتقد الكثيرون بأن الدول الشيوعية ليست قادرة على إنتاج السلع الاستهلاكية وخاصة الكمالية منها، وهل يكون هذا الاعتقاد صحيحاً وأن الدول الاشتراكية تمكنت من صناعة أحدث الأسلحة بمختلف أنواعها وأصبحت خصماً قوياً يرهب الدول الرأسمالية بكل إمكانياتها ولكن الدول الشيوعية تتبع طريق التخطيط وتحديد الأولويات حيث تقصر الاستهلاك على الحاجات الضرورية فقط، وذلك للتمكن من بناء القاعدة الاقتصادية التى تحقق الإشباع الأمثل للحاجات فى المستقبل.

ومن الانتقادات التى توجه إلى الدول الشيوعية، تحكم هيئة تخطيط الدولة أو الحزب الشيوعى الحاكم. فى تحديد حاجات المجتمع دون مشاركة فى تحديد حاجاته والتى ربما لا تعكس رغباته وتفضيلاته.

كما أن المجتمع لا يسمح له بالمشاركة فى اتخاذ القرار بشأن تخصيص الموارد واستخداماتها والتى شارك فى إنتاجها، وذلك يتعارض والمصالح الشخصية للأفراد مما يعتبر قيداً على حرية الإنسان فى تلك الأقطار.

وهناك اعتقاد بأن ضغط حجم الاستهلاك بدرجة كبيرة نسبة إلى الإنتاج قد يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادى، حيث أن تأجيل التمتع بالمنافع لمدة طويلة يؤثر تأثيراً عكسياً على المعنويات وينتج عنه

فى نهاية المطاف نمو أبطأ[22] هذا بالإضافة إلى أن معظم القوى العاملة فى النظم الشيوعية تعمل بنظام الأجرة الذى لا يوفر البواعث لزيادة الإنتاج، حيث يشعر الأجراء بأن النظام لا يعمل لصالحهم، وخاصة وإن الإنسان العادى عادة ما يغلب مصلحته الخاصة على مصلحة المجتمع، وعموماً فإن التناقض في النظامين الاشتراكى والرأسمالى ينطبق عليه قول الآية الكريمة ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً﴾.

فالنظام الرأسمالى يحمل فى ظاهرة الرخاء الذى هو فى صالح الأغنياء بينما يحمل فى باطنه العذاب بالنسبة للفقراء، فهو يوجه الإنتاج ويخلق الحاجات ويستخدم كل الوسائل الممكنة بما فيها التضخم والاحتكار لإشباع حاجات الأغنياء والمستغلين، بينما يعجز فيه الفقراء عن الحصول على أدنى الحاجات الأساسية، وكثيراً ما يلجأ المحرومون منهم إلى التسول أو السرقة والإجرام الذى سببه قلة ذات اليد، وفى أفضل الظروف تشغيلهم فى أعمال لا تليق بكرامة الإنسان.

ومن ناحية أخرى فإن الإنتاج فى النظم الشيوعية عادة ما يوجه فى الدرجة الأولى للاستثمار وخاصة بناء الصناعات الأساسية ثم الأمن والدفاع، ويأتى بعد ذلك الاستهلاك، مع التركيز على محاربة الفقر وإشباع الحاجات الأساسية بدرجات متقاربة لمعظم أفراد المجتمع، إلا أنها تعانى من انخفاض الإنتاجية بسبب التعامل بالأجر فى جميع قطاعات الاقتصاد وتمركز السلطة فى أيدى فئة قليلة من الشعب كما يعانى من عدم توفر بعض السلع، والدليل على ذلك استمرار بطاقات التقنين وقوائم الانتظار وخاصة من السلع الكمالية والسفر إلى الخارج.

الموارد واستخداماتها:

تتكون الموارد المتاحة للاقتصاد لأى دولة من الناتج المحلى

الإجمالى زائداً الفائض فى الواردات، أو ناقصاً الفائض فى الصادرات من السلع والخدمات.

وعند تساوى الصادرات والواردات فإن الموارد المتاحة للاقتصاد تكون مساوية والناتج المحلى الإجمالى.

وعندما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الموارد المتاحة للاقتصاد تكون أقل من الناتج المحلى، وعلى النقيض من ذلك تكون الواردات أكبر من الصادرات فإن الموارد المتاحة للاقتصاد تكون أكبر من الناتج المحلى الإجمالى.

وتستخدم الموارد المتاحة عادة فى الاستهلاك بشقيه الخاص والعام وكذلك فى الاستثمار.

والجدول رقم(1) يوضح توزيع الموارد على الأوجه المختلفة للإنفاق الاستهلاكى والاستثمارى كما يوضح مستوى الادخار وميزان الموارد مع الخارج واتجاهاتها فى الفترة ما بين 1960، 1978 فى عدد من البلدان النامية من بينها الجماهيرية وكذلك بعض البلدان الرأسمالية والشيوعية.

ويتضح من هذا الجدول أن الدول النامية تتميز بارتفاع نسبة الناتج المحلى المنفق على الاستهلاك وخاصة الاستهلاك الخاص وانخفاض مستوى الادخار مقارنة بالدول الرأسمالية والشيوعية وذلك يعود إلى انخفاض الدخل فى الدول النامية هذا بالإضافة إلى عدم القدرة على الحد من الاستهلاك الترفى الذى تتميز به الطبقات الطفيلية والمستغلة فى الدول النامية[22] خاصة وإن السلطة عادة ما تكون فى أيدى الطبقات المذكورة، والتى تصدر التشريعات والقرارات التى تكون فى صالحها وفى غير صالح عامة المجتمع.

وحققت تونس أعلى مستوى للادخار بالنسبة للدول النامية غير النفطية فى عام1978 م، فى حدود 20 % من الناتج المحلى الإجمالى، بينما يتراوح مستوى الادخار من19 إلى 31 % من الناتج المحلى الإجمالى فى الدول الشيوعية والرأسمالية.

جدول (1)

توزيع اجمالى الناتج المحلى (بالمائة)

الدولة	الاستهلاك العام		الاستهلاك الخاص		اجمالى الاستثمار المحلى		اجمالى المدخرات المحلية		الصادرات من السلع والخدمات		ميزان الموارد	
	1960	1978	1960	1978	1960	1978	1960	1978	1960	1978	1960	1978
تشاد	13	18	82	89	11	17	5	7 -	23	27	6 -	24 -
موريتانيا	24	38	79	55	37	52	3 -	7	18	41	40 -	45
مصر	17	21	71	65	13	28	12	14	20	21	1 -	14 -
اليمن الديمقراطية		29		80		47		9 -				56 -
تونس	17	16	76	64	17	30	7	20	20	21	10 -	10 -
الأردن		32		87		40		19 -		47		09 -
كوريا الجنوبية	15	12	84	60	11	32	1	28	3	34	10 -	4 -
الجزائر	16	15	50	48	42	51	34	37	28	27	8 -	14 -
الجماهيرية		27		28		25		45		56		20
السعودية		21		23		30		56		62		26
هنغاريا	7	8	72	64	24	37	21	28			3 -	9 -
بولندا	8	12	68	59	24	32	24	29			0	3 -
الاتحاد السوفيتى	(2)	(40)	70	73	26	26	28	27			2	1
تشيكوسلوفاكيا	6	7	75	68	17	25	19	25			2	(0)
ايطاليا	12	16	64	63	24	20	24	21	15	25	(0)	1
اليابان	9	10	57	58	34	31	34	32	11	11	(0)	1
المانيا الغربية	14	20	57	55	27	22	29	25	19	25	2	3
الولايات المتحدة	17	18	64	64	18	19	19	18	5	8	1	1 -

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية فى العالم، أغسطس 1980 م.

وعلى النقيض مما سبق فإن الادخار كان سالباً فى بعض البلدان النامية وذلـك يعنى أن حجم الاستهلاك كـان أكبر من النـاتج المحلى الاجمالى.

وفى عام1978 كان الاستهلاك يفوق الناتج بنسبة 7،9،19 % فى كل من: تشاد، واليمن الديمقراطية والأردن على التوالى، وذلك يعنى أن جزءاً من الاستهلاك يمول من خلال المساعدات أو القروض الأجنبية، ومع ذلك فإن الدول المـذكورة قـد سعت إلى زيادة استثمـاراتها من أجـل تنمية اقتصادها اعتماداً على المزيد من المساعدات أو القروض الأجنبية، حيث وصلت نسبة الاستثمار إلى 17، 47، 40 % من الناتج المحلى الإجمالى، وأدى ذلك إلى عجز فى ميزان الموارد بنسبة 24، 56، 59 % وعلى التوالى، وذلك يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطنى وعلى الأجيال القادمة فى المستقبل وخاصة عندما تفشل البلدان المذكورة فى تحقيق تنمية اقتصادية وذلك غير مستبعد وخاصة بالنسبة للبلدان التى تستهلك أكثر مما تنتج، هذا بالإضافة إلى أن المجتمعات التى تعتمد فى تنميتها وبدرجة كبيرة على المساعدات والقروض ورؤوس الأموال الأجنبية قد يصبـح من الصعب عليها فى المستقبل الحصول على الأموال المطلوبة للتنمية، حيث تكون النتيجة انكماش كل من الإنتاج والاستهلاك، وتواجه بالتالى أخطر المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية[8] أما بالنسبة لدولتى النفط الجماهيرية والسعودية فتشير الأرقام المتاحة عن سنة1978 بأنهما كانتا تتمتعان بفائض كبير للموارد يصل إلى 20 ، 26 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى كل من الجماهيرية والسعودية على التوالى، إلا أنه بالمقارنة بين حجم الواردات والتى هى مقابل صادرات نفطية وحجم الاستثمار فى البلدان ، يمكننا القول أن الاستهلاك فى البلدين يعتمد إلى حد ما على عائدات النفط بصورة مباشرة أى أن الاستهلاك فى عام1978 كان أكبر من إنتاج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

وبالنسبة للدول الاشتراكية والرأسمالية فإن حجم الادخار والاستثمار

يكون عادة مرتفعاً فى الدول الأقل تقدماً أو الدول التى تسعى إلى المزيد من التقدم فى حين يزداد حجم الاستهلاك، ويقل حجم الادخار والاستثمار مع ازدياد التطور الاقتصادى للدولة.

ففى الدول الشيوعية الأقل تقدماً نجد أن بولندا وهنغاريا حققتا أعلى مستوى من الادخار والاستثمار، بل إنهما اعتمدتا على الموارد الأجنبية فى تمويل الاستثمار بنسبة تصل إلى9، 3 % من الناتج المحلى الإجمالى وعلى التوالى فى كل من البلدين، بينما حققت تشيكوسلوفاكيا تقدماً نمواً فى الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار.

ونفس الشىء بالنسبة للدول الرأسمالية، حيث يتضح ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار فى كل من اليابان والمانيا الاتحادية، اللتين كانتا تسعيان من أجل تحقيق المزيد من النمو الاقتصادى، بينما كان مستوى الادخار والاستثمار أقل انخفاضاً فى كل من إيطاليا/ والولايات المتحدة، بل إن الأخيرة كانت تعانى عجزاً فى ميزان الموارد بنسبة1 % من الناتج المحلى الإجمالى.

ويستنتج مما سبق وتطبيقاً للأطروحة «الذى ينتج هو الذى يستهلك» فإنه يمكن للمجتمعات والدول تحسين مستوى استهلاكها وإشباع حاجاتها على المدى البعيد بالسرعة المطلوبة بقدر تمكنها من زيادة مدخراتها واستخدامها فى الاستثمار بما يحقق التنمية الاقتصادية المرغوبة، وبقدر تفاديها استخدام الموارد المالية المؤقتة مثل أموال النفط والمواد الأولية المماثلة، أو الموارد المالية المتحصل عليها من القروض أو المساعدات الأجنبية فى التمويل المباشر للاستهلاك.

النمو الحقيقى للإنتاج والاستهلاك

يعتبر النمو الحقيقى لمكونات الناتج المحلى الإجمالى لمن المؤشرات التى يمكن أن تستخدم للمقارنة بين الدول عن مدى تقدمها الاقتصادى ومدى الإسراع فى تحقيق الرفاهية لمجتمعاتها.

والجدول(2) يتضمن النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى لجميع السكان وللفرد، وكذلك النمو الحقيقى لكل من الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص والاستثمار، وأيضاً النمو الحقيقى لقطاعى الزراعة والصناعة التحويلية، وذلك خلال الفترة ما بين عامى1977,1960 فى بعض الدول النامية أو الرأسمالية والشيوعية.

ويستنتج من هذا الجدول بعض الملاحظات الآتية:

1 ـ بالمقارنة بين النمو المحقق فى البلدان المختلفة، نجد أن الجماهيرية قد حققت أعلى مستوى لنمو الناتج المحلى الإجمالى سواء بالنسبة لجميع السكان أو للفرد، كما حققت أعلى مستوى بالنسبة لنمو كل من الاستهلاك العام والخاص ونمواً مرتفعاً فى الصناعات التحويلية حيث لم يسبقها فى ذلك سوى كوريا الجنوبية وهنغاريا، إلا أن النمو كان منخفضاً فى الإنتاج الزراعى فى الفترة ما قبل عام1969 بينما كان النمو مساوياً لنمو السكان فى فترة السبعينات، ومع ذلك فإنه يمكن الملاحظة بأنه على الرغم من أن نمو الاستهلاك كان أقل من نمو الناتج الإجمالى إلا أنه يفوق النمو المحقق فى قطاعى الزراعة والصناعات التحويلية، وذلك يعنى بأن نمو الاستهلاك مرتبط بنمو عائدات النفط أكثر من ارتباطه بالنمو فى مجال الزراعة والصناعة.

2 ـ يلاحظ أن نمو الاستهلاك الخاص فى كل من الباكستان/ وكولومبيا كان أعلى من النمو المحقق فى الناتج المحلى الإجمالى والناتج الزراعى ومتقارباً جداً مع النمو المحقق فى الناتج الصناعى، أى أن الاستهلاك كان ينمو بدرجة أكبر من الإنتاج وتكون نتيجة هذا عادة الزيادة فى استيراد المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية و تقليل حجم الادخار والاعتماد بدرجة أكبر على الموارد الأجنبية فى تمويل خطط التنمية وزيادة المصاعب فى تحقيق النتائج المرجوة، وفى بداية مرحلة التطور الصناعى فى أى من البلدان من الضرورى أن يكون الاستهلاك

للشخص الواحد من السكان أدنى من زيادة نصيبه فى الناتج الإجمالى، وينطبق هذا على البلدان المتخلفة بصورة أكبر، خاصة وإن ثمن الانتقال إلى المجتمع الصناعى فى الوقت الحاضر أعلى بكثير مما كان عليه قبل مائة سنة، فالحاجة إلى رؤوس الأموال صارت أكبر فى الوقت الحاضر، وصارت التقنية أغلى ثمناً بالإضافة إلى صعوبة التغلب على المزاحمة الشديدة من جانب المنتجين الدوليين أكثر من السابق[22] ويعتبر عدم تطبيق الدول النامية لأطروحة «الذى ينتج هو الذى يستهلك» إحدى عوائق التنمية الاقتصادية وعدم تحقيق المستوى الأفضل من إشباع الحاجات.

3 ـ تعتبر كوريا الجنوبية إحدى الدول النامية التى حققت نمواً وتنمية اقتصادية حقيقية. وطبقت الأطروحة «الذى ينتج هو الذى يستهلك» حيث ارتفع الناتج الإجمالى فيها بنسبة 6،8، 9,9 % كما حققت نمواً هائلاً فى الصناعة فى حدود 17,6، 18,3 % أى أكثر من ضعف الحد الأقصى للنمو المحقق فى الاستهلاك، الذى كان فى حدود 8,3 % بالنسبة للاستهلاك العام و 7,2 % بالنسبة للاستهلاك الخاص.

4 ـ حققت الدول الرأسمالية نمواً أفضل فى الستينات سواء بالنسبة للناتج الإجمالى أو بالنسبة للاستهلاك ولكل من الاستثمار والإنتاج الصناعى، وانخفض معدل النمو فى السبعينات فى الناتج الإجمالى، وكذلك بالنسبة للاستهلاك، والاستثمار الصناعى والزراعى وذلك مرجعه إلى الضغوط التضخمية والكساد الاقتصادى الذى أصاب النظم الرأسمالية فى عامى 1974 ,1975[9] والذى لازالت تعانى منه حتى اليوم.

5 ـ أما بالنسبة للدول الاشتراكية فإنها لم تتعرض للكساد الاقتصادى والذى عادة ما يصاحب النظم الرأسمالية، وحققت نمواً فى الناتج المحلى الإجمالى يتراوح ما بين 4,2، 6,2 % خلال الستينات، وما بين 5,1، 8,8 % خلال السبعينات كما حققت نمواً هائلاً فى مجال الصناعة، وخاصة فى هنغاريا/وبولندا الدول الشيوعية الأقل تقدماً،

كما حققت الدول الشيوعية نمواً فى الإنتاج الزراعى يتناسب إلى حد كبير والزيادة فى السكان عدابولندا ، حيث كان النمو الزراعى طفيفاً فى الستينات فبلغ حوالى 6 ,% بل أصبح سالباً- 1 % فى السبعينات، وقد يكون الانخفاض فى نمو الإنتاج الزراعى فى العقدين الماضيين من أهم الأسباب التى ساهمت فى الاضطرابات والمشاكل الأخيرة فى بولندا، وخاصة وأن نمو الاستهلاك على ارتباط كبير بنمو الإنتاج الزراعى حيث أن الغذاء والمشروبات تمثل حوالى 47 % من المصاريف الاستهلاكية للأسرة البولندية [15].

وعموماً فإن الاتجاه فى الدول الاشتراكية يشير إلى نمو الصناعة والناتج المحلى الإجمالى بدرجة أكبر من نمو الاستهلاك.

ونخلص مما سبق بأن تطبيق الأطروحة« الذى ينتج هو الذى يستهلك» وتحقيق المزيد من إشباع الحاجات وخاصة فى الدول النامية يتطلبان أن ينمو الناتج المحلى الإجمالى عدا النفط والمواد الأولية بدرجة أكبر من نمو الاستهلاك وأن تنمو الصناعات التحويلية بما يساوى ضعف نمو الاستهلاك فى الغذاء مع السعى لتحقيق نمو أعلى فى حالة إمكانية التصدير، وهذا يتمشى والرأى الذى يقول بأنه لا ينبغى أن يكون الهدف الوصول إلى مستويات مرتفعة للمعيشة لذاتها بل أن تكون مستويات المعيشة المرتفعة هى النتيجة الطبيعية لمجهودات التنمية[28].

تطور الإنتاج والاستهلاك من خلال التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد

يعتبر التغيير الهيكلى عنصراً أساسياً من عناصر عملية التنمية الاقتصادية ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها تتمثل فى ذلك التغيير الهيكلى الذى يكون من شأنه تحقيق زيادة سريعة فى الدخل القومى الحقيقى عبر فترة ممتدة من الزمن [25].

وعادة ما يكون من معالم التغيير الهيكلى المرتبط بزيادة الدخل

وبالتالى زيادة الاستهلاك فى الدول النامية، حدوث الارتفاع فى نصيب الصناعة فى الناتج الإجمالى للاقتصاد والذى يعتبر أحد المعايير للحكم فيما إذا كان الاقتصاد يسير فى الاتجاه الصحيح، والانخفاض فى نصيب إنتاج المواد الأولية والتعدين، أما بالنسبة للدول المتقدمة فإنه مع زيادة النمو الاقتصادى وزيادة الدخل يتجه نصيب الصناعة من الناتج الإجمالى للاقتصاد إلى الانخفاض مع زيادة نصيب الخدمات [9].

ونفس الشيء بالنسبة للقوى العاملة فمع تحقيق التنمية فى الدول النامية فإنه يتم انتقال العمال من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى قطاعات ذات إنتاجية مرتفعة أى من الزراعة إلى الصناعة وبعد تحقيق النمو الاقتصادى كما هو الحال فى الدول المتقدمة، حيث يبدأ قطاع الخدمات في الاتساع ويبدأ فى استيعاب النسبة الأكبر من القوى العاملة بينما تنخفض نسبتها فى كل من الزراعة والصناعة.

ويتضمن جدول (3) الزيادة أو النقصان فى نسبة المنتجات الصناعية إلى كل من جملة الاستهلاك أو الاستهلاك الخاص، وعلاقته بالزيادة فى دخل الفرد والمؤثر على الاستهلاك فى بعض الدول النامية والرأسمالية فى الفترة ما بين 1960م، 1977م.

ويلاحظ فى الدول النامية الباكستان/ مصر/ وكوريا الجنوبية بأن هناك علاقة بين الزيادة فى نسبة المنتجات الصناعية، أو بمعنى آخر نمو الاستهلاك بدرجة أقل من نمو المنتجات الصناعية، والزيادة فى الدخل المحقق للفرد وبالتالى إمكانية الزيادة فى الاستهلاك وإشباع الحاجات.

فالباكستان مثلاً حققت ارتفاعاً بسيطاً فى نسبة المنتجات الصناعية إلى جملة الاستهلاك، والاستهلاك الخاص، حيث ارتفعت من 13,2 إلى 15,3 % بالنسبة لجملة الاستهلاك ومن 14 إلى 17,9 % بالنسبة للاستهلاك الخاص وتضاعف دخل الفرد لمرتين ونصف فقط.

أما بالنسبة لمصر، فقد حققت ارتفاعاً فى نسبة المنتجات الصناعية إلى الاستهلاك مقارنة بالدول النامية منذ عام 1960 مما يدل على أنها حققت تنمية صناعية مناسبة قبل الستينات إلا أن الاستهلاك قد تطور بدرجة أكبر من نمو المنتجات الصناعية فى العقدين الماضيين ولم يتضاعف دخل الفرد فيها سوى 6,2 مرة، وقد يعود الارتفاع فى نمو الاستهلاك فى مصر بدرجة أكبر من المنتجات الصناعية، إلى نشوء نمط من الاستهلاك بعد سياسة الانفتاح منذ عام 1974 والذى استفادت منه فقط بعض الفئات الاجتماعية التى انتعشت من هذه السياسة وحققت ثراء سريعاً دون تقديم إنتاج مماثل وذلك أدى إلى ارتفاع المعدل السنوى للاستهلاك على حساب الإنتاج (26) والسبب الآخر هو عدم الاهتمام بتخطيط حجم وأنماط الاستهلاك حيث اعتبر أن نمط الاستهلاك متغير يتحدد خارج الخطة وليس من خلالها مما أدى إلى ارتفاع ضخم فى معدلات الاستهلاك بنسبة أكبر مما هو محدد فى الخطة، وترتب عليه استيراد المزيد من السلع الاستهلاكية وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات (27).

وأكدت كوريا الجنوبية بأنها المثال الجيد لنجاح التنمية الاقتصادية فى الدول النامية، حيث حققت ارتفاعاً فى نسبة المنتجات الصناعية إلى جملة الاستهلاك من 14 إلى 32,8% وارتفعت من 16,4 إلى 43,5 فى المائة بالنسبة للاستهلاك الخاص، وتضاعف دخل الفرد فيها لأكثر من ست مرات وأصبحت نسبة المنتجات الصناعية إلى الاستهلاك قريبة جداً مما هو محقق فى الدول الصناعية.

أما بالنسبة للدول النفطية (الجماهيرية/والسعودية /والكويت) فتشير الأرقام بأن نسبة المنتجات الصناعية إلى الاستهلاك متشابهة إلى حد كبير والدول النامية وإن الارتفاع الكبير المحقق فى دخل الفرد والذى تضاعف ما بين 23,16 مرة فى هذه البلدان يعود أساساً إلى ارتفاع العوائد النفطية، أما بالنسبة للدول الصناعية فإن من خصائصها جميعاً هو ارتفاع نسبة المنتجات الصناعية بالنسبة للاستهلاك حيث يتراوح ما بين 57,29% بالنسبة

لجملة الاستهلاك وحوالى 45 إلى 70 % بالنسبة للاستهلاك الخاص كما تضاعف دخل الفرد من الدول المذكورة ما بين 3 مرات بالنسبة للولايات المتحدة و 11 مرة، بالنسبة لليابان.

وما يمكننا أن نستنتجه مما سبق، ونظراً لعلاقة الدخل بالاستهلاك فإنه بقدر النجاح فى زيادة نسبة المنتجات الصناعية مقارنة بزيادة نسبة الاستهلاك فى الناتج المحلى الإجمالى، سيتم تحقيق مستوى أعلى من الدخل مع إمكانية الوصول إلى مستوى أعلى من الاستهلاك وإشباع الحاجات.

ومن ناحية أخرى فإنه يلاحظ الارتباط من الزيادة فى مساهمة الإنتاج الصناعى وخاصة المنتجات الصناعية فى الناتج المحلى الإجمالى والزيادة فى نمو دخل الفرد وبالتالى إمكانية الزيادة فى إشباع الحاجات وتوزيع القوى العاملة بين قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.

ويتضمن الجدول (4) مساهمة قطاعات الزراعة ، والصناعة والخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى وكذلك توزيع القوى العاملة بين القطاعات المذكورة فيما بين عامى 1960 , 1978 ، فى بعض الدول النامية والشيوعية والرأسمالية .

ويوضح الجدول (5) العلاقة بين الانخفاض فى نسبة القوى العاملة فى قطاع الزراعة وتوزيعها بين قطاعى الصناعة والخدمات، والزيادة فى نصيب المنتجات الصناعية بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى ومدى مضاعفة الدخل الفردى خلال الفترة ما بين 1960، 1978، حيث يلاحظ فى الدول النامية بأنه كلما انتقلت نسبة أكبر من القوى العاملة من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة ونسبة أقل إلى قطاع الخدمات، تحقق للدولة نسبة أعلى من الزيادة فى نصيب المنتجات الصناعية فى الناتج المحلى الإجمالى وكذلك الزيادة فى دخل الفرد والذى يترتب عليه إمكانية الزيادة فى الاستهلاك وإشباع الحاجات.

ففى تشـاد تم انتقال 9 % من جملة القـوى العاملة من الـزراعة ووزعت على قطاعى الصناعة والخدمات بنسبة 4 إلى 5 أى أن النسبة الأكبر اتجهت إلى قطاع الخدمات، ولم تحقق تشاد خلال الفترة المذكورة سوى زيادة بسيطة فى نصيب المنتجات الصناعية فى الناتج المحلى يقدر بنحو 3 % وتضاعف دخل الفرد لمرتين ونصف.

وبالنسبـة لكوريا، التى حققت تقدماً هائلاً خلال نفس الفترة حيث تضاعف الدخل الفردى بحوالى ثمانى مرات، نجد أن جميع القوى العاملة المنتقلة من الزراعة تم تشغيلها بقطاع الصناعة إضافة إلى أنه تم انتقال جزء من القوى العاملة بالخدمات إلى قطاع الصناعة وأدى ذلك إلى ارتفاع نصيب المنتجـات الصناعيـة بنسبة 12 فى المـائة من النـاتـج المحلى الإجمالى.

وما يلاحظ على الدول النفطية هو انخفاض القوى العاملة فى قطاع الزراعة إلا أن النسبة الأكبر منها انتقلت إلى قطاع الخدمات ونسبة أقل إلى قطاع الصناعة مما يؤكد إن عائدات النفط والقوى العاملة تم استخدامها بدرجة أكبـر فى تطويـر الخدمـات وبالتـالى زيادة الاستهـلاك بدلاً من استخدامها فى بناء القاعدة الاقتصادية التى تكون بديلاً عن النفط، وذلك يتفق مع الرأى الذى يقول بأن الدول التى ترعرع فيها الاقتصاد على تصدير النفط، تصبح معتادة على استيراد كل ما تستهلكه تقريباً وكلما كان الطلب على النفط مستمراً، سيكون العيش ممكناً للناس، إلا أنهم سيكونون فى وضع لارجاء فيه عند نفاد هذا المورد أو إذا انخفض الطلب عليه [22].

ويلاحظ مدى اهتمام الدول الشيوعية بالتخطيط من أجل المستقبل حيث توضح الأرقام، انتقال النسبة الأكبر من القوى العاملة فى الزراعة إلى قطاع الصناعة بينما نجد فى تشيكوسلوفاكيا البلد الاشتراكى الأكثر تقدماً اقتصادياً وكذلك فى الدول الرأسمالية التى حققت التطور الاقتصادى منذ القرن التاسع عشر بأن النسبة الأكبر من القوى العاملة المنتقلة من الزراعة تم استخدامها فى قطاع الخدمات.

ونستنتج مما سبق بأنه ينبغى على الدول النامية أن تعمل من أجل نمو قطاع الصناعة بدرجة أسرع من نمو قطاع الخدمات حتى يتحقق لها المستوى المناسب من النمو الصناعى الذى يوفر الإمكانيات الاقتصادية التى تسمح بالنمو الطبيعى لقطاع الخدمات.

وينبغى على الدول النامية وخاصة الدول النفطية منها، والتى تتوفر لديها الموارد الكافية للتنمية، أن تستفيد من خبرة الدول التى سبقتها فى التقدم والمثال على ذلك كوريا كدولة نامية وكذلك جميع الدول الشيوعية تسير فى هذا الاتجاه. وإنه لتحقيق للزيادة فى الاستهلاك والمستوى الأفضل من إشباع الحاجات على المدى البعيد، فإنه من الضروى أن تنمو القطاعات الإنتاجية الأساسية بدرجة أكبر من نمو قطاع الخدمات سواء من حيث مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى أو من حيث نسبة القوى العاملة المستخدمة بها والعمل دوماً على الرفع من كفاءة وإنتاجية القوى العاملة البشرية التى تعتبر العنصر الأساسى فى زيادة الإنتاج سواء فى القطاعات الإنتاجية أو الخدمية.

وإن الزيادة فى الأهمية النسبية لقطاع الخدمات ولو كانت مصحوبة بزيادة فى الدخل لا يعتبر مؤشراً للتقدم دون الزيادة فى الأهمية النسبية لقطاع الصناعة[28] أضف إلى ذلك بأن نمو الاستهلاك بدرجة أكبر من نمو الإنتاج الحقيقى للمجتمع سيؤدى إلى مزيد من الارتباط والاعتماد على الخارج «فلا استقلال لشعب يأكل من وراء البحر» «ويل لشعب يأكل مما لا يزرع ويلبس مما لا ينسج».

توزيع الدخل والاستهلاك

أشرنا فى مقدمة هذا البحث إلى العلاقة بين الدخل والاستهلاك وأوضحنا أن المساواة فى توزيع الدخل ستؤدى إلى الزيادة فى المنفعة الكلية للمجتمع، وتحقيق إشباع متقارب لحاجات أفراده، وهناك من يعتقد[29] بأن مشكلة الفقر لا تتمثل فى الجوع والحرمان أو قلة الموارد وإنما فى

التفاوت الشديد فى الثروة والدخول بين الأفراد، وليس معنى الفقر هو العجز عن الإشباع البسيط للحاجات الأساسية وإنما هو عدم اللحاق بالمستوى المعيشى السائد فى المجتمع.

وقد جاءت تعاليم الإسلام منذ أربعة عشر قرناً تحث على أهمية وضرورة المساواة فى توزيع الدخل، وبما يؤيد توجهات النظرية العالمية الثالثة فى هذا الشأن، حيث أكدت بأن كل ما فى يد البشر من مال هو ملك الله أصلاً ﴿ولله ما فى السموات والأرض﴾ النجم 31 ، وإنه لا يجوز للبعض دون الآخر أن يستأثر بهذا المال ﴿ وآتوهم من مال الله الذى أتاكم﴾ (النور 32)، كما أن تعاليم الإسلام صريحة بالنسبة لتوزيع الدخل، وذلك بأن لكل كفايته لقوله تعالى: ﴿وآت ذى القربى حقه والمسكين وابن السبيل﴾ (الإسراء 26) وقول الرسول : (ليس المؤمن الذى يشبع وجاره جائع إلى حين وهو يعلم) وقوله: (لا يؤمن بالله واليوم الآخر من بات شبعان وجاره جوعان).

وقد لخص عمر بن الخطاب نظرية التوزيع فى الإسلام (ما من رجل إلا وله فى هذا المال حق، الرجل وحاجته، الرجل وبلاؤه) وقوله: (إنى على ألا أدع حاجة إلا وسددتها ما اتسع بعضنا على بعض، فإذا عجزنا تآسينا فى عيشنا حتى نستوى فى الكفاف) فالإسلام لا يسمح بالغنى إلا بعد ضمان حد الكفاية، أى إشباع الحاجات الأساسية، ولا يسمح بالتفاوت الفاحش فى الثروة ، كما لا يسمح بالترف لأنه من أكبر بواعث السخط والجرائم فى المجتمعات وخلق الطبقية والصراع بينها.

وقد أشار ابن خلدون فى مقدمته إلى مبدأ كراهية الإسلام لأسلوب الترف إذ من شأنه إشاعة السلبية والتواكل، ووصفه بأنه جرثومة القضاء على الحضارة ونهى الإسلام عن تركيز الثروة فى أيد قليلة من الناس بقوله تعالى: ﴿كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾ (الحشر7) .

وسنحاول فيما يلى مناقشة أهم العوامل المؤثرة فى توزيع الدخل فى الدول الرأسمالية والاشتراكية.

توزيع الدخل فى الدول الرأسمالية

يعتبر سوء توزيع الدخل من أهم ما يميز الدول الرأسمالية مقارنة بالدول الاشتراكية التى حققت توزيعاً أفضل للدخل [6] وتعانى الدول النامية التى تسير فى طريق الرأسمالية توزيعاً أسوأ للدخل ويكفى للدلالة على ذلك الإشارة إلى الفرق بين توزيع دخول الوطنيين المطبق فى الجماهيرية (والتى سلكت طريق الاشتراكية طبقاً للنظرية العالمية الثالثة) اعتباراً من أول يناير 1982م، حيث يتفاوت الحد الأدنى والحد الأعلى للدخول بنسبة 1 إلى 7 بل إن التفاوت سيكون أقل من ذلك من الناحية العملية بعد خصم الضرائب، فى حين يتراوح الفرق بين الحد الأدنى، والحد الأعلى للدخول فى الإدارة الحكومية وقطاع الأعمال فى مصر من 1 إلى 24 ، وبإضافة بدلات التمثيل يرتفع الفرق من 1 إلى 40 [27].

وفيما يلى بعض أسباب سوء توزيع الدخل فى الدول الرأسمالية:

1 - التوزيع السيء للملكية:

انطلاقاً من التأييد المطلق الذى توليه النظم الرأسمالية لمبدأ الملكية الخاصة، والسماح للأفراد والمنظمين للنشاط الاقتصادى باستغلال وتحقيق أقصى الأرباح، فإنها تصنع الأسس القانونية والاقتصادية لخلق التفاوت فى الثروات التى يحصل عليها المواطنون [20] والذى تكون نتيجة التوزيع السيء للملكية بين الأفراد والتوزيع الأسوأ للدخول المحتملة والقدرة على إشباع الحاجات وخاصة فى الدول النامية حيث تعيش نسبة قليلة من السكان فى رفاهية مفرطة أو حياة ترفيه، بينما يعيش أغلب السكان فى حالة من الفقر والحرمان أو على أكثر تقدير فى المستويات الدنيا من الحياة.

2 - استراتيجيات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تستهدف استراتيجيات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية ذات النظم الرأسمالية عادة الاهتمام بالناتج المحلى الإجمالى، دون الاهتمام بتوزيع الدخل، على أساس الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى ستؤدى إلى زيادة المستوى الكلى للاستهلاك من السلع والخدمات وبالتالى إلى إلغاء الفقر [22] إلا أن هذه المنهجية لم تتمكن من القضاء على الفقر والحرمان حتى فى الدول الرأسمالية المتقدمة وزادت حدتهما فى الدول النامية، أى أنها لم تتمكن فى تحقيق إشباع الحاجات لبعض أفراد تلك المجتمعات.

وهناك العديد من الآراء التى ترى بضرورة أن تستهدف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع، وإن ذلك سيؤدى حسب تلك الآراء إلى الزيادة فى الناتج الإجمالى المحلى وفى نفس الوقت الزيادة فى الاستهلاك وإشباع الحاجات لجميع أفراد المجتمع[7].

وأكّد المدير العام لمنظمة العمل الدولية [15] بأن تحديد الحاجات الأساسية التى تكون الحد الأدنى لمستوى المعيشة سيساعد فى نفس الوقت على التعرف على الفئات المحرومة التى لم تتمكن من إشباع حاجاتها الأساسية وأضاف بأن سياسة تحقيق الحاجات الأساسية يتطلب مشاركة المجتمع فى اتخاذ القرار والذى يؤثر فى حياتهم وواضح هنا أن هذا الرأى يتفق مع توجهات النظرية العالمية الثالثة.

3 ـ التضخم:

يعتبر التضخم أى الزيادة فى الأسعار التى تعانى منها النظم الرأسمالية من الآفات التى تساهم مساهمة كبيرة فى تفاقم سوء توزيع الدخل، حيث أن التضخم يعمل لصالح الملكية، وللمستلمين للأرباح ويكون على حساب ذوى الدخل المحدود والفقراء والمسنين [22] وذلك لأن دخول الفئات الأخيرة لا تستطيع ملاحقة الزيادة المستمرة فى مستوى

الأسعار، بينما يحافظ المقاولون والتجار وما شابههم على هامش ربحهم النسبى مهما ارتفعت تكاليفهم، أى أنهم يحققون دخلاً ينمو بصورة مستمرة مع التضخم [30] بينما ينمو التضخم بدرجة أكبر من نمو دخول الفقراء.

عدم كفاءة الوسائل المستخدمة فى توزيع الدخل

تعتبر الضرائب التصاعدية المطبقة فى الدول الرأسمالية، المتمثلة بأخذ نسبة أعلى من الدخول الأكبر، وبفرض الضرائب على ما يعتبر على أنه من الترفيات وليس من الضروريات وكذلك الدعم لبعض السلع والخدمات بالإضافة إلى ضريبة الأملاك العقارية وضريبة الهبات كمحاولة لمنع انتقال الموارد الرأسمالية من جيل لآخر من أهم الوسائل التى تستخدم لتحقيق العدالة فى توزيع الدخل فى الدول الرأسمالية ومع ذلك فإن تأثيرها كان ضعيفاً على تحقيق المساواة فى ملكية الثروة التى هى الأساس لانعدام المساواة [22] هذا بالإضافة إلى أن عدم كفاءة استخدام الضرائب وكذلك التهرب من دفعها، فعلاً قد يؤديان إلى الزيادة فى سوء توزيع الدخل ففى الكيان الصهيونى [1] مثلاً ازداد عدم المساواة فى توزيع الدخل فى الفترة ما بين عامى 1954، 1969، ففى عام 1954، كان نصيب الخمس الأدنى من السكان 7 % من الدخل الكلى، وكان نصيب الخمس الأعلى من السكان 38 % وفى عام 1969م، انخفض نصيب الخمس الأدنى إلى 5,8 % بينما ارتفع نصيب الخمس الأعلى إلى 44 % من الدخل. أى أن الهوة ازدادت اتساعاً بين الأغنياء والفقراء ولسوء توزيع الدخل مساوىء عديدة، فتفاوت الدخول يؤدى إلى تفاوت الفرص فى حرية العمل والإنتاج، فالأطفال الذين يولدون من آباء أغنياء، يتمتعون بميزات أفضل فى الحصول على مؤهلات علمية، أو شغل مراكز مناسبة، أو إقامة مشروعات لحسابهم الخاص والأسوأ من ذلك تفاوت الدخول يحد من حرية اختيار السلع فلا يستطيع الفقراء وذوو الدخول البسيطة استهلاك السلع التى تستطيع الحصول عليها طبقة الأغنياء [14] بالإضافة إلى أن سوء توزيع الدخل يؤدى إلى الإضرار بميزان المدفوعات

وفقدان جزء هام من حصيلة المجتمع من النقد الأجنبى الضرورى لتنفيذ برامج التنمية، وذلك لأن الأغنياء وخاصة فى الدول النامية لا يدخرون كثيراً وتكون طلباتهم مركزة عادة على المنتجات الأجنبية والغالية الثمن [11] وعلى العموم فإن سوء توزيع الدخل يؤدى إلى نتائج سلبية يجب تفاديها[12].

وقاست الولايات المتحدة ذاتها التى تعتبر من أغنى دول العالم من آثار سوء توزيع الدخل، حيث اكتشفت بعد الستينات وجود عدد هائل من الأطفال والبالغين يعانون من سوء التغذية [4] بسبب الفقر الناتج من سوء توزيع الدخل.

ويعتبر سوء توزيع الدخل فى الدول النامية من أهم الأسباب الرئيسية فى انتشار سوء التغذية بين الفقراء، وقد حاولت تلك الدول معالجة هذه المشاكل من خلال برامج التغذية وبمساعدات المنظمات الدولية، أو الدول الغنية، إلا أنها لم تتمكن من القضاء على هذه المشاكل أو حتى التخفيف من حدتها، لعدم استطاعة استراتيجيات التنمية فى تلك الدول تحسين دخول الفقراء، وعلى الرغم من نجاحها فى تحقيق درجة معينة من النمو الاقتصادى والزيادة فى متوسطات الدخول إلا أنها لم تحقق توزيعاً عادلاً للثروة المضافة [3]، بينما هناك ما يؤكد بأن الدول الشيوعية مثل الصين/ كوبا، وكذلك سيريلانكا، على الرغم من انخفاض متوسطات الدخـول فيها، بل إن بعضها يعتبر من الدول الفقيرة إنها نجحت فى تخفيف حدة الفقر وأمراض سوء التغذية وتوفير الحاجات الأساسية لمواطنيها بدرجـة كبيرة، ويمكننا أن نخلص مما سبق بأن الوصول إلى المستوى الأفضل من إشباع الحاجات، يتطلب انتهاج خطط تنمـوية إنتـاجية تستهـدف إشباع الحاجات الأساسية والقضاء على الفقر من خلال القضاء على الأسباب الأساسية لسوء توزيع ثروة المجتمع.

توزيع الدخل فى الدول الشيوعية

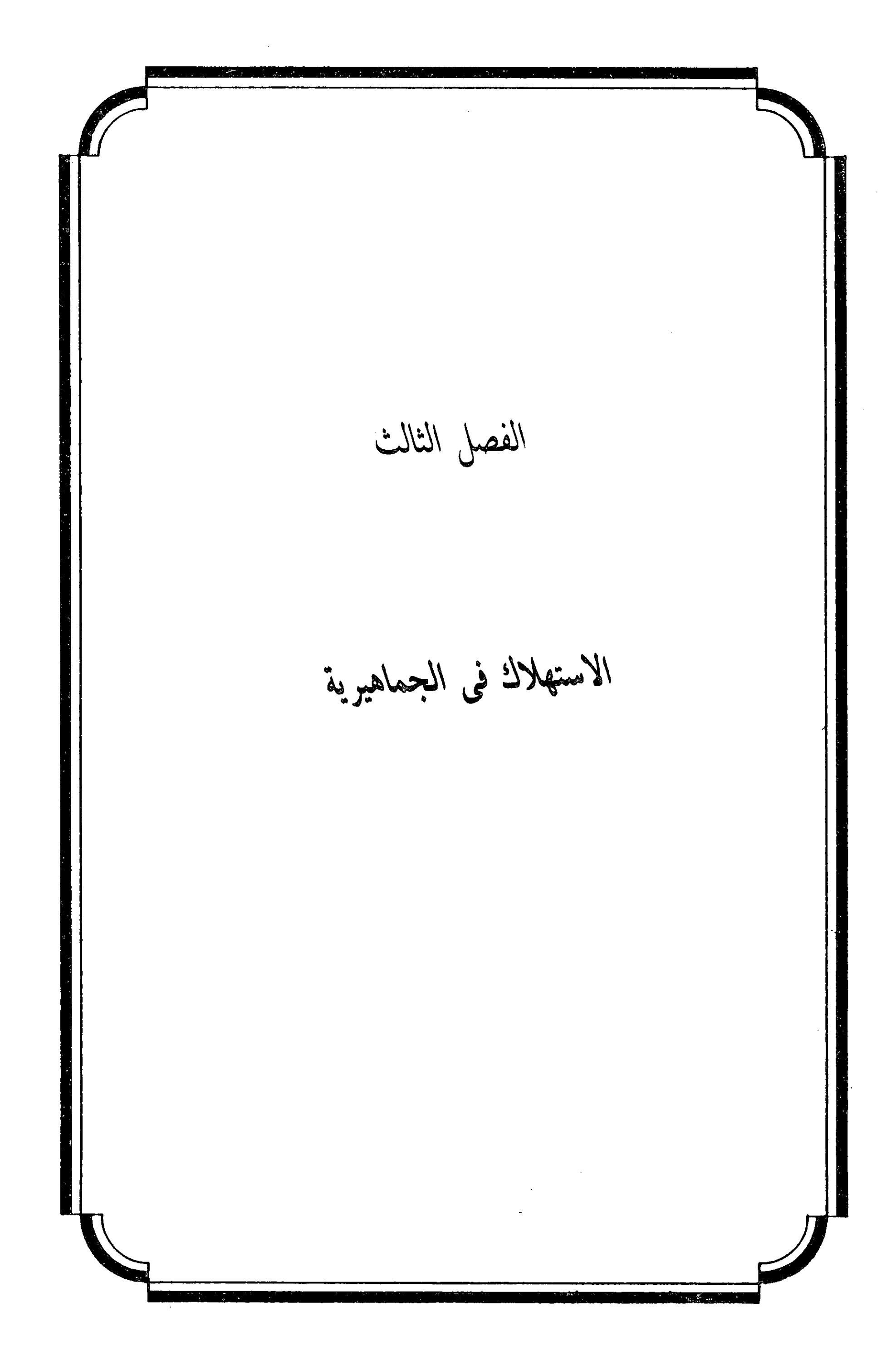
أوضحنا فيما سبق بأن توزيع الملكية وامتلاك رأس المال وعوامل

الإنتاج من أهم المسببات للتفاوت الكبير فى الدخول بين الأفراد وخاصة فى الدول النامية.

أما بالنسبة للدول الاشتراكية والتى تتميز بعدم امتلاك الأفراد لوسائل الإنتاج المملوكة عادة للدولة، فإن توزيع المنتجات القومية يتم طبقاً لما يؤديه المواطن من عمل، فالعمل الذى يؤديه أى فرد فى المجتمع الشيوعى هو الذى يقرر مركز الإنسان ودرجة رفاهيته [20]، والتوزيع على أساس العمل قانون اقتصادى من قوانين المجتمع الشيوعى وهذا النظام يستبعد الطفيليين الذين يستحوذون على شطر من ثروة المجتمع دون المشاركة فى الإنتاج، ويتم توزيع الدخل فى الدول الشيوعية على أساس ما يقدمه الفرد من إنتاج أو خدمة، فهناك تباين فى الدخول بقدر مهارة وخبرة الأفراد، فالأجور فى الاتحاد السوفيتى ليست متساوية، فالعامل الماهر والمتعلم يحصل على أجر أكثر من العامل غير الماهر [4]، وحيث أن الأجور والمرتبات هى أساس الدخول فى الدول الشيوعية، وحيث أن هذه الدخول عادة ما تكون محدودة مهما كان الفرق بين الحد الأدنى والأعلى من الدخول، فإن نظام الضرائب المطبق فى الدول الشيوعية ضرائب المبيعات يساهم بدرجة كبيرة فى تقريب الفوارق بين الدخول المتباينة، وذلك لأنه عادة ما تفرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية التى يقتنيها ذوو الدخل المرتفع بينما تفرض ضرائب منخفضة على السلع الضروية أو تعفى من الضرائب أو تدعم لغرض إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع وكما سبق أن أشرنا فإن الوسائل المستخدمة فى محاربة التضخم من العوامل المساعدة فى التوزيع الأكثر عدالة لثروة المجتمع.

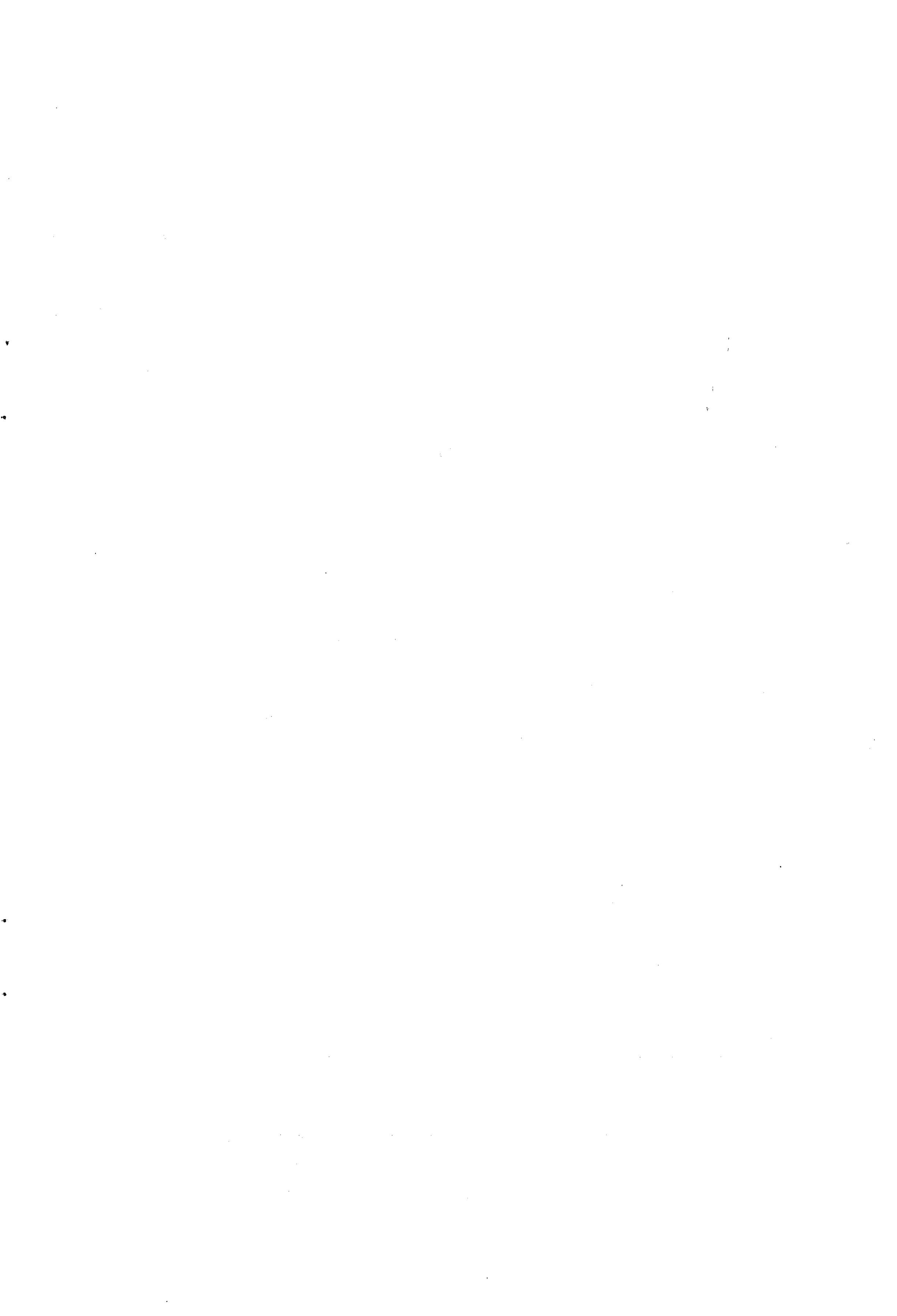
وإنه نتيجة للتوزيع الأكثر عدالة للثروة فى الدول الشيوعية يمكننا أن نستنتج من الجدول(7) بأنه على الرغم من أن متوسط دخل الفرد فيها لم يتجاوز 25 % من متوسط دخل الفرد فى الدول الرأسمالية فى عام 1978م، فإنها حققت فى العقدين الماضيين تقدماً ملحوظاً فى مستوى الغذاء المتاح لشعوبها، والأهم من ذلك هو ما حققته من انخفاض كبير فى نسبة وفيات

الأطفال من 1-4 سنوات والتى أصبحت متساوية ونسبة الوفيات بالنسبة لهذه الفئة من السكان فى الدول الرأسمالية، كما حققت ارتفاعاً هائلاً فى الأمد المتوقع للحياة عند الولادة، وهذا دليل كاف على ما حققته تلك الدول من تحسين المستوى الغذائى والصحى وإشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمعظم أفراد المجتمع.



الفصل الثالث

الاستهلاك فى الجماهيرية



تعتبر الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، إحدى البلدان المتقدمة فى الوطن العربى والشرق الأوسط، وتعتبر تاريخياً من البلدان السائرة فى طريق النمو، وتسعى بكل جد نحو تحسين مستوى معيشة ورفاهية شعبها وواضح من الأرقام أنها حققت تقدماً اقتصادياً هائلاً حيث ارتفع الناتج المحلى الإجمالى من (155,5) مليون دينار فى عام 1962[32] إلى (8254) مليون دينار فى عام 1980[33]، كما حققت ارتفاعاً كبيراً فى مستوى الاستهلاك بشقيه العام والخاص من (163,2) مليون دينار فى عام 1962 إلى (4280) مليون دينار فى عام 1980م.

ويعتبر النفط بالإضافة إلى الجهود المبذولة من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بعد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة من العوامل التى ساهمت ومكنت من تحقيق الانجازات المذكورة، وكنا قد أشرنا فى الفصل الثانى من هذا البحث إلى أن عائدات النفط فى بعض الدول النفطية قد استخدمت إلى حد ما فى التمويل المباشر للاستهلاك.

وسنحاول فى هذا الفصل تحديد مدى استخدام عائدات النفط بصورة مباشرة فى الاستهلاك فى الجماهيرية وكذلك مدى تطبيق توجهات النظرية العالمية الثالثة التى أشرنا إليها فى الفصل الأول وخاصة من حيث مدى ارتباط الاستهلاك بالزيادة فى الإنتاج والتوزيع العادل لثروة المجتمع وذلك من خلال الجوانب الآتية:

1 ـ نمو الاستهلاك والعوامل ذات العلاقة

كما ذكر سالفاً حققت الجماهيرية تقدماً ملحوظاً سواء بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى، أما بالنسبة للاستهلاك وجدول (8) يوضح درجة النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى وناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وجملة الاستهلاك (العام والخاص) وكذلك نمو بعض مكونات الاقتصاد ذات العلاقة بالاستهلاك مثل الاستثمار والصادرات والواردات من السلع والخدمات، وذلك خلال الفترة ما بين عامى 1962، 1980 م .

ففى الفترة ما بين عامى 1962، 1969 أى ما قبل قيام الثورة تم تحقيق نمو ملحوظ فى كل من الناتج المحلى الإجمالى والصادرات من السلع والخدمات وذلك بنسبة 29,4، 36,4 % فى السنة وعلى التوالى، وذلك يشير إلى الإسراع فى استنزاف الثروة النفطية فى تلك الفترة، فى حين كان نمو كل من الناتج المحلى الإجمالى والصادرات من السلع والخدمات فى فترة ما بين 1969، 1980 فى حدود 18,9، 19,4 % فى السنة فقط، مما يدل على اهتمام الثورة والسلطة الشعبية من بعدها بالمحافظة على الثروة النفطية والاستفادة منها لأطول فترة ممكنة لمصلحة الشعب العربى الليبى، على أساس أن النفط ثروة عارضة وينبغى أن تستخدم بدرجة أكبر فى تنمية الأنشطة الاقتصادية غير النفطية التى تعتبر المؤشر للإنتاج الحقيقى للمجتمع.

ففى الفترة الأولى كان النمو المحقق فى الاستهلاك فى حدود 17 % فى السنة أى أكبر من النمو المحقق فى ناتج الأنشطة الاقتصادية غير

النفطية ، والذى كان فى حدود 15,3 % فى السنة فقط، أى أن الاستهلاك كان ينمو بدرجة أكبر من الإنتاج.

أما فى الفترة الثانية أى فترة ما بعد الفاتح ، وعلى عكس ما تحقق فى الفترة الأولى، فإن النمو المحقق فى ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية كان يفوق النمو المحقق فى الاستهلاك حيث كانت النسبة 21,5 % و 20 % على التوالى أى أن الإنتاج معبراً عنه بالأنشطة الاقتصادية غير النفطية كان ينمو بدرجة أكبر قليلاً من الاستهلاك.

2 - العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية غير النفطية والاستهلاك

بالنظر إلى تطور قيمة كل من ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وقيمة الاستهلاك خلال الفترة ما بين 1962، 1980 وكما هو مخطط فى عام 1985 جدول (9) يلاحظ بأن نسبة قيمة ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية إلى قيمة الاستهلاك كانت حوالى 72% فى عام 1962م، ثم انخفضت إلى 64% فى عام 1969 ثم ارتفعت النسبة إلى 81،3% فى عام 1975 وانخفضت مرة أخرى إلى 73،3% فى عام 1980 ويتوقع أن لا تزيد عن 80 % فى عام 1985، وذلك يوضح مدى الزيادة أو النقصان فى الاستهلاك بالنسبة للإنتاج خلال السنوات المشار إليها ومدى الاستمرار فى الاعتماد على عائدات النفط فى التمويل المباشر للاستهلاك ، هذا إذا افترضنا أن النفط لم يساهم بطريقة مباشرة فى زيادة قيمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

3 - العلاقة بين قيمة الواردات من السلع والخدمات وحجم الاستثمار والاستهلاك

أوضحنا فى الفصل الثانى من هذا البحث بأنه يمكن تحديد الموارد المتاحة للاقتصاد الوطنى بالناتج المحلى زائداً الفائض فى الواردات أو ناقصاً الفائض فى الصادرات من السلع والخدمات.

وحيث أن النفط يمثل معظم صادرات الجماهيرية تقريباً، خلال العقدين الماضيين لذلك فإن قيمة الواردات من السلع والخدمات هى مقابل عائدات نفطية، وفى حالة تساوى قيمة الواردات من السلع والخدمات وقيمة الاستثمار، فإن ذلك يدل على أن النفط لا يستخدم فى التمويل المباشر للاستهلاك.

ويتضح من الجدول(9) بأن نسبة قيمة الواردات من السلع والخدمات كانت دائماً أكبر من قيمة الاستثمار وأن نسبة قيمة الاستثمار إلى الواردات تتراوح ما بين 52,3 % كحد أدنى إلى 77 % كحد أقصى، وهذا يؤكد مرة أخرى مدى الاستخدام المباشر لعائدات النفط فى الاستهلاك، أى أن 33 % إلى 48 % من الاستهلاك يمول بطريقة مباشرة من النفط، أضف إلى ذلك بأن ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية لا يعبر عن الإنتاج الحقيقى للمجتمع بل ربما قد يكون أقل من ذلك، وذلك لأن عائدات النفط تساهم بصورة مباشرة فى قيمة ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية من خلال استخدام عائدات النفط فى تمويل نسبة كبيرة من الميزانية الإدارية التى تعتبر المصدر لدفع مرتبات العاملين بقطاع الخدمات العامة وتستخدم كأساس لحساب ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

والجدول رقم (10) يبين مدى مساهمة عائدات النفط فى التمويل المباشر للميزانية الإدارية خلال الفترة ما بين 1966-1975 ، حيث كانت ما بين 42، 76 % من الإيرادات الفعلية، وما بين 45، 114 % من المصروفات الفعلية للميزانية الإدارية، وعلى الرغم من أنه يلاحظ فى السنوات الأخيرة انخفاض مساهمة العوائد النفطية إلى 16-17 % من الميزانية الإدارية [23] فإن النظرة المدققة فى الموضوع تبين أن اعتماد الميزانية الإدارية على النفط لازال أكبر من ذلك بكثير وذلك لأن جزءاً كبيراً من إيرادات الميزانية المذكورة كان نتيجة للضرائب المفروضة على تنفيذ خطة التحول الممولة من النفط ، والتى ينبغى أن تستخدم فى إعادة تمويل ميزانية التحول ، وليس تمويل الميزانية الإدارية ، وحتى يتساوى الإنتاج والاستهلاك وتطبيقاً

للأطروحة « الذى ينتج هو الذى يستهلك » فمن الضرورى اتباع استراتيجية تستهدف تمويل الميزانية الإدارية من الضرائب المفروضة على الدخول وعلى السلع الاستهلاكية ، وكافة الضرائب الأخرى واستبعاد الضرائب المفروضة على تنفيذ خطة التحول كما ينبغى أن تستهدف المساواة بين قيمة الاستثمار وقيمة الواردات من السلع والخدمات مقابل الصادرات النفطية .

وبعد تحقيق المستهدفات حيث يتساوى الاستهلاك والإنتاج الحقيقى للمجتمع وتستخدم عائدات النفط فقط فى أغراض التنمية، يسمح للاستهلاك بالتطور بقدر النجاح فى زيادة ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية التى تصبح معبرة عن الإنتاج الحقيقى للمجتمع عندما يستبعد استخدام عائدات النفط فى تمويل الميزانية الإدارية، وبذلك يصبح أى تطور فى الاستهلاك هو نتيجة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يصبح النفط عاملاً مساعداً ودافعاً للتنمية.

ونعيد هنا ما سبقت الإشارة إليه وهو أنه ينبغى أن لا يكون التحسن فى مستوى إشباع الحاجات والتحسن فى مستوى المعيشة هدفاً فى حد ذاته بل أن يكون نتيجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن يحقق مستوى من إشباع الحاجات أو من المعيشة يمكن المحافظة عليه.

العلاقة بين تطور الاستهلاك وتطور كل من قطاعى الزراعة والصناعات التحويلية والإنفاق الجارى على الخدمات

يتضمن الجدول رقم(11) معدلات النمو السنوية لقطاعى الزراعة والصناعة التحويلية، وكذلك الإنفاق الاستهلاكى بشقيه العام والخاص، والإنفاق على قطاع الخدمات (الخدمات العامة للدول والدفاع والتعليم والصحة) خلال الفترة ما بين 1965، 1978م.

ويستنتج من هذا الجدول بأنه تم تحقيق نمو بطىء فى الفترة ما قبل 1969، فى كل من قطاعى الزراعة والصناعة مقارناً بالنمو المرتفع المحقق

فى الإنفاق الاستهلاكى بصورة عامة والاستهلاك العـام بصورة خـاصة، وكذلك فى قطاع الخدمات وهذا دليل على انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية الأساسية فى ناتج الأنشطة الاقتصادية الغير نفطية، ودليل واضح على سوء استغلال عائدات النفط الذى كان نتيجته الزيادة فى الأسعار والزيادة فى الواردات سواء كانت مواد غـذائية أو سلعـاً استهلاكيـة مما يتناقض مع توجهات النظرية العالمية الثالثة بخصوص الاستهلاك وهى واحدة من القضايا التى تبنت ثورة الفاتح معالجتها.

وخلال الفترة ما بعد 1969 تم التركيز على ضرورة تحقيق تنمية اقتصـادية حقيقيـة حيث تضمنت استراتيجيـة خطط التنميـة 73-1975م، 76-1980م [34] تخليص الاقتصاد من سيطرة النفط وخلق قوى إنتاجية فى القطاعات غير النفطية وارتياد ميدان التصنيع باعتباره أقدر على دفع النمو وأكثر استجابة للتقدم العلمى مع الاهتمام بالزراعة، والتركيز على كفاءة العنصر البشرى.

وبتنفيـذ الاستراتيجيـة المذكـورة تم تحقيق زيادة كبيـرة فى نمـو الصناعات التحويلية، حيث ارتفعت النسبة من 10 % فى الفترة ما قبل 1969 إلى 21,7 % فى الفترة ما بعد 1969 وتحقيق ارتفاع بسيط فى الإنتاج الزراعى من 8,2 % إلى 11,8 % ومن ناحية أخرى فقد استمر تحقيق النمو المرتفع فى مجال الاستهلاك وفى مجال الخدمات، وخاصة فى مجال الخدمات العامة للدولة وللدفاع والذى كان أكبر من النمو المحقق فى قطاع الزراعة وجملة الإنفاق الاستهلاكى .

ويستخلص مما سبق بأن الاستمرار فى عدم تطبيق أطروحة «الذى ينتج هو الذى يستهلك» كان نتيجة لعدم الاهتمام بتخطيط الدخول وأنماط الاستهلاك من خلال خطط التحول والسماح لقطاع الخدمات بأن ينمو بدرجة أكبر من نمو القطاعات الإنتاجية، وذلك لسهولة استخدام عائدات النفط فى تطوير هذا القطاع وخاصة من حيث الكم، والذى مكن نسبة كبيرة من المجتمع من الحصول على دخول مناسبة وبطرق سهلة أدت إلى

الزيادة فى الاستهلاك وفى نفس الوقت عزوف معظم أفراد المجتمع عن العمل فى المجالات الإنتاجية الذى كان نتيجته ضعف النمو المحقق فى القطاعات الإنتاجية الأساسية على الرغم من الحجم الهائل للاستثمار فى مجال الإنتاج، وإن التوسع فى قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية كان دافعاً لزيادة الاستهلاك المعتمد على النفط والواردات ومانعاً لتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية.

ويكمن الحل فى تحويل المجتمع من مجتمع استهلاكى إلى مجتمع إنتاجى من خلال العمل على ضرورة تحقيق النمو فى قطاعى الصناعة والزراعة بدرجة أكبر من نمو الخدمات والاستهلاك ، وإن تخطيط الدخول والا ستهلاك من خلال خطط التحول، وتمويل الميزانية الإدارية دون الاعتماد على النفط، والملاءمة بين قيمة الواردات من السلع والخدمات وقيمة الاستثمار، سيساهم فى تحويل المجتمع إلى العمل فى القطاعات الإنتاجية وستكون النتيجة النمو المعقول لكل من الخدمات والاستهلاك.

التغيرات الهيكلية وتوزيع القوى العاملة والاستهلاك

فى الاقتصاد النامى وخاصة فى مراحل نموه الأولى من الضرورى إحداث تغييرات هيكلية فى الاقتصاد، أى زيادة الإنتاج عن طريق تخصيص الموارد لقطاعات أكثر كفاءة فى الإنتاج ، ونقل العمال من قطاعات ذات إنتاجية منخفضة إلى قطاعات ذات إنتاجية أكثر ارتفاعاً وزيادة الاستثمار بدلاً من زيادة الاستهلاك (وخاصة استهلاك الكماليات).

ويوضح الجدول(12) مدى مساهمة القطاعات الأساسية فى الناتج المحلى الإجمالى واتجاهاتها خلال الفترة ما بين 1875-1980 حيث انخفض نصيب الزراعة من 2,3 إلى 1,7 % وانخفض نصيب قطاع الصناعة من 14,7 إلى 12 % وارتفع نصيب الصناعات التحويلية من 1,8 إلى 2,6 % وانخفض نصيب ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية من 41,7 % إلى

38 % فقط بينما ارتفع نصيب النفط والغاز من 53,2 إلى 62 % ومن ناحية أخرى فإنه لم يحدث تغيير يذكر فى هيكل الاستعمالات المحلية للموارد بالنسبة لجملة الإنفاق الاستهلاكى والذى ارتفع من 66 إلى 67,1 % إلا أنه حدث ارتفاع فى نصيب الاستهلاك العام من 30,8 % إلى 33,6 % وانخفض الاستهلاك الخاص من 35,2 إلى 37,5 %.

وتشير هذه الأرقام إلى أن خطة التحول 76-1980 قد حققت نجاحاً ملحوظاً فى قطاع الصناعات التحويلية وتلك إشارة إلى الاتجاه الصحيح فى التحول ومع ذلك فإن ضآلة نصيب هذا القطاع وقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى بالمقارنة بنصيب الخدمات والاستهلاك يتطلب مضاعفة الجهد فى مجال القطاعات الإنتاجية المشار إليها، وكما أوضحنا فى الفصل الثانى من هذا البحث فإنه لا يمكن خلق توازن بين الاستهلاك والإنتاج الحقيقى للمجتمع دون زيادة الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعات التحويلية.

وعليه فمن الصعب تحقيق التوازن المرغوب دون أن ينمو قطاع الصناعات التحويلية ضعف النمو فى قطاع الخدمات وكذلك الاستهلاك، وأن ينمو قطاع الزراعة بدرجة أكبر من الاستهلاك الخاص على الأقل.

وبالنسبة لتوزيع أو انتقال القوى العاملة بين القطاعات الثلاثة الزراعة والصناعة والخدمات فقد أشرنا فى الفصل الثانى من هذا البحث جدول (5) بأنه خلال الفترة ما بين عامى 60 إلى 1978 تم انخفاض القوى العاملة فى الزراعة من 53 % إلى 22 % خلال الفترة المذكورة مع انتقال 10 % منها فقط إلى قطاع الصناعة و 20 % إلى قطاع الخدمات.

وجدول (13) يوضح توزيع القوى العاملة الليبية وغير الليبية بين القطاعات الثلاثة المذكورة فى عام 1978، والذى يستنتج منه بأن نسبة القوى العاملة غير الليبية كانت تمثل حوالى 33 % من جملة القوى العاملة وأن النسبة الأكبر من القوى العاملة غير الليبية حوالى 60 % يعملون بقطاع الصناعة وخاصة قطاع التشييد ويعمل حوالى 28 % منهم فى قطاع

الخدمات ونسبة أقل فى القطاعات الإنتاجية الأساسية (الزراعة والصناعات التحويلية).

ويعمل 60 % من القوى العاملة الليبية بقطاع الخدمات، والباقى يعمل بقطاعى الزراعة والصناعة وهناك ما يؤكد بأن 41 % فقط من المالكين للحيازات الزراعية يمتهنون الزراعة دون أى مهمة أخرى و 47 % منهم من كبار السن وذلك بالشرط الساحلى الذى يعتبر أهم منطقة زراعية بالجماهيرية [35] ووجود النسبة الأكبر من القوى العاملة بقطاع الخدمات، لا يعنى بالضرورة أنها تقدم خدمات حقيقية بل إن نسبة كبيرة منها ربما تكون فى حالة بطالة مقنعة ، وتتقاضى مرتبات ودخول من ميزانية الشعب وهذا قد يكون أخطر من البطالة المقنعة المتعارف عليها فى قطاع الزراعة أوالخدمات فى الدول النامية الفقيرة، ومعنى هذا أن نسبة من القوى العاملة بالخدمات لا تقوم بالنشاط الاقتصادى الإنتاجى، وتساهم فى الاستهلاك دون مساهمتها فى الإنتاج، وإنه يمكن تخفيض عدد القوى العاملة فى قطاع الخدمات دون أن يتأثر المستوى الحالى للخدمات، ويعنى أن الوضع الحالى لتوزيع القوى العاملة غير سليم على الإطلاق فى بلد يسعى إلى تحقيق التحول والتقدم ودون شك فإن انخفاض نسبة القوى العاملة فى قطاعى الزراعة والصناعة وخاصة الصناعات التحويلية فى الدول النامية يعتبر من العوامل التى تعيق النمو المرغوب فى القطاع الإنتاجى بما يتناسب والتطور فى الاستهلاك.

والاتجاه الصحيح فى بداية مراحل النمو هو أن تكون نسبة القوى العاملة فى القطاعات الإنتاجية أكبر من نسبة القوى العاملة فى قطاع الخدمات، والضرورة تفرض إعادة النظر فى قطاع الخدمات وتقليصه وزيادة فعاليته، وتشجيع انتقال القوى العاملة للقطاعات الإنتاجية الحقيقية، هذا بالإضافة إلى ضرورة الإسراع فى تجييش المدن وتقليص الجيش النظامى ، كما أوضح القائد فى خطابه فى الجلسة الختامية لمؤتمر الشعب العام وأن هناك ضرورة لتوجيه الفائض من القوى العاملة من قطاع الخدمات نحو الإنتاج عن طريق التدريب والتأهيل خدمة للاقتصاد الوطنى

ولمسيرة التنمية فى الجماهيرية إلى جانب الفائدة التى ستعود على هؤلاء من حيث ارتفاع مستوى دخولهم [36] كما ينبغى استخدام القوى العاملة الأجنبية فى القطاعات الإنتاجية فقط، عدا العاملين الضروريين للخدمات الصحية والتعليمية وبعض التخصصات النادرة والمحدودة إلى حين تحقيق الاكتفاء الذاتى من تلك التخصصات.

ونؤكد مرة أخرى بأن التخفيض التدريجى لاستخدام النفط فى تمويل الميزانية الإدارية، سيساهم بطريق غير مباشر فى تخفيض بعض أجهزة الخدمات وانتقال القوى العاملة منها إلى القطاعات الإنتاجية .

الواردات والاستهلاك

أدى التوسع فى قطاع الخدمات وبالتالى الاستهلاك على حساب قطاع الإنتاج إلى الزيادة فى الواردات من السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى السلع الوسيطة والرأسمالية الضرورية للاستثمار.

وجدول(14) يبين نمو واردات السلع فى الجماهيرية خلال الفترة ما بين عامى 64 إلى 1979 ففى الفترة ما قبل 1969 يلاحظ الارتفاع فى نمو واردات السلع الاستهلاكية والذى كان فى حدود 19,6 % سنوياً مقارناً بالنمو الأقل المحقق فى واردات السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة التى كانت فى حدود 12,1 ، 15,5 % على التوالى.

وفى الفترة ما بعد 1969 وعلى الرغم مما تحقق فى نمو كل من واردات السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة مما يدل على الاهتمام ببرنامج التحول تحقق نفس الارتفاع تقريباً فى نمو واردات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية مما يترتب عليه المزيد من التوسع فى قطاع الخدمات حتى يمكن توصيل السلع المستوردة للمستهلك.

ولخلق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج الحقيقى للمجتمع، يتطلب

الأمر أن تنمو الواردات من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بدرجة أقل من نمو واردات السلع الوسيطة والرأسمالية، وذلك قد يستوجب فرض المزيد من الضرائب على السلع الاستهلاكية المستوردة وخاصة الكمالية منها مما يؤدى إلى تخفيض حجم الواردات وإلى المساهمة فى تحقيق التساوى المطلوب بين قيمة الواردات وحجم الاستثمآر، وفى نفس الوقت توفير المزيد من الموارد للميزانية الإدارية وتحريرها من النفط.

إن الاستمرار فى النمط الحالى للواردات والاستهلاك يخدم فقط مصالح الدول الصناعية والإمبريالية ويعمل فى غير صالحنا دون شك، وقد لا يحق لنا مثلاً استخدام الأثاث الفخم، الملابس والسيارات الفاخرة وبعض أجهزة الإذاعة المرئية الملونة والعديد من الكماليات غير الضرورية والمستوردة من الخارج، وما يحق لنا أن نستورده ونستهلكه هو ما يساعدنا فقط على إنجاز عملية التحول ومواجهة التحدى الذى نحن بصدده ويجب أن لا يغرينا نمط الاستهلاك الموجود فى الدول المتقدمة وضرورة إقناع المجتمع بذلك، بل يجب أن نعمل بقدر الإمكان على تشجيع الإنتاج المحلى من أجل الاستهلاك بل ومن أجل التصدير، وذلك لا يتحقق دون تقليص قطاع الخدمات وزيادة حجم قطاع الإنتاج وخاصة الإنتاج الصناعى ومن ناحية أخرى فإن الزيادة فى الواردات من السلع الغذائية أيضاً كان نتيجة مباشرة للتوسع فى قطاع الخدمات على حساب قطاع الزراعة ويوضح الجدول (15) مدى تغطية الإنتاج المحلى للاستهلاك من السلع الغذائية الاستراتيجية فى الفترة ما بين 64 , 1978 ، حيث انخفض نصيب الإنتاج المحلى من 15,9% إلى 12,2% بالنسبة للقمح ومن 68,7 إلى 42,6% بالنسبة لزيت الزيتون ومن 91,6 إلى 52,1 بالنسبة للحوم فى حين ارتفع نصيب حليب الأبقار من 34,7 إلى 47,7% أى أن الواردات وبالتالى الاستهلاك كان ينمو بدرجة أكبر من الإنتاج المحلى .

ويعتبر دعم السلع الغذائية أحد الأسباب التى ساهمت فى زيادة

الواردات والاستهلاك كما كان لها تأثير سيء على زيادة الإنتاج المحلى على الرغم من جهود التنمية التى بذلت فى مجال التنمية الزراعة، والدليل على ذلك هو مدى تغطية الإنتاج المحلى من الحليب والذى لم يتم دعمه بالنسبة للمتاح للاستهلاك مقارنة بمدى تغطية الإنتاج من الأغذية المدعمة.

ومما لا شك فيه بأن زيادة الاستهلاك الغذائى مرغوبة ومطلوبة لتحسين صحة المواطنين ومعالجة مشاكل سوء التغذية بشرط أن لا تعود بالضرر على صحة المجتمع من خلال الإفراط فى الأكل إلا أن ذلك ينبغى أن يتحقق من خلال مجهودات التنمية وليس من خلال عائدات النفط.

ويشير الجدول(16) إلى تطور الواردات من الأغذية الأساسية وأغذية البروتين وأغذية الأطفال وبقية الأغذية بالنسبة لإجمالى الواردات من السلع خلال الفترة ما بين 61 إلى 1979، حيث كان نصيب واردات مجموع السلع الغذائية متناسقاً مع تطور مجموع الواردات من السلع والذى ارتفع من 15,7 % إلى 16,7 % فقط.

وبالنظر إلى تطور مختلف المجموعات الغذائية بالنسبة للواردات من السلع نجد أنه كان هناك انخفاض فى نصيب الواردات من السلع الغذائية الأساسية من 9 % إلى 4,1 % بينما ارتفع نصيب أغذية البروتين وأغذية الأطفال من 2 % إلى 5,9 % وارتفع نصيب بقية الأغذية من 4,7 % إلى 6,7 %.

وعندما تكون هناك ضرورة لتخفيض الواردات من السلع الغذائية ينبغى أن تكون الأولوية فى فرض الضرائب أو منع الاستيراد على أغذية المجموعة الأخيرة التى لا تعتبر الأغذية الأساسية أو الضرورية والتى تمثل حوالى 40 % من واردات الأغذية.

تطور الوضع الغذائى فى الجماهيرية

أشير فيما سبق إلى التطور الهائل الذى تحقق فى مجال الاستهلاك

بصورة عامة فى الجماهيرية خلال العقدين الماضيين، ويعتبر تطور الاستهلاك فى مجال الغذاء من أهم مؤشرات التطور الاجتماعى لأى مجتمع من المجتمعات، ويوضح الجدول (17) تطور الإمدادات الغذائية بالنسبة للفرد فى اليوم فى كل من الجماهيرية وبعض الدول الأخرى «دول نامية» شيوعية، رأسمالية، محسوبة على أساس المتاح من السعرات الحرارية والبروتينات (نباتية وحيوانية) الدهون خلال الفترة ما بين عامى 61، 1977 حيث يلاحظ التطور الهائل فى المتاح للاستهلاك من المواد الغذائية فى الجماهيرية مقارنة بالدول الأخرى، فقد كان الوضع الغذائى فى الجماهيرية فى عام 1961م، مشابهاً للوضع الغذائى فى تشاد فى عام 1977 م وأسوأ بدرجة كبيرة عما كان فى مصر والسعودية وتونس.

وفى النصف الثانى من السبعينات أصبح الوضع الغذائى فى الجماهيرية من حيث المتاح للاستهلاك متقارباً مع ما هو متاح فى الدول الشيوعية والدول الرأسمالية المتقدمة، بل إن هناك ما يؤكد ومن حسابات أجراها الباحث على ميزان الموجودات الغذائية بالجماهيرية لفترة 76-1978[37]، بأن المتاح للاستهلاك من المواد الغذائية للفرد فى اليوم يقترب من حوالى (4000) سعر حرارى(96) جم بروتين (27) جم بروتين حيوانى (122) جم دهون، أى إن الغذاء فى الجماهيرية أصبح أفضل كماً ونوعاً مقارناً بالدول النامية بما فيها السعودية وأصبح مماثلاً لما هو متاح فى الدول الأوروبية من حيث البروتينات والدهون وأكثر ارتفاعاً فى السعرات الحرارية ومنخفضاً فى البروتينات الحيوانية، وهذا دليل على أن الغذاء فى الجماهيرية مرتفع جداً فى الحبوب ومنخفض نسبياً فى اللحوم والأسماك والحليب.

ودون شك فإن التطور الواضح فى المتاح للاستهلاك من الغذاء قد ساهم مساهمة كبيرة فى تحسين الحالة الغذائية والصحية للشعب الليبى، ومع ذلك فإن أمراض سوء التغذية لازالت ملاحظة فى الجماهيرية بما لا يتناسب والمتوفر من الغذاء للمجتمع, (38) , (39) وقد يكون سوء توزيع

الدخل أحد الأسباب المساهمة فى ذلك إلا أن السبب الأهم هو انخفاض الكفاءة فى تحقيق المنفعة والإشباع من الغذاء والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة، وهذا يعود ليس فقط لانخفاض الوعى للمفاهيم الصحية للاستهلاك من الغذاء أو غيره لأن الزيادة فى المتاح من الغذاء لم يأت نتيجة للإنتاج الحقيقى للمجتمع ، وإنما نتيجة للاستخدام المباشر لعائدات النفط ولو جزئياً فى الاستهلاك.

فالمجتمع الذى يستهلك أكثر مما ينتج لن يكون قادراً على الانتفاع من الإمكانات المتاحة لديه لغرض إشباع حاجاته، و لذلك فإن التوازن بين إنتاج واستهلاك المجتمع ضرورى لمعالجة العديد من المشاكل الغذائية والاجتماعية، ودون شك فإن الالغاء التدريجى لدعم السلع الغذائية، ومنح مزايا مالية لذوى الدخل المحدود تعويضاً عن ذلك قد يساهم فى الوصول إلى الموازنة المرغوبة ومن الناحية الاقتصادية فإنه عندما يكون هناك ضرورة للدعم فينبغى أن يوجه للسلع المنتجه محلياً فقط، لأن دعم السلع المستوردة يؤدى إلى زيادة الاستهلاك والاستيراد والمزيد من الاعتماد على الخارج بينما يؤدى دعم السلع المنتجة محلياً إلى زيادة الاستهلاك وزيادة الإنتاج فى آن واحد.

توزيع الدخل والاستهلاك

تعتبر نتائج ميزانية الأسرة فى كل من طرابلس وبنغازى فى عام 1969 لمن أهم البيانات المتاحة عن توزيع الدخل فى الجماهيرية .

وتشير نتائج مدينة طرابلس [40] بأن دخل الفرد كان يتراوح ما بين 5 إلى 70 ديناراً وإن أكثر من 50 % كانت تتراوح دخولهم من 10 إلى 30 ديناراً أى أن الفرق بين الحد الأدنى والحد الأعلى للدخول كان من 1 إلى 14 تقريباً بل إن الفرق ربما كان أكبر من ذلك لو أخذنا فى الاعتبار بقية المواطنين الذين يعيشون خارج المدن وكانوا أسوأ حالاً اقتصادياً فى ذلك الحين.

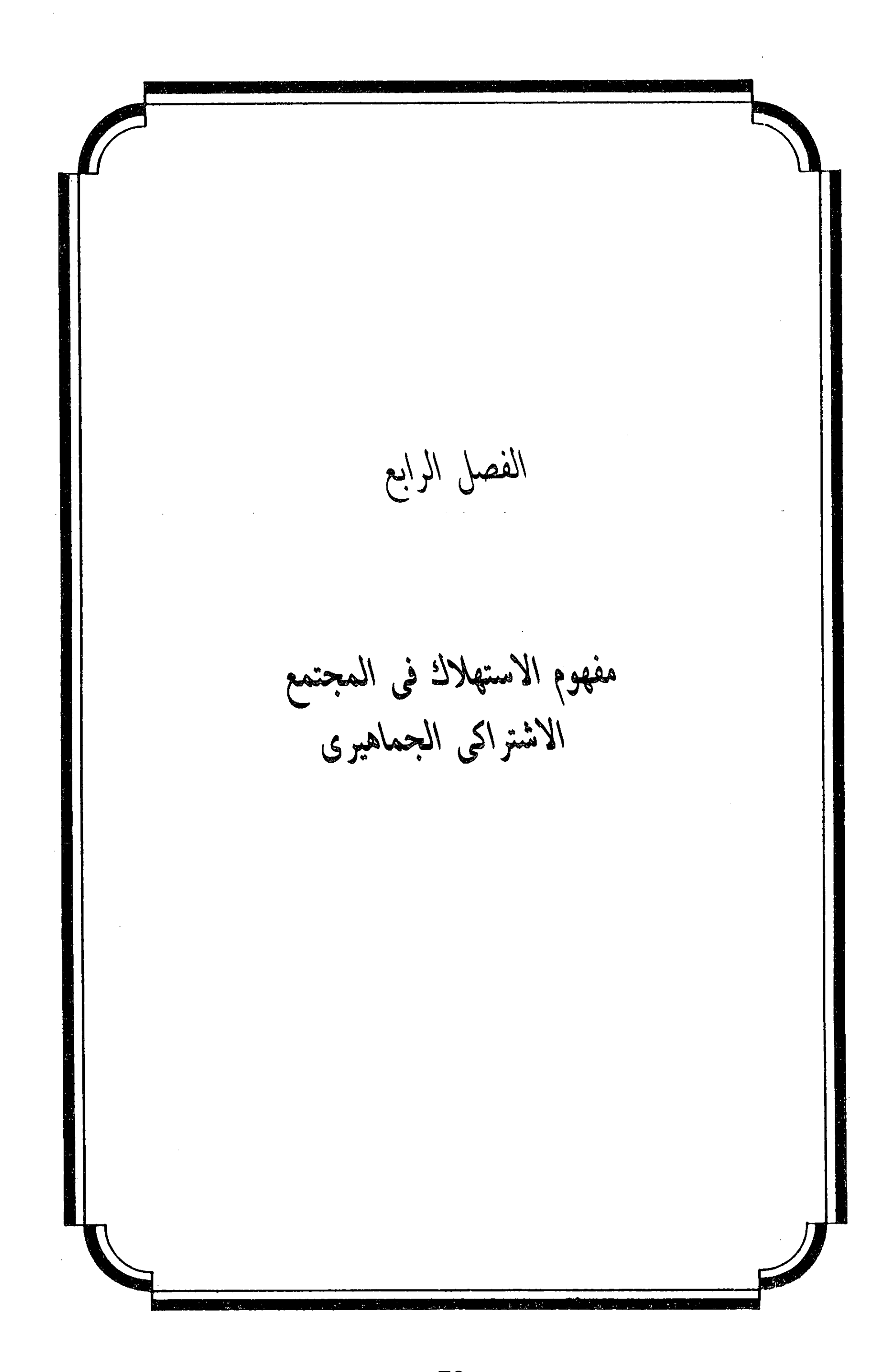
ويمكن الاستدلال على توزيع الدخل خلال السبعينات من خلال تطور الإنفاق الاستهلاكى الخاص وتطور دخول بعض فئات المجتمع ويستنتج من الجدول(18) بأن الرقم القياسى للاستهلاك الخاص للفرد قد ارتفع من 100 فى عام 1970 م، كسنة أساس إلى 364 فى عام 1978م، أى أنه تضاعف أكثر من ثلاث مرات ونصف فى حين ارتفع الرقم القياسى للحد الأدنى للدخول إلى 150 ومرتب الدرجة الرابعة كـ «متوسط للوظائف الإدارية بالخدمة المدنية سابقاً» إلى 135 فقط وهذا دليل واضح على أن توزيع الدخل الذى كان سائداً فى السبعينات كان لصالح فئات المجتمع التى كانت تعمل بالقطاع الخاص التى استحوذت على الجزء الأكبر من ثروة المجتمع فى ظل العلاقات الظالمة وفى غياب العدالة الاجتماعية مما مكنها بالطبع من الاستحواذ على نسبة أكبر من الاستهلاك.

وعلى الرغم من الارتفاع الكبير فى الأسعار حيث ارتفعت تكاليف المعيشة بنسبة 7,6%، سنوياً طبقاً للرقم القياسى للأسعار بمدينة طرابلس فإن النمو الحقيقى للاستهلاك الخاص قد ارتفع بنسبة 7,8 سنوياً وذلك يؤكد الارتفاع الحقيقى فى مستوى المعيشة لعامة الشعب الليبى فى الجماهيرية إلا أن ذلك الارتفاع لم يكن فيه نصيب لذوى الدخل المحدود، حيث انخفضت القيمة الحقيقية للحد الأدنى للدخول ومرتب الدرجة كمتوسط للوظائف الإدارية بالخدمة المدنية سابقاً بنسبة 3،4 % فى السنة على التوالى مما يؤكد أنه تم تحقيق تحسن كبير فى مستوى المعيشة وإشباع الحاجات بالنسبة للفئات الاستغلالية وانخفاضها أو عدم تحسنها على الأقل بالنسبة للعاملين فى قطاع الخدمة العامة الذين يمثلون النسبة الأكبر فى المجتمع.

ودون شك فإن تطبيق الأطروحات الاشتراكية بمنع الأفراد من استغلال الآخرين وعدم مزاولة الأنشطة الاقتصادية التى تؤدى إلى الربح السهل ومع صدور القانون رقم 15 لسنة 1981م، الذى يحدد الإطار العام لدخول المواطنين، سيكون الفرق بين الحد الأدنى والحد الأعلى

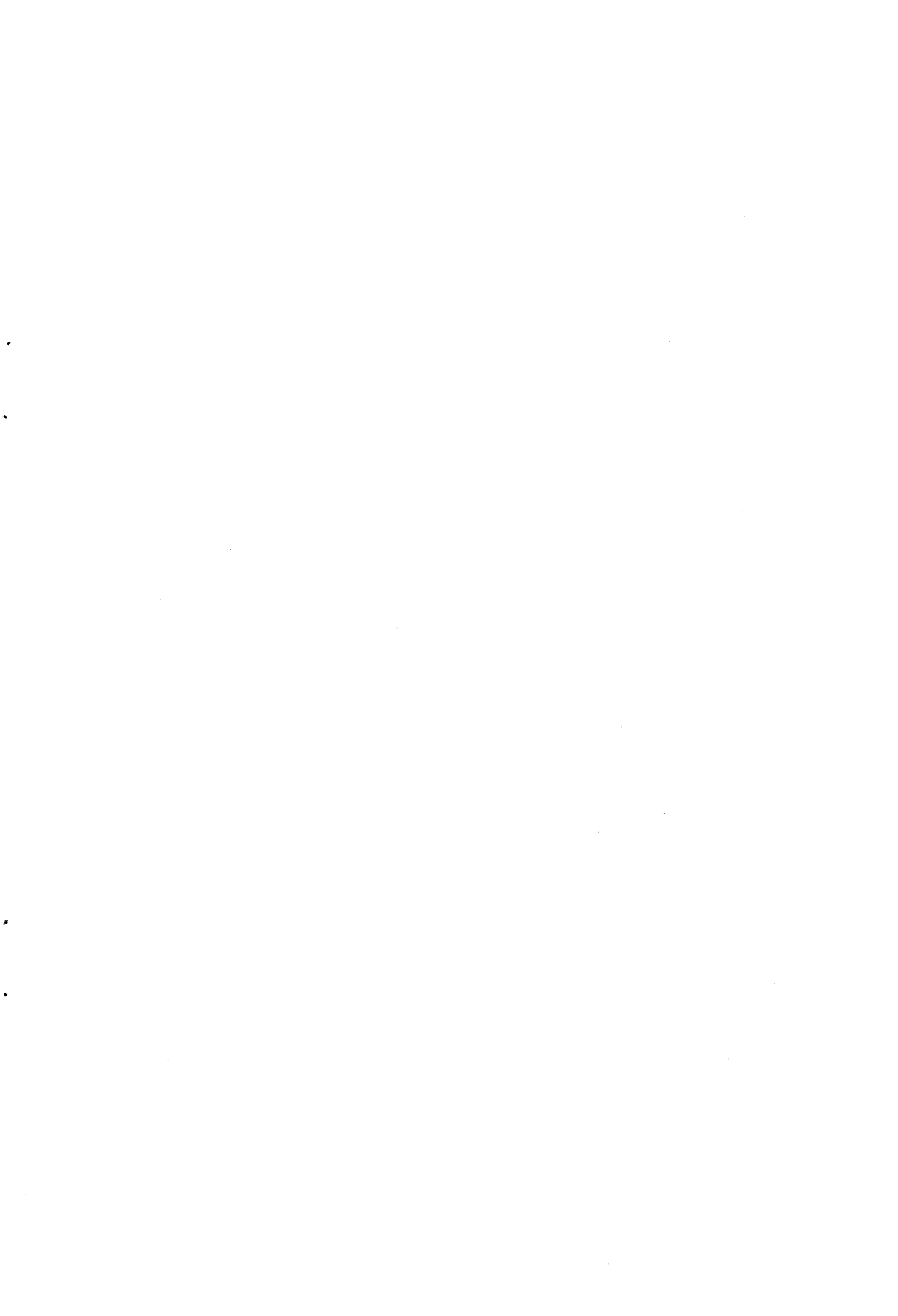
للدخول من الناحية العملية وبعد حسم الضرائب فى حدود 1 إلى 4 فقط، وهذا سيساهم مساهمة كبيرة فى توزيع الدخل بطريقة عادلة تمكن أفراد المجتمع من إشباع حاجاتهم بدرجات متقاربة.

وفى إمكان الجماهيرية تحقيق العدالة الأمثل لتوزيع الدخل والإشباع الأفضل للحاجات بقدر يمكنها من القضاء على بقايا الاستغلال ومسبباته، والتوزيع العادل لعوامل الإنتاج بين أفراد المجتمع، وعدم السماح بنمو الاستهلاك بدرجة أكبر من نمو الإنتاج الحقيقى للمجتمع، وسيدفع المجتمع ذاتياً لزيادة الإنتاج عندما تكون نتيجة ذلك الزيادة الحقيقية فى الاستهلاك وإشباع الحاجات.



الفصل الرابع

مفهوم الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى



حاولنا فى الفصل الأول من هذا البحث شرح أهم توجهات النظرية العالمية الثالثة (الفصل الثانى من الكتاب الأخضر) بخصوص الاستهلاك أى إشباع الحاجات، وتعرضنا فى الفصل الثانى إلى استقصاء وتحليل بعض مفاهيم الاستهلاك فى النظم الاقتصادية التاريخية فى الدول الشيوعية والرأسمالية والنامية، واستنتاج المؤشرات الإيجابية التى لا تتنافى وتوجهات النظرية العالمية الثالثة، كما درسنا فى الفصل الثالث وضع واتجاهات الاستهلاك فى الجماهيرية خلال العقدين الماضيين.

واستنتاجاً لما جاء فى الفصول السابقة سنحاول فى هذا الفصل استخلاص أهم القواعد الأساسية لمفهوم الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى وكذلك الوسائل الضرورية لتطبيقه فى الجماهيرية العربيةالليبية الشعبية الاشتراكية .

أولاً: أهم القواعد الأساسية لمفهوم الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى:

1 ـ إن تحرير الحاجات الضرورية من سيطرة الغير أياً كان، والتى تشمل الملبس، الطعام، المسكن، والمركوب، والتى ينبغى امتلاكها من قبل الأفراد وإعطاؤها الأولوية فى الإشباع ، يعتبر المنطلق لحرية وسعادة الإنسان ولتحقيق المستوى الأفضل من إشباع الحاجات.

وإن الحرية والسعادة الكاملة والإشباع الكامل للحاجات والتى هى أهم غايات المجتمع الاشتراكى الجديد مرهونة بإمكانية تحويل المجتمع إلى مجتمع إنتاجى بالكامل والوصول إلى مرحلة اختفاء الربح والنقود .

2 ـ تعتبر أطروحة «الذى ينتج هو الذى يستهلك» الركن الأساسى لمفهوم الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى من حيث تطور الحاجات والقدرة على إشباعها لأن تطور وتنوع الحاجات مرتبط بتطور القدرة على الإنتاج، وإنه فى الإمكان تحديد حاجات المجتمع التى توجه الإنتاج، وتتطلب الإشباع فى أى مرحلة من مراحل تطوره وفقاً لما حققه أو يتوقع تحقيقه من إنتاج ، ولا يجوز أن تتحكم أو تسيطر أية جهة سواء كان ذلك حزباً أو حكومة أو مجلساً برلمانياً فى تحديد حاجات المجتمع فذلك يعتبر قيداً على حرية أفراد ذلك المجتمع، بل إن تأثير ذلك سيكون سلبياً على إنتاج بقية أفراد المجتمع التى لم تشترك فى اتخاذ القرار، وإنه من الضرورى أن يشارك المجتمع فى اتخاذ القرار الخاص بتحديد حاجاته وأولوياته من تلك الحاجات وإقرار الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق الإشباع منها وهذا لا يتحقق إلا من خلال السلطة الشعبية أى المؤتمرات الشعبية بشرط إعطاء الحرية الكاملة فى إبداء الرأى واتخاذ القرار طبقاً لذلك ودون فرض القرار والتأثير فيه من أية جهة كانت، ويتطلب ذلك تحريض المؤتمرات على استلام السلطة الشعبية الحقيقية وتوعيتها على الأسس السليمة لممارستها.

3 ـ يتطلب تحقيق المستوى الأعلى من الاستهلاك وإشباع الحاجات، أن ينمو الإنتاج بدرجة أكبر من الاستهلاك حتى يمكن استخدام فائض الإنتاج فى إشباع حاجات العجزة والمعتوهين والبلهاء والقصر والغير قادرين على العمل وكذلك فى الاستثمار أى فى توسيع القاعدة الاقتصادية لزيادة الإنتاج، وبالتالى يمكن زيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات.

4 ـ إن تحقيق إشباع الحاجات المادية لجميع أفراد المجتمع يتطلب فضلاً عن الزيادة فى الإنتاج، التوزيع العادل للثروة وهذا يتحقق بالوسائل الآتية:

أ ـ استبدال نظام التعامل بالأجر بنظام الشركاء فى الوحدات الإنتاجية الكبيرة سواء أكانت صناعية أو زراعية، والمملوكة وسائل الإنتاج فيها للمجتمع تطبيقاً لأطروحة «شركاء لا أجراء» لأن العمل مقابل أجر لا يوفر البواعث على الإنتاج، إضافة إلى كونه الوسيلة الرئيسية للاستغلال والاستعباد والتوزيع غير العادل لثروة المجتمع والسماح للنشاط الخاص بحرية القيام بالأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية فى حدود إمكانيات الأسرة ودون ممارسة استغلال واستعباد الغير، وبغرض إشباع الحاجات مع ضمان حرية انتقال القوى العاملة بين مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة وفق ضوابط يقرها المجتمع مع الأخذ بالاعتبار القوى الطبيعية للعرض والطلب، وأن يكون الدخل المحقق للمنتجين فى القطاعات الإنتاجية هو الأساس لتحديد الدخول للعاملين الذين يقدمون خدمة عامة والتى ينبغى أن تكون خدمات ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، وإن إشباع الحاجات الذى ينبغى أن يضمنه المجتمع للذين يقدمون خدمة عامة أن يتناسب وإنتاج ذلك المجتمع.

ب ـ عدم السماح للأفراد بالقيام بالأنشطة الاقتصادية غير الإنتاجية

وكذلك الأنشطة التى تبحث عن الربح من أجل الإدخار الزائد عن إشباع الحاجات والتى تعتبر الوسيلة لاستحواذ بعض أفراد المجتمع على النصيب الأكبر من ثروة المجتمع دون المساهمة فى الإنتاج بنفس القدر المتحصل عليه من الثروة والذى يترتب عليه حرمان بقية أفراد المجتمع من حقهم فيما شاركوا فى إنتاجه، أو فى حقهم الذى منحته لهم الطبيعة الذى ينبغى أن يكون متساوياً بين جميع أفراد المجتمع.

ج - ينبغى عدم استخدام وسائل الدعاية والإعلان فى الترويج واختلاق الحاجات التى تكون غير ضرورية وأن تستخدم فى الترويج لاستهلاك الحاجات الضروية والانتفاع الأمثل من السلع المتاحة أو ما يعبر عنه بترشيد الاستهلاك، وكذلك الترويج للمفهوم الاستهلاكى الجديد.

5 - إن تحقيق كل من الزيادة المرغوبة فى الإنتاج والتوزيع العادل لثروة المجتمع والقضاء على بقايا الاستغلال وتحقيق الغايات الإنسانية للنظرية العالمية الثالثة، يتطلب إضافة إلى ما سبق الإشارة إليه ضرورة البحث فى الأمور الآتية:

أ - المفهوم التطبيقى لنظام الشركاء لا أجراء.

ب - خلق الإدارة الشعبية ذات الكفاءة العالية سواء فى القطاعات الإنتاجية أو الخدمية.

ج - المفهوم الجديد للقطاع الخاص والنشاط الخاص للأفراد.

د - البحث عن أسلوب للتجارة، ونظام للضرائب، وأسس للاستفادة من القوى الطبيعية للعرض والطلب ووسائل لمحاربة التضخم وجنى المال عن طريق المضاربة وبما يتناسب والنظرية العالمية الثالثة.

هذا فضلاً عن البحث عن الأسس والوسائل التى تمكن كل فرد فى المجتمع من الحصول على دخل يتناسب وقدراته الإنتاجية أو ما يقدمه من

خدمة، وسيصبح فى إمكانه إشباع حاجاته وبصورة متقاربة مع بقية أفراد المجتمع وبما يتناسب وتطور المجتمع، كما ستكون النتيجة القضاء على الفقر والحرمان من ناحية ومن ناحية أخرى القضاء على حياة الترف والغنى الفاحش وخلق المجتمع الحر السعيد.

6 ـ استناداً للتجارب الإيجابية للنظم الاقتصادية التاريخية سواء كان ذلك بالدول الشيوعية أو الرأسمالية أو النامية، فإن تحقيق المستوى الأفضل من إشباع الحاجات يتطلب الآتى:

أ ـ أن تستهدف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن النمو الاقتصادى إشباع الحاجات الأساسية بدءاً بالحاجات الضرورية التى حددها الفصل الثانى من الكتاب الأخضر، وتحديد الحد الأدنى لمستوى المعيشة الذى يمكن تحقيقه فى أى مرحلة، وبحيث لا تتمكن أى فئة فى المجتمع من إشباع حاجاتها من السلع الكمالية دون تمكن فئات أخرى من إشباع حاجاتها الضرورية.

ب ـ أن يعمل المجتمع على زيادة مدخراته واستخدامها فى الاستثمار بما يحقق التنمية الاقتصادية المرغوبة، والعمل على تفادى استخدام الموارد الاقتصادية المؤقتة مثل أموال النفط والمواد الأولية المماثلة، وكذلك القروض والمساعدات الأجنبية فى التمويل المباشر للاستهلاك ولو جزئياً، والتى ينبغى أن تستخدم فى الاستثمار أيضاً.

ج ـ أن يتم التخطيط من أجل أن ينمو نصيب الاستهلاك للشخص الواحد بدرجة أقل من نمو نصيبه فى الناتج المحلى الإجمالى عدا الناتج من النفط والمواد الأولية المماثلة، والتى تعتبر موارد عارضة مؤقتة والتى ينبغى أن تستخدم دائماً فى دفع الإنتاج دون استخدامها فى التمويل المباشر للاستهلاك كما يتطلب الأمر تحقيق النمو فى القطاع الزراعى كلما كان ممكناً، وبما يساوى تطور الاستهلاك وإشباع الحاجات من الغذاء وبلا شك فإن تحقيق

الزيادة فى الأهمية النسبية لنسبة المنتجات الصناعية، الصناعات التحويلية، بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى من أهم العوامل المساعدة والمحققة للمزيد من إشباع الحاجات، أضف إلى ذلك أن النجاح فى بناء الصناعات الأساسية هو الضمان الوحيد على المدى البعيد لتحقيق المستوى المرغوب من الاستهلاك وإشباع الحاجات، وكذلك المحافظة عليه والذى يتطلب إمكانيات كبيرة سواء كانت مادية أو بشرية، ومن هذا المنطلق فإن التكامل الاقتصادى بين الدول الصغيرة يصبح مطلوباً وأن الوحدة العربية تكون ضرورة حتمية فى هذا العالم الذى تسيطر عليه القوة دون غيرها.

وفى جميع الظروف فإن هناك ضرورة بأن تنمو القطاعات الإنتاجية بدرجة أكبر من نمو قطاع الخدمات فى المراحل الأولى لتحول أى مجتمع نحو التقدم، سواء من حيث مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى أو من حيث نسبة القوى العاملة المستخدمة فيها، وإن السماح بنمو قطاع الخدمات قبل تحقيق النمو فى الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع الصناعة يعتبر من أهم معوقات القدرة على إشباع الحاجات فى الدول النامية، فذلك يؤدى إلى التسيب والاتكالية، وإلى نمو الاستهلاك بدرجة أكبر من الإنتاج وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكى، كما وأنه ستكون النتيجة عدم القدرة على الانتفاع من الامكانيات المتاحة ويصبح مجتمعاً يستهلك كثيراً ويستفيد قليلاً وبالتالى يزداد ارتباطه واعتماده على الدول الأجنبية، وأنه ينبغى السماح بالنمو الأكبر فى قطاع الخدمات وخاصة من حيث القوى العاملة المستخدمة فيها بعد تحقيق التحول وبناء القاعدة الاقتصادية المرغوبة.

وعموماً فإن تحسين مستوى الاستهلاك وإشباع الحاجات، يجب أن لا يكون هدفاً فى حد ذاته وأن يحقق بأية وسيلة كانت، بل ينبغى أن يكون نتيجة لمجهودات التنمية وأن يكون ذلك المستوى الذى يمكن المحافظة عليه.

هـ ـ تلعب التجارة الخارجية دوراً كبيراً فى تمكين المجتمع من إشباع حاجاته ويتطلب تحقيق المزيد من إشباع الحاجات أن تنمو الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة بدرجة أكبر من نمو واردات السلع الاستهلاكية مع حظر أو فرض ضرائب مانعة على السلع الاستهلاكية غير الضرورية والتى لا تؤدى إلى زيادة الإنتاج، وقد تكون هناك ضرورة لعدم استيراد أو عرض بعض السلع وخاصة الكمالية منها والتي لا تتناسب أسعارها والقوة الشرائية أو بمعنى آخر الإمكانات والقدرات الإنتاجية لغالبية المجتمع لأن عرض مثل هذه السلع يرفع من الميل الحدي للاستهلاك كما يؤدي إلى إحداث خلل في سلم الأفضليات وهذا يضعف من القدرة على الادخار، بالإضافة إلى عدم القدرة على الحد من الاستهلاك الترفي للفئات المرتفعة الدخل.

ثانياً: وسائل تطبيق مفهوم الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى الجماهيرى فى الجماهيرية

لقد قطعت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية منذ قيام الثورة وخاصة فى السنوات الأخيرة وبعد البدء فى تطبيق النظرية العالمية الثالثة والمتمثلة فى الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة شوطاً كبيراً فى الطريق نحو وضع الأسس للتوزيع العادل لثروة المجتمع، وذلك من خلال القضاء على العوامل المؤدية إلى التوزيع السيء للدخل أى بسيطرة المجتمع على التجارة استيراداً وتوزيعاً، وإلغاء نظام تأجير المساكن وتحقيق مقولة «البيت لساكنه» والزحف على الأنشطة الاقتصادية بقصد إلغاء سيطرة الأفراد على وسائل الإنتاج هذا بالإضافة إلى تصحيح الخلل فى نظام الدخول وذلك بتطبيق قانون عام يضبط دخول العاملين الوطنيين فى الجماهيرية فى مختلف القطاعات بحيث لا يكون التفاوت فى الدخول أكبر من 1 إلى 7 فى أغلب الأحوال، بل أن يكون التفاوت أقل من ذلك بكثير، أثناء التطبيق وبعد حسم الضرائب التصاعدية المعمول بها حالياً.

ويتضح من دراستنا لتطوير الاستهلاك فى الجماهيرية خلال العقدين الماضيين بأن الاستهلاك المتعارف عليه بجملة الاستهلاك العام والخاص لازال يعتمد إلى حد ما على العوائد النفطية، وإن الإستهلاك كان ولا يزال أكبر من الإنتاج الحقيقى للمجتمع وهوالإنتاج المتمثل فى الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وذلك يخالف الأطروحة (الذى ينتج هو الذى يستهلك) والذى ربما كانت نتيجته التسيب والسلبية والاتكالية والبطالة المقنعة بين أفراد المجتمع، وعدم الكفاءة فى الاستهلاك وانخفاض القدرة على الانتفاع من الامكانات والموارد المتاحة.

وتطبيقاً لهذه الأطروحة ينبغى تنفيذ استراتيجية تستهدف فى المرحلة الأولى تحقيق التساوى بين الاستهلاك والإنتاج الحقيقى للمجتمع، وإنماء الإنتاج الحقيقى للمجتمع بدرجة أكبر من الاستهلاك مع استمرار ذلك فى المرحلة الثانية، ليتحقق التحرر من سيطرة قطاع النفط وبناء اقتصاد ينمو ويتطور ذاتياً قادر على تحقيق غايات المجتمع فى مجال الاستهلاك، وفيما يلى أهم الوسائل التى يمكن أن تساعد فى إعداد الإطار العام لهذه الاستراتيجية:

1 ـ التخفيض التدريجى للاستخدام المباشر للعوائد النفطية وكذلك فى استخدام الموارد المتحصل عليها مقابل الخدمات والضرائب المفروضة على العوائد النفطية المستخدمة فى التحول فى تمويل الميزانية الإدارية والإنفاق على الاستهلاك العام، وأن يتم تمويل ذلك من الضرائب المفروضة على الدخول أو على السلع الاستهلاكية أو تلك المفروضة على الخدمات المقدمة للمجتمع أى أن تمول الميزانية الإدارية من الموارد التى يمكن الحصول عليها من الإنتاج الحقيقى للمجتمع، وبذلك يمكن تحقيق مستوى المعيشة الذى يمكن المحافظة عليه فى حال تعرض الطلب على النفط لأية مخاطر محتملة.

2 ـ لضمان استخدام العوائد النفطية فى تمويل برنامج التحول فقط ينبغى العمل على تحقيق التساوى بين قيمة الاستثمار والواردات من السلع

والخدمات مقابل الصادرات من النفط الخام وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمار والإنتاج المحلى للسلع والخدمات، أو تقليص الواردات من السلع والخدمات وخاصة السلع الاستهلاكية الكمالية وغير الضرورية ولو أدى ذلك إلى التخفيض المؤقت للاستهلاك، وقد يكون من المصلحة العامة الالغاء التدريجى لدعم السلع المستوردة وتعويض ذوى الدخل المحدود عن ذلك الدعم، وكذلك تقليص استيراد القوى العاملة الأجنبية غير الضرورية والعمل فى نفس الوقت على زيادة وتنويع الصادرات وخاصة من السلع المصنعة، حتى يكون فى الإمكان الحصول على العملات الصعبة الضرورية لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة لضمان استمرار برنامج التحول والنشاط الاقتصادى العام فى حالة تقليص قطاع النفط.

3 ـ لتحقيق مستهدفات الاستراتيجية المنوه عنها يلزم الآتى:

أ ـ تحقيق النمو الفعلى فى القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاعى الزراعة والصناعة بدرجة أكبر من النمو فى قطاع الخدمات وكذلك الاستهلاك.

ب ـ إعادة النظر فى قطاع الخدمات فى اتجاه تقليصه وزيادة فعاليته أو على الأقل إيقاف نموه من حيث الكم وتفرض الضرورة، الإسراع فى تجييش المدن وتقليص الجيش النظامى وخلق الإدارة الذاتية وذات الكفاءة العالية فى المدارس والمعاهد والجامعات وإعطاء الأولوية لتدريب وتأهيل القوى العاملة، وتطوير نظم الخدمات فهذا سيؤدى إلى توفر القوى العاملة المطلوبة لتطور القطاعات الإنتاجية وتحويل المجتمع الاستهلاكى إلى مجتمع إنتاجى خاصة وإن نسبة كبيرة من القوى العاملة فى قطاع الخدمات قد تكون فى حالة بطالة مقنعة ولا تقوم بأى نشاط اقتصادى إنتاجى، أى أنها تساهم فى الاستهلاك دون المشاركة فى الإنتاج ومن الضرورى فى هذه المرحلة من التحول أن تكون

نسبة القوى العاملة فى قطاع الإنتاج أكبر من نسبتها فى قطاع الخدمات بعد التمكين من بناء القاعدة الإنتاجية المطلوبـة .

ج ـ الاهتمـام بتـطويـر الإدارة الشعبيـة التى من مسؤ وليتهـا تمكين المجتمع من الإحاطة وتطبيق المعارف العلمية والتقنية، وتأسيس أفراد المجتمع على النشاط الاقتصادى الإنتاجى وسواء كان ذلك بقطاع الإنتاج أو الخدمات، مع ضرورة تحقيق المساهمة الفعلية للقوى العاملة فى الجماهيرية فى تنفيذ مشاريع خـطط التحول الاقتصادى والاجتماعى، وأيضاً فى إدارتها وتشغيلها بعد الانتهاء من مرحلة التنفيذ، كما ينبغى تأسيس أفراد المجتمع على الأنماط المرغوبة للاستهلاك وفقاً لهـذا المفهوم، ومن خـلال الترشيـد باستخدام جميع الوسائل التعليمية والإعلامية، وإن هذا سيؤدى إلى الزيادة فى الإنتاج الحقيقى للمجتمع وفى نفس الوقت تحقيق أكبر إشباع أو انتفاع من الإمكانات المتاحة.

وينبغى أن لا نغفل بأن استشراء التسيب، والإهمال والاتكالية وعدم القيام بالواجب، فى أى قطاع من قطاعات الاقتصاد سيؤدى إلى انتشار هذا المرض الخبيث إلى القطاعات الأخرى أى إلى المجتمع بأكمله، ويصبـح من الصعب عليـه تحقيق التـطور المنشـود لكـل من الإنتـاج والاستهلاك.

الهوامش

(1) Lermer A. & ETAL:

The Economics of Efficiency and Growth.

Ballinger Publising CO., Cambridge .

MASS, 1975 P. 51, 147, 180.

(2) MC. Douga L. & Dermburg:

Macro Economies, Mc Graw Hill.

1963, P. 76.

(3) Keynes : the General theory. 1960, P. 97.

(4) Samuelson P. A:

Economics. Mc Graw Hill.

1973, P. 24, 809, 880.

(5) RAO. U. K. R. U:

Investment income and the Multipilcation in Under Developed Country, Cited from ref. No 21, P. 216.

(6) Holesvsky, V:
Economic Systems, Analysis and comparison Mc Graw Hill, 1977 P. 269, 424, 425.
(7) ELHAQ. M.:
the poverty curtain.
Colombia Un. Press, New York, 1976 P. 35, 40.
(8) Soyigh. Y:
the economies of the arab World
St. Martin Press, New York, 1978 p. 309
(9) The World Bank, World development.
August 1979 p. 4,44
(10) Statistical Year Book of Poland.
Warsaw, 1974, p. 69
(11) Palough, T:
The Economies of Poverty. International Arts and Sciences Press, Inc White Plains, New York 1974 p. 123.
(12) Pasharodes. P:
Income Distribution. The Structure of Consumer Expenditure and Development Policy. World develop. Studies 16:2 1980.
(13) FAO/WHO:
Food and Nutrition Strategies in National Development. FAO, Food and Nutrition Series No. 5, 1976, p. 11.
(14) ILO:
Employment Growth and Basic Needs
A one World Problem.
Report of the Director General of International Labour Organization. Geneva, 1970.

(15) البنك الدولى .
تلبية الاحتياجات الأساسية/ عرض شامل .
سلسلة « الفقر » والاحتياجات الأساسية سبتمبر 1980 م .
(16) أحمد أبو إسماعيل :
أصول الاقتصاد ، دار النهضة العربية / 1965/ ص 5/ 6/8/28/29/294 .
(17) محمود محمد شريف :
علم الاقتصاد دار المطبوعات الجديدة / 1971 م/ ص 163 .
(18) صالح الميهوب :
مفهوم وأهمية الإنتاج فى المجتمع الجماهيرى .
الزحف الأخضر 21/12/1981 م .
(19) رجب أبو دبوس :

الحاجة والحرية /الندوة العالمية حول الكتاب الأخضر .
الجزء الثانى/ بنغازى 1979 م .
(20) صلاح الدين نامق :
النظم الاقتصادية المعاصرة
دار المعارف بمصر ، 1969 ص 64/ 62/260 .
(21) عادل عبد المهدى :
الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية .
التضخم العالمى والتخلف الاقتصادى/ معهد الإنماء العربى 1978 م/ ص 215 .
(22) جوان روبنسون/ جوان اتيوبل :
مقدمة فى علم الاقتصاد/تعريب فاضل مهدى/محمود عبد الفضيل دار الطليعة/ بيروت 1980 م .
ص 42/ 263، 357، 370، 414، 422، 285، 412 .
(23) فيلشينسكى/ علم الاقتصاد الاشتراكى :
ترجمة محمد صقر/ دار التقدم العربى/ 1973 ، ص 87/89 .
(24) ن . ب . شهيليوف ـ التنمية الاقتصادية فى العالم الثالث .
ترجمة ميطانوس حبيب ،وشوكت مرسى ـ دار التقدم العربى ، 1974 م ص 61 , 62 .
(25) محمد زكى شافعى ـ التنمية الاقتصادية دار النهضة العربية 1975 م ص 78 .
(26) معهد الإنماء العربى ـ نشرة الدراسات الاستراتيجية العدد (7) 1981 م ص 16 .
(27) محمود عبد الفضيل ـ الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ـ معهد الإنماء العربى ، 1980 ص 141 , 88 .
(28) عمر محى الدين التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية/ بيروت ، 1975 م ص , 88 141 .
(29) محمد شوقى الفنجرى ـ المدخل إلى الاقتصاد الإسلامى ـ دار النهضة العربية القاهرة ، 1952 م ص 19 .
(30) الطاهر الهادى الجهمى ـ أثر البترول على الدخل القومى فى ليبيا ـ مكتبة بنغازى ، 1969 م .
(31) أمانة التخطيط ـ الحسابات القومية 1962 - 1971 م .
اكتوبر 1972 م .
(32) أمانة التخطيط ـ الإطار والخطوط العريضة الأولية لاستراتيجية خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1981 - 1985 م يناير 1980 م .

« جدول 2 »

درجة نمو بعض مكونات الناتج المحلى الإجمالى أو الناتج الصافى للمواد

البلد	الفترة	الناتج المحلى الإجمالى		الاستهلاك العام	الاستهلاك الخاص	جملة الاستثمار	الزراعة	المنتجات الصناعية
		لجميع السكان	للفرد					
أ ـ الدول النامية والرأسمالية								
باكستان	1960 - 69	5,2	2,5	6,6	5	4,4	5	8,7
	1970 - 77	3,6	0,9	1,9	4,6	7,4	2,1	2,3
كولومبيا	1960 - 70	5,1	2,1	5,5	5,5	4,5	3,4	5,7
	1970 - 75	1,5	3,5	3,9	8,1	2,9	5,4	5,3
كوريا الجنوبية	1960 - 70	8,6	5,7	5,5	6,9	23,6	4,4	17,6
	1970 - 77	9,9	8	8,3	7,2	12,2	4,4	18,3
الجماهيرية	1962 - 70	23,8	19	27,1	11,5	14	2,3	10,4
	1970 - 77	17,5	12,8	22,9	10,6	16,5	4,8	12,8
إيطاليا	1960 - 70	5,6	4,6	3,9	5,8	4	2,7	7,3
	1970 - 76	3	2,2	3,3	2,8	0,1	0,8	3,6
اليابان	1960 - 70	10,9	9,4	6	9,1	14,1		
	1970 - 76	5,1	3,8	5,3	5,9	3,1	2,7	7,3
ألمانيا الاتحادية	1960 - 70	4,4	3,3	4,1	4,6	3,9	3,5	5,4
	1970 - 77	2,4	2,3	4,2	2,8	0,7	1,4	2

المصدر : المجموعة الإحصائية للأمم المتحدة 1978 م .

البلد	الفترة	الناتج المحلى الإجمالى لجميع السكان	الناتج المحلى الإجمالى للفرد	الاستهلاك العام	الاستهلاك الخاص	جملة الاستثمار	الزراعة	المنتجات الصناعية
ب ـ الدول الاشتراكية								
هنغاريا	1960 - 70	5,4	5,1	4,6	4,5	8,5	1,1	13
	1970 - 77	6,22	5,7	4,6	4,3	5,4	1,8	13,7
بولندا	1960 - 70	6,2	5,1	5	5	9,3	0,6	8,3
	1970 - 77	8,8	7,8	8,6	8,6	10,8	0,1	10,5
تشيكوسلوفاكيا	1960 - 70	4,2	2,6	4,6	4,5	2,4	1,3	4,5
	1970 - 77	5,2	5,4	4,7	4,7	4,3	1,1	5,8
ألمانيا الديمقراطية	1960 - 70	4,3	4,4	3,4	3,3	8,6	2,0	5,2
	1970 - 77	5,1	5,4	5,1	4,1	4,6	1,2	5,8

« جدول 3 »

نسبة المنتجات الصناعية إلى جملة الاستهلاك والاستهلاك الخاص والعلاقة بعدد مرات مضاعفة دخل الفرد (بالأسعار الجارية)

البلد	السنة	نسبة المنتجات الصناعية إلى جملة الاستهلاك	نسبة المنتجات الصناعية إلى الاستهلاك الخاص	عدد مرات مضاعفة الدخل الفردى*
باكستان	1960	13,2	14	2,5
	1976	15,7	17,9	
مصر	1960	23,2	29,4	2,6
	1975	20,7	27,8	
كوريا	1960	14	16,4	6,3
	1977	32,5	48,5	
الجماهيرية	1963	7,2	8,9	
	1977	4,3	10,7	16
السعودية	1963	17,7	26,6	
	1976	10,8	30,7	19
الكويت	1963	9,7	14,2	23
	1975	14,7	27,7	4,4
إيطاليا	1960	40,7	51,5	
	1976	44,8	54,6	
اليابان	1960	48,5	57,8	
	1976	44,1	51,7	11
ألمانيا الاتحادية	1960	57,1	70,1	
	1977	50	67,8	6,3
الولايات المتحدة	1960	35,8	45,3	3
	1977	29	47	

المصدر : إعداد الباحث من الجدول رقم (6)* إعداد الباحث من المجموعة الإحصائية للأمم المتحدة 1978 م .

«جدول 4»

توزيع إجمالى الناتج المحلى والقوى العاملة بالمائة/ بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى عدد من بلدان العالم[1]

أ ـ توزيع إجمالى الناتج المحلى . ب ـ توزيع القوى العاملة.

البلد		الزراعة		الصناعة		المنتجات الصناعية		الخدمات	
		1960	/1978	60 م/	78 م	60 م/	78 م	1960	/1978 م
تشاد	أ	55	52	12	13	5	8	33	35
	ب	95	86	2	6			3	8
تونس	أ	24	18	18	30	8	12	58	52
	ب	56	45	18	24			26	31
كوريا الجنوبية	أ	40	24	19	36	12	24	41	40
	ب	66	41	9	37		25	22	22
الجزائر	أ	31	8	32	56	10	12	46	36
	ب	67	30	12	25			21	45
الجماهيرية	أ	14	2	9	71	9	3	77	27
	ب	53	21	17	27			30	52
السعودية	أ	71	62	20	13	8	5	19	25
	ب	71	62	10	13			19	25
هنغاريا	أ	24	15	69	59	59		7	26
	ب	38	18	35	55			7	26
بولندا	أ	26	16	57	64	47		17	20
	ب	48	32	29	39			23	28
تشيكوسلوفاكيا	أ	16	9	73	72	63		11	19
	ب	26	12	46	50			28	38
الاتحاد السوفيتي	أ	21	17	62	52	52		17	21
	ب	42	17	29	47			29	36
ايطاليا	أ	13	7	41	42	31		46	51
	ب	31	13	40	48			29	39
اليابان	أ	13	5	41	42	34	29	43	55
	ب	31	13	40	48			37	48
المانية الاتحادية	أ	6	3	53	48	40	38	41	49
	ب	14	4	48	48			38	38
الولايات المتحدة	أ	4	3	38	34	29	24	58	63
	ب	7	3	36	33			57	65

(1) يغطي القطاع الزراعى، الزراعة والغابات وصيد الأسماك، ويتضمن القطاع الصناعي التعدين، والصناعة التحويلية والبناء والكهرباء والماء والغاز، أما جميع الفروع الأخرى من النشاط الاقتصادى فتعتبر خدمات.

المصدر: البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم 1980 م.

« جدول 5 »

توزيع القوى العاملة المنتقلة من الزراعة إلى قطاعى الصناعة والخدمات ومدى الزيادة أو النقصان فى نصيب المنتجات الصناعية ومضاعفة دخل الفرد خلال الفترة 1978/1960 م

البلد	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزيادة أو النقصان فى نصيب المنتجات الصناعية فى الناتج المحلى الإجمالى	مضاعفة دخل الفرد بالأسعار الجارية 1963 - 1978*
تشاد	- 9	4	5	3	2
تونس	- 11	6	5	4	5
كوريا الجنوبية	- 25	28	- 3	12	8
الجزائر	- 37	13	24	2	5
الجماهيرية	- 32	10	22	- 6	45
السعودية	- 9	3	6	- 3	27
هنغاريا	- 20	20			
بولندا	- 16	10	66		
الاتحاد السوفيتى	- 25	18	7		
تشيكوسلوفاكيا	- 14	4	10		
إيطاليا	18	8	10		5,6
اليابان	- 19	8	11	- 5	16
ألمانيا الاتحادية	- 10	(0)	10	- 2	7,2
الولايات المتحدة	- 5	- 3	8	- 4	3,4

المصدر : إعداد الباحث من الجدول (4) .

تم الحصول على قيمة دخل الفرد لعام 1978 م من المجموعة الإحصائية للأمم المتحدة 1978 م ، ومن البنك الدولى / تقرير التنمية فى العالم 1980 بالنسبة لعام 1978 م .
الفترة 1978/63 م .

« جدول 6 »

نصيب الاستهلاك والمنتجات الصناعية فى الناتج المحلى الإجمالى بالمائة

البلد	السنة	جملة الاستهلاك	الاستهلاك الخاص	المنتجات الصناعية
الباكستان	1960	91	85	12
	1976	89	78	14
مصر	1960	86	68	20
	1975	82	61	17
كوريا الجنوبية	1960	100	85	14
	1977	83	62	27
الجماهيرية	1963	69	56	5
	1977	49	28	3
السعودية	1963	45	30	8
	1976	37	13	4
الكويت	1963	41	28	4
	1975	34	18	5
إيطاليا	1960	76	64	31
	1976	78	64	35
اليابان	1960	68	57	33
	1976	68	78	30
ألمانيا الاتحادية	1960	70	57	40
	1977	76	56	38
الولايات المتحدة	1960	81	64	39
	1977	83	65	24

المصدر : المجموعة الإحصائية للأمم المتحدة سنة 1978 م .

« جدول 7 »

بعض مؤشرات التطور الاجتماعى
فى الدول ذات الظروف الاقتصادية والاجتماعية الواحدة

	إجمالى الناتج القومى للفرد دولار أمريكى 1978	المجموع اليومى للسعرات الحرارية للفرد من الاحتياجات الصحية 1977%	نسبة الوفيات عند الأطفال من سنة إلى أربع سنوات 1978 - 1960	العمر المرتقب عند الولادة 1978 - 1960
دول ذات دخل منخفض	200	91 2, 52	20 30	50 42
دول ذات دخل متوسط	1250	108 2,590	18 18	61 54
الدول المصدرة للبترول	3,340	115 2,963	16 29	53 45
الجماهيرية	6,910	126 2,185	17 30	55 47
الدول الصناعية	8,70	131 3,377	1 1	74 69
الدول الاشتراكية	1,190	114 2,752	1 10	70 58

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، اغسطس 1980 م .

« جدول 8 »

تطور الاستهلاك وبعض مكونات الناتج المحلى الإجمالى فى الجماهيرية بالأسعار الجارية (مليون دينار)

	1962	1969	1980*	معدل النمو السنوى 1962 - 1969	معدل النمو السنوى 1969 - 1980
الناتج المحلى الإجمالى	155,5	1223	1254	29,4	18,9
ناتج أنشطة الاقتصاد غير النفطية	117,9	368,5	3138	15,3	21,5
جملة الاستهلاك	163,3	574,8	4280	17	20
الاستثمار(1)	66	323,7	1930	22	17,6
الصادرات من السلع والخدمات	63	787,3	5554	36,4	19,4
الواردات من السلع والخدمات	119,9	419,2	3690	17	21,9

* تقديرى .

المصدر : أمانة التخطيط ، الحسابات القومية ، 1962 - 1971 م ، 1972 م .

أمانة التخطيط ، الإطار والخطوط العربية الأولية لاستراتيجية خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1981 - 1985 م ، 1980 م .

(1) الاستثمار ـ التكوين الرأسمالى الثابت + المخزون .

« جدول 9 »

الإنفاق على الناتج المحلى الإجمالى والعلاقة بين ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية والاستهلاك وكذلك بين الاستثمار والواردات من السلع والخدمات

(بالأسعار الجارية مليون دينار)

سنة	الناتج المحلي الاجمالي 1	الأنشطة الاقتصادية غير النفطية 2	جملة الاستهلاك 3	الاستثمار 4	الصادرات من السلع والخدمات 5	الواردات من السلع والخدمات 6	نسبة 2 الى 3	نسبة 4 الى 6
1962	155,5	117,9	163,3	66	63	119,9	72.2	55
1969	1223	368,3	574,8	323,7	787,3	419,2	64	77,2
1975	3780	1818,8	2237,8	1154,7	2053,2	1665,7	81,3	69,3
1980*	8254	31,38	4280	1930	5554	3690	73,3	52,3
	8154	4353	5430	2740	4551	4685	80	58,4
1985 ب	8971	4637	5804	2910	5056	4790	80	61

* تقديرى .

المصدر : أمانة التخطيط . الحسابات القومية 1962 - 1971 .

أمانة التخطيط . الحسابات القومية 1971 - 1978 .

أمانة التخطيط . الإطار والخطوط العريضة الأولية لاستراتيجية خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1981 - 1985 .

«جدول 10 »

مساهمة العوائد النفطية فى الإيرادات والمصروفات الفعلية للميزانية الإدارية

(بملايين الدنانير)

68/67	69/68	70/69	71/70	72/71	73/72	1973	1974	1975	
الإيرادات الفعلية	249,5	190,4	187,4	270,2	246,1	253,7	234,1	422,1	782,1
المصروفات الفعلية	166,4	126,0	158,8	176,6	230,1	263,9	234,5	432,0	573,2
مخصصات الميزانية الإدارية من الموارد النفطية	191,0	118,9	106,8	191,0	156,4	164,8	106,2	195,1	331,3
نسبة $\frac{3}{1}$ %	76,6	62,5	57	70,1	63,6	65	45,4	46,2	42,4
نسبة $\frac{3}{2}$ %	114,8	94,4	63,3	108,2	68	62,5	45,3	45,2	57,8

* ستة أشهر فقط .

المصدر : النشرة الاقتصادية عن إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزى إبريل يونيه 1979 م .

« جدول 11 »

العلاقة بين تطور الناتج المحلى الإجمالى لقطاعى الزراعة والصناعات التحويلية وتطور الإنفاق الجارى على الخدمات العامة للدولة والدفاع والتعليم والصحة

(بالأسعار الجارية (مليون دينار ليبى)

البنود	1965 م	1969 م	1978 م	معدلات النمو السنوية 69/65 م	معدلات النمو السنوية 1978/69 م
الزراعة	25,2	37,4	114,1	8,2	11,8
الصناعات التحويلية	12,6	20,8	148,7	10,5	21,7
جملة الإنفاق الاستهلاكى	250,1	696,4	3342,2	24,4	19,2
الإنفاق الاستهلاكى الخاص	188,8	376,4	1651,1	14,8	15,9
الخدمات العامة للدولة والدفاع	32,4	122,2	1201,5	30,4	25,7
التعليم	19,4	37,1	210,5	13,7	22,7
الصحة	5	13,2	121,7	21,4	24,9

المصدر : أمانة التخطيط، الحسابات القومية 1971/1962 .

أمانة التخطيط ، الحسابات القومية 1978/1971 .

« جدول 12 »

	1975 بأسعارها 1975	1980 بأسعارها 1979
هيكل الناتج المحلى الإجمالى		
الزراعة	2,3	1,7
الصناعة	14,7	12
الخدمات	29,7	23,1
القطاعات غير النفطية	46,7	38
النفط والغاز الطبيعى	53,3	62
هيكل الاستعمالات المحلية للموارد		
الاستهلاك العام	30,8	33,6
الاستهلاك الخاص	35,2	33,5
جملة الاستهلاك	66	67,1

* **المصدر** : أمانة التخطيط . الإطار والخطوط العريضة الأولية لاستراتيجية خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1985/1981 يناير 1980 م .

« جدول 13 »

توزيع القوى العاملة ليبيين وغير ليبيين حسب النشاط الاقتصادى 1978 م

(ألف عامل)

	ليبيون العدد	النسبة ٪	غير ليبيين العدد	النسبة ٪	الجملة العدد	النسبة ٪
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	119,1	22,8	28,8	13	147,9	20,4
الصناعة	96,8	18,6	151,1	60	2486,2	34,3
الصناعات التحويلية	29,4	5,6	18	7,1	74,4	6,5
الخدمات	304,5	59	72,4	78,7	376,9	52,1
المجموع	520,4	100	252,3	100	722,7	100

* **المصدر** : أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية 1971 / 1978 م .

« جدول 14 »

تطور واردات السلع فى الجماهيرية

بالأسعار الجارية (مليون دينار ليبى)

السلعة[1]	1964	1969	1979	معدل النمو السنوى 64 م/ 1969 م	معدل النمو السنوى 69 م/ 1979 م
1 ـ مواد غذائية	14,8	21,3	212,2	13,3	19,1
2 ـ سلع استهلاكية	19,2	55,99	348,2	19,6	8,1
3 ـ سلع وسيطة	29,2	93,1	575,0	15,5	18,1
4 ـ سلع رأسمالية	30,6	60,6	436,4	12,1	19,7
المجموع	103,8	103,99	1571,9	15,1	18,6

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، إحصائيات التجارة الخارجية .

(1) Coods Classification, According to U . N . Dep . of Economic et Social Affair .
Statistical Office . Statisical Paper .
Series , No 53 . Review , 1 .
Classification by Brood Economic Categories
New York . 1976 .

(1) تصنيف السلع : طبقاً للورقة الإحصائية ، رقم 53 تعديل رقم 1 ، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ، نيويورك 1976 م .

« جدول 15 »

تطور الإنتاج المحلى والواردات من المواد الغذائية الرئيسية

(بالطن)

سنة		القمح***	زيت الزيتون	اللحوم	حليب الأبقار
1964	الانتاج	28000	*11313.5	20450	10756
	الواردات	148670,2	5153,9	1868,8	20155,6
	المجموع	176675,2	16467,4	22318,8	30911,6
	نسبة الإنتاج المحلى	% 15,9	% 68,7	% 91,6	% 34,0
1969	الانتاج	78421	15158,5	38461	11775
	الواردات	214206,8	**3363,6	17589,5	54575,2
	المجموع	292627,8	18522,1	56050,5	66350,2
	نسبة الانتاج المحلى	% 26,8	% 81,8	% 68,6	% 17,8
1978	الانتاج	75134	27286	79383	86900
	الواردات	540818	36742	72903,6	95457,1
	المجموع	615972	64128	152286,6	182357,1
	نسبة الانتاج المحلى	% 12,2	% 42,6	% 52,1	% 47,7

* متوسط الانتاج 1965/1964 م .

** متوسط انتاج 1969/1968 م .

*** لقد تم تحويل الدقيق المستورد إلى قمح باستخدام نسبة استخلاص 70% ، وتحويل السميد إلى قمح باستخدام نسبة استخلاص 75% .

المصدر : أمانة الزراعة ، إحصائيات الإنتاج الزراعى ، 1974 - 1971 م .
أمانة الزراعة ، إحصائيات الإنتاج الزراعى ، 1974 - 1978 م .
أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، إحصائيات التجارة الخارجية .

« جدول 16 »

قيمة واردات بعض السلع الغذائية ونسبتها إلى إجمالي الواردات

بالأسعار الجارية ـ القيمة (ألف دينار)

السلعة	1961	%	1964	%	1969	%	1973	%	1979	%
1 ـ الأغذية الأساسية والمدعمة	4827,2	9	8723,4	8,3	12292,2	5,1	44246	8,2	25080	4,1
2 ـ أغذية البروتين وأغذية الأطفال	1051,2	2	2121,8	2	11434,5	4,7	27696	5,1	93144	5,9
3 ـ مجموع 1 - 2	5878,5	11	10845,5	10,3	23726,6	9,8	71942	3,3	158224	10
4 ـ بقية الأغذية	2501,4	4,7	5331,4	5,1	7940,2	3,3	24407	4,5	104950,4	6,7
5 ـ مجموع الأغذية	8380	15,7	16137	5,4	31667	13,1	96349	7,8	263175	16,7
6 ـ إجمالي الواردات من السلع	53274	100	104379	100	2413,1	100	540,000	100	1572417,6	100

المصدر : أمانة التخطيط : إحصائيات التجارية الخارجية .

(1) الأغذية الأساسية المدعمة تشمل : القمح ومنتجاته الأرز ، زيت الزيتون ، السكر ، الشاى ، البن ، الطماطم .

(2) أغذية البروتين وأغذية الأطفال تشمل : البقوليات الجافة ، أغذية الأطفال : اللحوم والأسماك ، والألبان ومنتجاتها .

(3) بقية الأغذية تشمل الأغذية ما عدا المذكورة فى الفقرتين 1 - 2 .



« جدول 17 »

المتاح للاستهلاك للفرد من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون

الدولة	السعرات		البروتين		البروتين الحيوانى		الدهون	
	61 - 63	75 - 77	61 - 63	75 - 77	61 - 63	75 - 77	61 - 63	75 - 77
تشاد	2224	1793	78,6	58,2	13,8	12,7	55,8	21,1
تونس	1964	2657	50,3	72,5	9,8	16,2	51,7	30,8
مصر	2577	2716	73,2	74,4	10,0	11,1	41,3	48,7
كوريا الجنوبية	2082	2682	52,3	73,0	,3	14,5	14,1	26,5
السعودية	2153	2472	54,3	65,0	8,5	19,8	32,8	45,5
الجماهيرية	1788	2980	45,7	75,8	9,4	24,3	33,7	83,7
هنغاريا	3243	3494	82,7	90,9	32,8	45,0	110,4	132,9
بولندا	3234	3647	97,5	100,4	44,7	60,5	179,3	128,0
يوغسلافيا	3131	3469	92,0	100,4	22,1	34,3	66,7	93,4
إيطاليا	3027	3462	83,1	98,2	29,2	44,7	88,8	122,3
السويد	3159	3168	87,4	92,4	54,5	61,8	138,3	139,7
اليابان	2517	2847	72,3	86,5	24,8	41,8	37,9	72,3
أمريكا	3334	3537	101,2	106,2	68,0	72,7	53,1	163,8

المصدر : الكتاب السنوى لإحصائيات الإنتاج لمنظمة الأغذية والزراعة 1977/1978 م .

« جدول 18 »

الأرقام القياسية والنمو الحقيقى لكل من نفقة المعيشة والاستهلاك الخاص والحد الأدنى للدخول ومرتب موظف الدرجة الرابعة بالخدمة العامة

(الرقم القياسى) (1970= 100)

	الأرقام القياسية		النمو الحقيقى
	1970	1978 م	1970/ 1978 م
نفقة المعيشة	100	193	7,6
الإنفاق الاستهلاكى الخاص لجميع السكان	100	417,4	13
الإنفاق الاستهلاكى الخاص للفرد	1000	364	7,8
االحد الأدنى للدخول	100	150	3 -
مرتب الدرجة الرابعة بالخدمة العامة	100	137,5	4 -

* مرتب الدرجة الرابعة بالخدمة العامة يقابلها الدرجة السابعة بالقانون رقم 15 لعام 1981 م .

المصدر :

(1) ـ أمانة التخطيط الرقم القياسى لنفقة المعيشة بمدينة طرابلس .

2 ـ 3 أمانة التخطيط الحسابات القومية .

4 ـ القرارات الصادرة تنفيذاً لقانون العمل رقم 58 لسنة 1970 م .

5 ـ قانون الخدمة المدنية رقم 19 لسنة 1964 والقرارات المنفذة له .

المحتويات

هذا الكتيب محاولة متواضعة لمفهوم عملي للاستهلاك في المجتمع الاشتراكي الجماهيري أساسه بعض توجيهات الفصل الثاني من الكتاب الأخضر. والتجارب الايجابية للنظم الاقتصادية التاريخية والتي تحقق الزيادة في الانتاج والتوزيع العادل للثروة وبالتالي الاشباع الأفضل لحاجات الانسان.

وقد شارك الباحث بهذا البحث في ندوة جامعة الفاتح حول الكتاب الأخضر. يسر المركز العالمي أن ينشره في هذا الكتاب ليكون في متناول الباحثين والدارسين والنقاد والمهتمين بالفكر الجماهيري. وهذه المحاولة ليست هي النهائية ولكنها بداية لمحاولات أخرى ستمكننا من تحديد المفهوم العملي للاستهلاك.